الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
-البويرة-
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -
Faculté des sciences économiques,
commerciales et des sciences de gestion

رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية

تخصص:نقود و بنوك

بعنوان:

تحديث وسائل الدفع و انعكاسها على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2017-2019

إعداد الطالبة:
دعبوز سعاد

تحت إشراف
أ.د/ فرحي كريمة

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الصفة	المؤسسة الأصلية
د/حمادي خديجة	أستاذة محاضرة-أ-	رئيسا	جامعة- البويرة-
أ.د/ فرحي كريمة	أستاذة التعليم العالي	مشرفا ومقررا	جامعة -البويرة-
أ.د/ علام عثمان	أستاذ التعليم العالي	ممتحنا	جامعة-البويرة-
د/ أوكيل حميدة	أستاذة محاضرة-أ-	ممتحنا	جامعة - البويرة-
د/ جنان أحمد	أستاذ محاضر-أ-	ممتحنا	جامعة -بومرداس-
د/ زرقاني رابح	أستاذ محاضر-أ-	ممتحنا	جامعة -الجزائر3-

السنة الجامعية 2021-2022

بسم الله الرحمن الرحيم

الشـــــكـــر

اللهم لك الحمد كله والشكر كله ولك الثناء كله وبيدك الخير وإليك يرجع الأمر كله

أول شكر وحمد لله العزيز الحكيم على فضله الواسع وعلى توفيقه لي في إنارة دربي في سبيل العلم

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة المشرفة فرحي كريمة على توجيهاتها لإتمام هذا البحث

كما أتوجه بالشكر إلى جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية بجامعة البويرة وأخص بالذكر:

الأستاذة أوكيل حميدة، شرفاوي عائشة، الأستاذ حيدوشي عاشور، علام عثمان

وكل من ساعدني من قريب أو بعيد

كما لا أنسى خالص شكري وتقديري لأعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل

والحمد لله على فضله وتيسيره

الإهـــداء

إلى الذي علمني كيف أجعل الصبر جسرا إلى الطموح

إلى روح أبي الغالي رحمه الله

إلى التي جعل الله الجنة تحت قدميها والحنان يتدفق من بين يدها

إلى أمي الغالية أطال الله في عمرها

إلى كل طالب علم

ســـعـــاد

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
الشكر	I
الإهداء	II
فهرس المحتويات	VI- III
قائمة الجداول و الأشكال الملاحق	III-VII
قائمة الرموز والمختصرات	III-XII
الملخص	III-XV
مقدمة	أ-ح
الفصل الأول: الاقتصاد الرقمي مفاهيم وتطبيقات	
تمهيد	2
المبحث الأول: مفهوم الاقتصاد الرقمي	3
المطلب الأول: تعريف وخصائص الاقتصاد الرقمي	3
المطلب الثاني: مبادئ وقواعد الاقتصاد الرقمي	5
المطلب الثالث: عناصر الاندماج في الاقتصاد الرقمي	7
المبحث الثاني: تطبيقات الاقتصاد الرقمي	15
المطلب الأول: التجارة الإلكترونية	15
المطلب الثاني: الإدارة الإلكترونية	24

المطلب الثالث: الاستثمار الإلكتروني	28
المبحث الثالث: الرقمنة في البنوك	34
المطلب الأول: مفهوم البنوك الإلكترونية	34
المطلب الثاني: أنواع البنوك الإلكترونية ومتطلبات عملها	37
المطلب الثالث: مزايا ومخاطر البنوك الإلكترونية	40
خلاصة	44
الفصل الثاني وسائل الدفع بين التقليدية و الإلكترونية	
تمهيد	46
المبحث الأول: وسائل الدفع التقليدية	47
المطلب الأول: مفهوم وسائل الدفع التقليدية	47
المطلب الثاني: أنواع وسائل الدفع التقليدية	48
المطلب الثالث:العوامل المؤدية إلى تطوير وسائل الدفع	55
المبحث الثاني: وسائل الدفع الإلكتروني	55
المطلب الأول:مفهوم وسائل الدفع الإلكتروني	58
المطلب الثاني: أنواع وسائل الدفع الإلكتروني	76
المطلب الثالث: الوسائط الإلكترونية في الدفع الإلكتروني	80
المبحث الثالث: مخاطر وسائل الدفع الإلكتروني وسبل المجابهة	80

المطلب الأول:الجرائم الإلكترونية ومخاطر وسائل الدفع الإلكتروني	80
المطلب الثاني:طرق حماية وسائل الدفع الإلكتروني	83
المطلب الثالث: الرقابة على وسائل الدفع الإلكتروني	94
خلاصة	97
الفصل الثالث: الإطار الفني والمؤسساتي للدفع الإلكتروني في الجزائر	
تمهيد	99
المبحث الأول: الجهود المبذولة لتطوير أنظمة ووسائل الدفع في الجزائر	100
المطلب الأول: دوافع تطوير أنظمة ووسائل الدفع في الجزائر	100
المطلب الثاني: خطة عمل مشروع تطوير وتحديث النظام المالي	102
المطلب الثالث: مكونات مشروع تطوير نظام الدفع في الجزائر	104
المبحث الثاني: وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر	110
المطلب الأول: بطاقات الدفع لمؤسسة لبريد الجزائر	110
المطلب الثاني:البطاقات البنكية المتعامل بها في الجزائر	114
المطلب الثالث:آليات العمل ببطاقات الدفع (البنكية والبريدية) في الجزائر	117
المبحث الثالث: بيئة التعامل بوسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر	120
المطلب الأول: القوانين المنظمة لوسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر وأجهزة التعامل بها	120
المطلب الثاني: الهيئات المسيرة للدفع الإلكتروني في الجزائر	126

المطلب الثالث: مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال	132
خلاصة	138
الفصل الرابع: تداعيات الدفع الإلكتروني في الجزائر وإستراتيجية تطويره	
تمهيد	140
المبحث الأول:تطور التجارة الإلكترونية في الجزائر	141
المطلب الأول: خدمة الدفع عن بعد في الجزائر	141
المطلب الثاني: مؤشرات التجارة الإلكترونية في الجزائر	151
المبحث الثاني: مساهمة بطاقات الدفع في تنشيط القطاع المالي الجزائري	155
المطلب الأول: مؤشرات القطاع البنكي في ظل تطور وسائل الدفع	155
المطلب الثاني: الدفع الإلكتروني والتحصيل الضريبي الإلكتروني	163
المطلب الثالث: تحديات وسائل الدفع الإلكتروني وإستراتيجية تطويرها في الجزائر	164
خلاصة	168
خاتمة	170
قائمة المراجع	174
الملاحق	190

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	تطور حجم إصدار بطاقةCIB الكلاسيكية والذهبية	118
02	إجمالي أجهزة الصراف الآلي البنكي العاملة في الجزائر 2016-2019	122
03	نسبة استخدام الصراف الآلي لكل 100 ألف شخص	123
04	توزيع أجهزة الدفع الآلي في البنوك التجارية خلال الفترة 2016-2018	123
05	تطور أجهزة الدفع الإلكتروني العاملة في الجزائر خلال الفترة 2016-2019	124
06	معاملات الدفع الإلكتروني وحجمها خلال 2018- 2019	125
07	مساهمة البنوك التجارية الجزائرية في رأس مال شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك	127
08	عدد المشتركين في الهاتف الثابت	133
09	نسبة ولوج شبكة الهاتف الثابت للأسر	133
10	عدد المشتركين في الهاتف النقال	134
11	إحصائيات نسب استخدام الأنترنت في الجزائر سنة 2019	135
12	تطور حجم الأنترنت الثابت في الجزائر	136
13	تطور الأنترنت النقال في الجزائر	137
14	عدد المشتركين في اتصالات الجزائر حسب تكنولوجيا شبكة الهاتف النقال	142
15	الدفع عبر الأنترنت في مجال الاتصالات	143

16	عدد صفقات الخطوط الجوية الجزائرية خلال 2017-2019	144
17	الدفع عبر الأنترنت في مجال النقل	145
18	الدفع عبر الأنترنت في مجال لتأمين	146
19	حجم معاملات الدفع عبر الأنترنت لفواتير الغاز والكهرباء والماء	147
20	تطور المؤشرات الفرعية للتجارة الإلكترونية في الجزائر خلال الفترة 2016 – 2019	151
21	موقع الجزائر عربيا ضمن مؤشرات التجارة الإلكترونية B2C	153
22	طبيعة العمليات المعالجة بنظام المقاصة الآلية خلال الفترة 2016-2018	156
23	عدد العماليات المعالجة بنظام المقاصة الآلية خلال الفترة 2016-2018	156
24	تطور المعاملات باستخدام البطاقة البنكية	157
25	تطور حجم الكتلة النقدية خارج القطاع البنكي	159
26	تطور نسبة الاحتياطي الإجباري خلال الفترة 2016- 2019	161
27	تطور حجم التداول النقدي خارج القطاع البنكي إلى إجمالي الناتج المحلي	162
28	تكلفة تحصيل الدينار للمديرية العامة للضرائب 2016-2018	163

فهرس الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	العلاقة بين الأنترنت والأنترانت والإكسترانت	13
02	دورة استخدام النقد الإلكتروني وإجراءاتها	74
03	عملية التشفير المتماثل	84
04	مراحل استخدام نظام بروتوكول الحركات المالية الآمنة	94
05	تطور قيمة التجارة الإلكترونية B2C خلال الفترة 2016- 2019	152

فهرس الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الشهادة الرقمية	191
02	قراءة لبطاقة CIB	192
03	النظام البيئي لشبكة النقد الآلي ما بين البنوك	193
04	بعض صفحات مواقع التجارة في الجزائر	194

قائمة الرموز

و المختصرات

الرموز	باللغة الأجنبية	باللغة العربية
ARPA	Avanced Research prohects Agency Energy	وكالة المشاريع البحثية المتقدمة–الطاقة–
LAN	Local area network	شبكة اتصال محلي
OCDE	Organisation de coopération et de développement économique	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
B2B	Business to Business	التجارة الإلكترونية بين مؤسسة ومؤسسة
B2C	Business to Consumer	التجارة الإلكترونية بين مؤسسة ومستهلك
B2G	Business to Gouvernement	التجارة الإلكترونية بين مؤسسة وحكومة
C2C	Consumer to Consumer	التجارة الإلكترونية بين مستهلك ومستهلك
G2C	Gouvernement to Consumer	التجارة الإلكترونية بين حكومة وأفراد
VPN	Virtual prive network	شبكة خاصة افتراضية
ISO	International Organization for Standardization	المنظمة الدولية للمقاييس
SSL	Secure sockets layer	بروتوكول التطبيقات الآمنة
SET	Secure Electronique transaction	بروتوكول الصفقة الإلكترونية الآمنة
EMV	Europay master card visa	المعيار الدولي لبطاقة ماستر وفيزا
RTGS	Real time Gross System	نظام التسوية الإجمالية للمبالغ الكبيرة
ATCI	Le système de télé-compensation en Algérie	نظام المقاصة الآلية في الجزائر

الشباك الآلي البنكي	Guichet Automatique de banque	GAB
الموزع الآلي للنقود	Distributeur Automatique de billet	DAB
جمعية الاتصالات العالمية بين البنوك	Society for worldwide Interbank Financial telecommunication	SWIFT
بطاقة السحب ما بين البنوك	La carte interbancaire de retrait	CIB
نهائيات الدفع الإلكتروني	Terminaux de paiement électronique	TPE
مركز البحث وتسيير الإعلام التقني	Centre de recherche sur l'information scientifique et technique	CERIST
شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك	Société d'automatisation des transactions interbancaires et de Monétique	SATIM
مجلس النقد البيبنكي	Comité monétique interbancaire	COMI

الملخص

الملخص:

نتج عن ثورة تكنولوجيا المعلومات ظهور العديد من المفاهيم الجديدة في الساحة العالمية من اقتصاد رقمي تجارة إلكترونية ، إدارة إلكترونية وغيرها، والتي تعتمد على شبكة الأنترنت في نشاطها، والقطاع المالي لم يسلم من هذه التغيرات حيث ونتيجة لظهور التجارة الإلكترونية استوجب على هذا القطاع إيجاد وسائل دفع تتماشى مع التطورات الحاصلة.

وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز واقع وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر ومدى اعتمادها في المعاملات اليومية للأفراد، إذ أدركت العديد من الدول أهمية ضرورة تطوير نظامها المالي، والجزائر كغيرها من الدول التي باشرت منذ الاستقلال بالعديد من الإصلاحات للتوجه نحو اقتصاد السوق، وفي ظل التطور الذي يشهده العالم من خلال ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال عملت الجزائر على إدخال التقنية الحديثة في نظامها المالي من خلال تطوير أنظمة ووسائل الدفع، حيث تبنت الجزائر نظامي للدفع وهما نظام تسوية المبالغ الكبيرة ونظام المقاصة الآلية ، من جهة أخرى عملت مؤسسة بريد الجزائر إلى جانب البنوك الجزائرية العاملة في الجزائر (عامة أو خاصة)، (وطنية أو أجنبية) إلى إصدار بطاقات دفع والتي أصبحت تستعمل في عملية الدفع بعدما كانت تقتصر في عملية سحب الأموال فقط.

أظهرت نتائج الدراسة ومن خلال الاعتماد على مجموعة من التقارير لجهات رسمية الدور الذي تلعبه وسائل الدفع الإلكتروني في تنشيط الاقتصاد من خلال تبني عملية الدفع عبر الأنترنت في مختلف دول العالم وفي الجزائر عرفت هذه الخدمة في نهاية سنة 2016 ، حيث أبرمت البنوك الجزائرية عدة اتفاقيات مع المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من أجل اعتماد الدفع الإلكتروني في تعاملاتها ومن بين هذه المؤسسات نجد شركة توزيع الغاز والكهرباء، إلى جانب ذلك عرفت مؤشرات التجارة الإلكترونية تطورا ملحوظا حيث تحتل الجزائر المرتبة الحاديا عشر عربيا والرابعة إفريقيا وهذا حسب تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للاقتصاد والتنمية لسنة 2020، كما اتبعت الجزائر إستراتيجية من أجل تطوير الدفع الإلكتروني في الجزائر من خلال قانون المالية لسنة 2020 وطريقة الدفع دون اللمس بواسطة الهاتف النقال.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الرقمي، الدفع الإلكتروني، المعاملات المالية، تكنولوجيا المعلومات، السوق الموازية، التكنولوجيا المالية.

الملخص

Résumé :

La présente recherche vise à étudier l'évolution des méthodes de paiement en général et par voie électronique en Algérie en particulier et ses effets sur l'économie algérienne. Depuis l'indépendance, l'Algérie a mis en œuvre plusieurs réformes visant à améliorer le système bancaire et à progresser vers une économie de marché. À la suite de la révolution internationale des technologies de l'information et de la communication et le développement des systèmes de paiement, l'Algérie a commencé à réaliser l'importance de mettre en place une technologie financière moderne. Par conséquent, la nation a adopté deux systèmes de paiement, à savoir le système de règlement immédiat pour de grandes sommes d'agent et le système de compensation automatisé ainsi que la création d'un groupe d'institutions qui travaillent sur la réglementation de l'argent électronique. En outre, la Poste d'Algérie a mené une collaboration fructueuse avec les banques algériennes (publiques / privées), (nationale / étrangère) pour délivrer des cartes de paiement, qui sont maintenant utilisées comme méthode de paiement après que leur utilisation était limitée au retrait d'argent.

Sur la base de l'analyse d'un ensemble de rapports émis par des entités officielles, les résultats de l'étude ont montré le rôle joué par des méthodes de paiement électroniques pour revitaliser l'économie suite à l'adoption d'un système de paiement électronique. les utilisateurs ont pu payer leurs factures via Internet à l'aide de la carte de paiement Gold du Poste d'Algérie ou de la carte bancaire CIB.. La mise en œuvre des méthodes de paiement en ligne a entraîné une croissance inégale du commerce électronique dans différents pays du monde, l 'Algérie a connu la fine 2016 le service de paiement électronique par internet a partir des convention entre les Banques et entreprises pour appliquer le paiement électronique l'Algérie classé onzième dans le monde arabe et quatrième en Afrique, selon le rapport de la Conférence des Nations Unies sur l'économie et le développement pour l'année 2020.

L'Algérie adopté des stratégies de développement de systèmes de paiement et du commerce électronique, ce qui affectera positivement l'écosystème économique dans son ensemble en travers la loi de finances 2020 et le mode de paiement sans toucher par téléphone portable.

Mots-clés: Economie Numérique, Paiement Electronique, Transactions Financières, Technologie de L'information, Marché Parallèle, Technologie Financière.

الملخص

Abstract:

The present research study aims to investigate the evolution of payment methods in general and electronic payment in Algeria in particular and its effects on the Algerian economy. Algeria has implemented several reforms since the independence to improve the banking system and move towards a market economy. Following the international revolution of information and communication technology, Algeria started to realize the importance of introducing modern technology into its financial system through the development of modern payment systems. According ,the nation has adopted two payment systems, namely the immediate settlement system for large amounts of money and the automated clearing system, and the establishment of a group of institutions that work on regulating electronic cash. Besides, the Algeria Post has been collaborating with the Algerians banks (public / private), (national / foreign) to issue payment cards, which are now used in the payment process after they were used for money withdrawal only.

Based on the analysis of a set of reports issued by official entities, the study results showed the role played by electronic payment methods in revitalizing the economy through the adoption of the online payment system for the first time. In 2016, users were able to pay their bills via the Internet using the Gold payment card of Algeria Post or the CIB bank card.. The implementation of online payment methods has resulted in an uneven growth in e-commerce in different countries of the world , Algeria experienced the end of 2016 the electronic payment service by internet from the convention between banks and companies to apply electronic payment, Algeria ranked eleventh in the Arab world and fourth in Africa, according to the report of the United Nations Conference on Economy and Development for the year 2020, Algeria Has adopted strategies for developing payment systems and the electronic commerce as well, which will positively affect the economy ecosystem as a whole by reducing the size of parallel market and moving towards electronic tax collection. as a whole through the 2020 finance law and the method of payment without touching by mobile phone.

Keywords: Digital Economy, Electronic Payment, Financial Transactions, Information Technology, Parallel Market , Financial Technology

مقدمة

برزت في الآونة الأخيرة العديد من المصطلحات الاقتصادية الجديدة التي تندرج ضمن مفهوم الاقتصاد الرقمي من بينها مصطلح التجارة الإلكترونية والذي استوجب البحث عن وسائل دفع تسهل عملية المبادلات باختصارها للوقت والتكلفة وهذه الأخيرة دفعت البنوك لتطوير خدماتها والتي شهدت تطور على مر العصور، من مرحلة المقايضة إلى النقود السلعية مرورا بمرحلة النقود القانونية والنقود الورقية وظهور مختلف الأوراق التجارية، وصولا لوسائل الدفع الإلكتروني التي تعتبر وليدة التطور الحاصل في تكنولوجيا الإعلام والاتصال وعلى رأسها شبكة الأنترنت، حيث سمح هذا التطور في وسائل الدفع بتوسيع النشاط الاقتصادي والتجارة الإلكترونية خاصة وفتحت المجال للوصول إلى الأسواق الدولية.

تبنت العديد من دول العالم استراتيجيات وخطط عمل من أجل اعتماد وسائل الدفع الإلكتروني في المعاملات من توفير بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال والتي تشمل شبكة الأنترنت وسرعة التدفق والرفع من عدد مستخدمي الهاتف النقال.

وأمام هذه التغيرات أدركت الجزائر ضرورة مواكبة التطورات العالمية باتجاه تبني الدفع الإلكتروني ، حيث عرف القطاع البنكي وعلى رأسه بنك الجزائر عدة إصلاحات جوهرية بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10 بهدف تحسين القطاع وليتماشى والتطورات العالمية من خلال تحديث أنظمة الدفع واعتماد وسائل دفع إلكترونية وتبنى إستراتيجية تضم كل أطراف الصيرفة الإلكترونية.

وللإلمام بحيثيات الموضوع نطرح الإشكالية التالية:

ما هي تداعيات تحديث وسائل الدفع على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2017-2019؟

الأسئلة الفرعية:

حتى يتسنى لنا الإجابة على الإشكالية تم طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي أهم مظاهر الاقتصاد الرقمي؟
- ما هي دوافع الانتقال من وسائل الدفع التقليدية إلى وسائل الدفع إلكتروني ؟
- ما هو واقع أنظمة ووسائل الدفع في الجزائر؟
- كيف ساهمت وسائل الدفع الإلكتروني في تنشيط الاقتصاد الجزائري؟

الفرضيات :

من خلال الإشكالية والتساؤلات الفرعية المطروحة يمكن اقتراح جملة من الفرضيات التي يمكن أن نراها كإجابة مؤقتة على التساؤلات المطروحة:

- تمثل التجارة الإلكترونية أحد تطبيقات الاقتصاد الرقمي والتي ساهمت في تطوير وسائل الدفع .
- اعتماد شبكة الأنترنت إلى جانب وسائل الدفع التقليدية في المعاملات لينتج عن هذا التزاوج وسائل الدفع الإلكتروني.
- يعتبر الإطار القانوني والتنظيمي عامل أساسي لنجاح وسائل الدفع الإلكتروني، حيت عملت الجزائر على رأسها بنك الجزائر على سن قوانين تنظم العمل بوسائل الدفع الإلكتروني.
- برزت مظاهر تنشيط الاقتصاد الجزائري من خلال تحسين مؤشرات التجارة الإلكترونية .
- **أهمية الدراسة**

تكمن أهمية الدراسة في دور القطاع المالي الذي يعتبر عجلة الاقتصاد لما يقوم به من عمليات دعم وتمويل وتفعيل العمليات الاقتصادية، إضافة إلى تسهيل عملية إدماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي وذلك لمواكبة كل تطور يشهده والاستفادة من كل ما يقترح من حلول.

أهداف الدراسة:

تكمن أهداف الدراسة في:

- التطرق للجهود المبذولة لتطوير أنظمة ووسائل الدفع في الجزائر؛
- تحليل واقع وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر؛
- تبيان واقع التجارة الإلكترونية في ظل بداية التعامل بالدفع الإلكتروني

أسباب اختيار الدراسة:

وقع اختيارنا على هذا الموضوع لعدة اعتبارات من أهمها:

الاعتبارات الموضوعية:

ظهور التقنيات المالية الحديثة ونخص بالذكر وسائل الدفع الإلكتروني وانتشارها في العالم ومواصلة الجهود للقضاء على العراقيل التي تحد من نجاح انتشار هذه الوسائل.

اعتبارات ذاتية

- الرغبة والميول الشخصي في دراسة هذا الموضوع.
- كون الموضوع يندرج ضمن التخصص نقود وبنوك.

الدراسات السابقة

حسب الاطلاع وفي حدود ما توفر لدينا من معلومات ومراجع حول موضوع البحث هناك مجموعة من الدراسات والبحوث العلمية التي تناولت موضوع وسائل الدفع ومواضيع لها علاقة بالموضوع مثل الصيرفة الإلكترونية في الجزائر نذكر منها:

- بعلي حسيني مبارك، **إمكانية رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، فرع إدارة مالية، جامعة منتوري قسنطينة الجزائر،(2011-2012)، من أهداف الدراسة بيان انعكاسات التطورات الاقتصادية الجديدة على النشاط المصرفي بشكل عام وعلى الجهاز المصرفي بشكل خاص، كذلك تحديد الاستراتيجيات التي يجب أن تتبعها البنوك الجزائرية لرفع من كفاءة أدائها ودعم قدراتها التنافسية في ظل المتغيرات العالمية الجديدة، وتوصلت الدراسة إلى أنه بالرغم من الجهود المبذولة من الناحية التشريعية في مجال الإصلاحات المصرفية الجزائرية إلا أنها لم يكن لها انعكاسات على تحسين أداء البنوك الجزائرية وتحسين الخدمات المصرفية المقدمة.
- رشيدة بوعافية، **الصيرفة الإلكترونية والنظام المصرفي الجزائري –الآفاق والتحديات –** رسالة دكتوراه، نقود وبنوك،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة البليدة، الجزائر، 2005، وترمي هذه الدراسة إلى محاولة تسليط الضوء على التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي وكذا المصارف الإلكترونية من أهدف هذه الدراسة محاولة إبراز وتقويم الإصلاحات المصرفية في الجزائر، كما أبرز الباحث من خلال بحثه ضرورة اعتماد الصيرفة الإلكترونية في النظام المصرفي الجزائري وكيفية أدائها مستقبلا.

- وهيبة عبد الرحيم، **تحديث طرق الدفع ومساهمتها في خلق التجارة الإلكترونية في الوطن العربي–حالة الجزائر–** رسالة أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر3 ، الجزائر،2003 ، ومن أهداف هذه الدراسة التعرف على ظاهرة التجارة الإلكترونية ومحاولة رصد التجارب العالمية ومعرفة الحدود التي بلغتها، والتطرق إلى تجربة الوطن العربي في تطبيقات التجارة الإلكترونية والتعرف على ما يقال حول الفجوة بين الشعوب العربية في هذا المجال، مع التطرق لتجربة الجزائر في عصرنة وتحديث نظام الدفع ورصد تجربتها حول البطاقات البنكية.

أما النتائج فرغم التحديات والصعوبات التي تواجهها التجارة الإلكترونية فهي تدر أرباح على كل أطراف الاقتصادية، والتي نجد نتائجها ضئيلة وذلك من خلال طرق الدفع أو مؤشرات تكنولوجيا الإعلام والاتصال، والجزائر مدركة لضرورة إحداث عصرنة وتجديد أنظمة الدفع والجهاز المصرفي ككل من خلال ممارسة العمل الإلكتروني بتقديم خدمات إلكترونية.

- رابح حمدي باشا، **تطور طرق الدفع في التجارة الإلكترونية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة** المجلد 15 ، العدد 4،2011، توصلت الدراسة إلى أن ظهور وسائل الدفع الإلكتروني كان نتيجة التطور التكنولوجي والمعلوماتي وبالأخص نتيجة ظهور شبكة الأنترنت والتجارة الإلكترونية أي أن تطور طرق الدفع كان نتيجة حتمية لتطور التجارة.

- دحماني سمير، **التصديق الإلكتروني كوسيلة أمان لآليات الدفع الإلكتروني عبر الأنترنت**، مجلة الدراسات القانونية، المجلد4، العدد 1، 2018، خلصت الدراسة إلى أن التصديق يكتسي أهمية بالغة في المعاملات التجارية والعمليات المصرفية، باعتباره كوسيلة أمان حديثة يعول عليها في توثيق جميع التصرفات الإلكترونية التي تتم في البيئة الافتراضية المملوءة بالمخاطر، حيث آليات التصديق الإلكتروني الموثوق بها بالتعرف على هوية الموقع المحددة في الشهادة الإلكترونية وضمان الارتباط الوثيق بين صاحب التوقيع والمستند الإلكتروني الموقع كما أن استخدام شهادات التصديق الإلكتروني لا يتعلق فقط بأغراض توثيق هوية الأفراد بل تستعمل كذلك لإثبات

أو توثيق هوية مكونات شبكات الحاسوب ومواردها بما فيها الخوادم أو المواقع الإلكترونية وبرامج الحواسيب أو أي بيانات تستدعي الحماية بموجبها.

من خلال النتائج التي توصلت إليها كل دراسة من الدراسات السابقة، فإن القيمة المضافة للموضوع محل الدراسة هي انعكاس تبني وسائل الدفع الإلكتروني على الاقتصاد الجزائري خاصة لما تقدمه من خدمات توفير الوقت والتكلفة، من خلال تسليط الضوء على الإجراءات المتبعة لتطوير الدفع الإلكتروني في الجزائر ودراسة تطور مؤشر التجارة الإلكتروني في الجزائر خلال الفترة 2017-2019 والإستراتيجية المتبعة لتطوير الدفع الالكتروني في الجزائر.

المنهج المعتمد في إعداد الدراسة

بالنظر إلى طبيعة الموضوع محل الدراسة ومن أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي وبالاعتماد على الأسلوب التحليلي حيث نجد المنهج الأول من خلال الفصلين الأوليين والثاني في الفصلين الأخيرين.

أدوات الدراسة:

تم الاعتماد على مجموعة من المراجع باللغتين العربية والأجنبية، سواء كتب، مذكرات ماجستير ورسائل دكتوراه التي تناولت مواضيع لها علاقة بالدراسة، أو مجلات والتقارير الصادرة عن مؤسسات بنكية وهيئات دولية ذات الصلة بالموضوع، بالإضافة إلى بعض المواقع الإلكترونية الرسمية.

حدود الدراسة

تم تحديد فترة الدراسة خلال الفترة 2017-2019، وهنا نشير إلى أنه سنعتمد على بعض المعطيات قبل وبعد هذا المجال نظرا لأهمية هذه المعطيات في رسم الخطوط العريضة لهذه الفترة .

صعوبات الدراسة

صعوبة إجراء الدراسات التطبيقية الخاصة بهذا الموضوع في الجزائر، بالنظر إلى التأخر الكبير الذي يشهده تطبيق وسائل الدفع الإلكترونية في البنوك الجزائرية.

- **تقسيم الدراسة:**

قصد الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية واختبار الفرضيات، ارتأينا تقسيم بحثنا إلى أربعة فصول سبقتهم مقدمة وتلتهما خاتمة، حيث كان الفصل الأول حول الاقتصاد الرقمي مفاهيم وتطبيقات تضمن

ثلاث مطالب، الفصل الثاني : وسائل الدفع بين التقليدية و الإلكترونية، والفصل الثالث جاء بعنوان الإطار الفني والمؤسساتي للدفع الإلكتروني في الجزائر والذي تضمن الجهود المبذولة لتطوير نظام الدفع في الجزائر، وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر وبيئة التعامل بوسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر، وجاء الفصل الأخير بعنوان تداعيات الدفع الإلكتروني في الجزائر وإستراتيجية تطويره.

الفصل الأول

الاقتصاد الرقمي مفاهيم وتطبيقات

تمهيد

لقد عرف العالم تحولات وتغيرات في الاقتصاد من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الرقمي بسبب ما شهده قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال من نمو وتكامل، حيث اعتماد أجهزة الحاسوب والأدوات الإلكترونية أدى إلى تحقيق الاتصال المباشر مع بعضها البعض بغض النظر عن تباعد المسافات بينها، وهذا الاتصال والتواصل يتحقق عبر شبكات عالمية أهمها الشبكة الدولية للمعلومات الأنترنت.

وقد أدى الاستخدام المتزايد لشبكة الأنترنت إلى ثورة رقمية عملت على إحداث تغيرات جوهرية في هيكل الاقتصاد وتفكيك النظم التقليدية وإرساء بنود نظام جديد هو الاقتصاد الرقمي أو اقتصاد الأنترنت أو الاقتصاد الجديد، الذي نتجت عنه آثار ملموسة في مجالات عديدة كالأعمال التجارية، الإدارة ، الاستثمار وغيرها.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول التعرف على مفهوم الاقتصاد الرقمي، خصائصه، وكذلك الإلمام بأهم تطبيقات الاقتصاد الرقمي من التجارة الإلكترونية، الاستثمار الإلكتروني و الرقمنة في البنوك.

المبحث الأول: مفهوم الاقتصاد الرقمي

نتج عن التطور المستمر في تكنولوجيا المعلومات ظهور مفاهيم جديدة في الساحة الدولية والتي صاحبت تغير في أساليب الحياة وأصبح الاقتصاد يعتمد على المعلومة كركيزة أساسية له.

وظهور مصطلح الاقتصادي الرقمي، أو اقتصاد المعرفة وغيرها من التسميات والذي من خلاله تم التحول من الأساليب التقليدية في التعاملات الاقتصادية إلى اعتماد أساليب حديثة تعتمد على التكنولوجيات، سواء في الإدارة ، التعلم ، التجارة وغيرها من المجالات.

المطلب الأول: تعريف وخصائص الاقتصاد الرقمي

ارتبط مفهوم الاقتصاد الرقمي بالمعلومات والمعرفة حيث نجد عدة مصطلحات له إلا أن المعنى واحد، فهو يتميز بمجموعة من الخصائص التي تميزه عن الاقتصاد التقليدي.

أولا– تعريف الاقتصاد الرقمي

قبل الخوض في تقديم تعريف الاقتصاد الرقمي المقدم من قبل الاقتصاديين استوجب الأمر توضيح بعض المفاهيم ذات الصلة بالاقتصاد الرقمي.

- **اقتصاد المعلومات:** يعتمد في مختلف قطاعاته على المعلومات وهو الاقتصاد الذي تزيد فيه قوة العمل المعلوماتية عن القوى العاملة في كل قطاعات الزراعة ، الصناعة والخدمات[1].

-**اقتصاد المعرفة:** يتطلب الاستخدام المكثف للمعرفة للقيام بالنشاطات الاقتصادية وفي توسعها وتطورها ونموها ويقصد به أيضا الاقتصاد المتميز بنسبة عالية من الوظائف الكثيفة المعرفة[2].

الاقتصاد الرقمي يعني التفاعل والتكامل والتنسيق بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جهة والاقتصاد الوطني والقطاعي والدولي من جهة أخرى،من أجل تحقيق الشفافية والفورية وتوافر كافة المؤشرات الاقتصادية التي تدعم جميع القرارات الاقتصادية والتجارية والمالية في الدولة لفترة معينة[3].

---

[1] – ربحي مصطفى عليان، **اقتصاد المعلومات**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص197.

[2] – فريد كوتل، **اقتصاد المعرفة وضرورة التنمية الشاملة في البلدان العربية** ، دورية منتدى الأساتذة، المدرسة العليا للأساتذة قسنطينة، الجزائر، 2009، ص 159.

[3] – فريد النجار، **الاقتصاد الرقمي(الأنترنت وهيكله ، الاستثمار والبورصات والبنوك الإلكترونية)**، الدار الجامعية ، مصر ،2007، ص 12.

وهو أيضا الاستخدام المكثف والمتزايد لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في جميع الجوانب الاقتصادية وهو اقتصاد الوفرة في المعلومة والأفكار والموارد وفرص التشغيل[1].

من خلال ما سبق ذكره نستخلص أن قيام الاقتصاد الرقمي على التطور التكنولوجي والمعلوماتي يعمل على زيادة فرص نمو وتطور المنتجات والخدمات خصوصا القابلة للتداول التجاري رقميا عبر شبكة المعلومات.

ثانيا–خصائص الاقتصاد الرقمي:

يقوم الاقتصاد الرقمي بالعمل على بناء مجتمع المعلومات من خلال توفير تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتحقيق الأهداف التنموية، وفيما يلي أهم مزايا وخصائص الاقتصاد الرقمي:[2]

– إضافة عنصر المعلومات لعناصر الإنتاج إلى جانب العمالة ورأس المال والموارد الطبيعية، بحيث أن التوجه الاقتصادي القائم على المعلوماتية يؤكد على الثورة المعلوماتية كمحرك أساسي للاقتصاد، كما لم تعد الموارد الطبيعية المفتاح الرئيسي الوحيد للتطور الاقتصادي.

– تلاشت القيود الاقتصادية والحدود التقليدية، وخضعت السياسة الاقتصادية والاجتماعية الحمائية المتمثلة في مراقبة العملة وفرض قيود الاستيراد وزيادة الرسوم الجمركية للفحص و التقييم.

– يقوم الاقتصاد الرقمي على نموذج ينطلق من أهمية القدرات البشرية ويمكن من استخدام وإنتاج وتطوير المعلومات كعامل رئيسي للقيمة الاقتصادية الإنتاجية، ويركز بشكل أساسي على أهمية التوازن الفكري والإبداعي للبشر، باعتبارها قادرة على زيادة عوائد الاستثمار وتكوين الثروة وتحقيق التنمية المستدامة.

– يقوم رصيد المؤسسة الاقتصادية على أساس مخزونها المعرفي والمعلوماتي.

–قيام بالأنشطة والمشاريع الاقتصادية عبر الأنترنت دون التنقل لعين المكان سواء للأفراد أو المؤسسات.

–استعمال العقود الإلكترونية من أجل إتمام المعاملات التجارية المختلفة.

– تناقص فاعلية وجدوى القوانين والتشريعات (النظام القانوني والمصرفي والتجاري) في عصر الاقتصاد الرقمي وهذا يفرض ضرورة إيجاد مجموعة من القوانين جديدة للتعامل مع متغيرات الاقتصاد الرقمي.

---

[1] - Edward j, Malecki and Bruno morise, **Digital Economy : business organization, production and regional developments** , Rouledgetaylor and francis Group, london ,2008 ,p13

[2] – جعفر حسن جاسم، **مقدمة في الاقتصاد الرقمي**، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن، 2010، ص 92.

– ارتباط الاقتصاد الرقمي بالتغيرات التي تحدث في البيئة الصناعية ولاسيما ما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما يعني أن الإمكانيات التكنولوجيا هي التي تلعب الدور الأساسي في ظهور وتطوير الاقتصاد الرقمي.

المطلب الثاني: مبادئ قواعد الاقتصاد الرقمي

يقوم الاقتصاد الرقمي على مجموعة من المبادئ والقواعد التي تضمن تحقيق أهدافه في مختلف الأنشطة والمجالات وفيما يلي عرض مفصل لهذه المبادئ والقواعد.

أولا– مبادئ الاقتصاد الرقمي:

ويمكن تلخيص مبادئ الاقتصاد الرقمي في النقاط التالية:[1]

–المرونة والقدرة على التكيف مع المتغيرات والمستجدات التي تعرفها الحياة اليومية، أي القدرة على ابتكار منتجات فكرية معرفية جديدة لم تعرفها الأسواق من قبل.

– القدرة القائمة على التجدد والتطور والتواصل الكامل مع بقية الاقتصاديات التي ترغب في الاندماج فيه، حيث يصعب فصله عنها أو الحديث عنها دون أن يكون له مكانا بارزا فيها.

– مجالات تكوين القيمة المضافة متعددة ومتجددة وذات طبيعة تزامنية وتكاد تكون لا نهائية، وتعطي تأثيرها على كل مجالات الاقتصاد بشكل فوري وملموس.

–اقتصاد مفتوح بالكامل أي لا وجود للفارق الزمني أو عقبات أمام من يرغب في التعامل فيه، فقط عليه أن يملك إرادة تشغيلية ووعي كامل بأبعاد وجوانب هذا الاقتصاد واحترام تام لحقوق أطراف التعامل فيه.

–ارتباطه بالذكاء والقدرة على الابتكار والوعي والإدراك بأهمية الاختراع والمبادرة الذاتية والجماعية لتحقيق ما هو أفضل، وتفعيل كل ذلك من أجل إنتاج أكبر من حيث الحجم وأحسن في الأداء وأجود في النوعية والأهم هو الأفضل إتاحة للإشباع.

–تحديد الحاجة إلى هذا الاقتصاد والطلب على منتجاته المعرفية التي تغذي كل نشاط أو وظيفة بشكل كبير وبمعدلات متميزة.

[1] –**نفس المرجع السابق** ، ص 92.

-تجدد المصادر المعرفية لهذا الاقتصاد وزيادتها ونموها وعدم نفاذها سواء بكثرة الاستعمال أو بالاحتفاظ، بل وإن كثرة الاستخدام تساهم في زيادة المصادر المعرفية وتراكم وتنوع المعارف، على عكس المصادر المادية أو الطبيعية فإن كثرة استخدامها يؤدي إلى نفاذها.

-القدرة على ابتكار مصادر معرفية جديدة وتطوير وتنوع وانتشار وسائل تداولها دون أي حواجز تعيق هذا التبادل.

-يعمل هذا الاقتصاد على تكوين رغبات جديدة وإطلاق دوافع تحرض من لديه هذه الرغبات على إشباعها وتوفير الموارد والإمكانيات اللازمة لتحقيق هذا الإشباع.

-إن الرقمة ستشكل اقتصاد جديدا في مجالاته وآلياته ونظمه التي ستكون دائمة التطور والارتقاء ، وتضم هذه النظم:نظم الإنتاج الرقمية، نظم التسويق الرقمية، نظم الإطارات البشرية المؤهلة والمدربة والخبرة في المجالات الرقمية.

ثانيا-قواعد الاقتصاد الرقمي

يعتمد الاقتصاد الرقمي على مجموعة من القواعد والأسس التي أخذت تتطور لتفسير الظواهر الرقمية والممارسات السائدة على نطاق واسع بقدر اعتماده على تكنولوجيا المعلومات الرقمية ونلخص هذه القواعد فيما يلي:[1]

1- قانون الأصول الرقمية : تختلف طبيعة الأصول في الاقتصاد التقليدي عن الاقتصاد الرقمي حيث تتميز الأولى أنها تستهلك عند استخدامها على عكس الأصول الرقمية ففي هذه الحالة فإن الشركة تستطيع أن تنشئ القيمة من استخدام هذه الأصول في عدد لا متناهي من الصفقات مما يتطلب تغيير الآلية التنافسية في مجالها والواقع أن الشركة تتحمل تكلفة الإعداد الأول للمعلومات لتصبح التكلفة الإضافية لإعادة إنتاجها رقميا أقرب إلى الصفر، وهذا ما يعبر عن قانون تزايد العوائد في مجال الأصول الرقمية في مقابل قانون تناقص العوائد فيما يتعلق بالأصول والسلع المادية.

2- اقتصاديات الحجم : إن اقتصاديات الحجم التقليدية تقوم على إنتاج الحجم الصغير الذي يتم من خلال شركات صغيرة، وكلما زاد الحجم يصبح من دواعي الجدوى الاقتصادية إنجازها من قبل شركة كبيرة، فتقديم الخدمة

[1]- نجم عبود نجم، **الإدارة الإلكترونية الإستراتيجية الوظائف والمشكلات**، دار المريخ، السعودية، 2004، ص ص 95، 105.

المصرفية المرتبطة بصفقات العملاء في نفس الوقت يتطلب توفير موظف مصرفي لكل صفقة للعمل عليها وإلا فإن خط الانتظار سيزداد، ولكن مع وجود الأنترنت والسماح للأفراد بإجراء الصفقات أصبح بإمكان إجراء جميع الصفقات من قبل جميع المتعاملين مع البنك في نفس الوقت، إن التكلفة المتوسطة بالعلاقة مع اقتصاديات الحجم للمنتجات المادية تميل للانخفاض مع زيادة حجم الإنتاج حتى تصل إلى مستوى معين ثم تأخذ بالزيادة لأن الحجم الأكبر سيتطلب إضافة تسهيلات أو آلات إنتاجية جديدة إلا أن هذا لا ينطبق على تكلفة الثابتة في اقتصاديات الحجم الجديدة للمنتجات الرقمية.

3- اقتصاديات النطاق الجديدة: يمكن التوجه نحو الاقتصاد الرقمي توفير الخدمة للجميع في مجالات وأسواق مختلفة وفي أوقات متباينة.

إن اقتصاديات النطاق في العصر الصناعي كانت تعمل على إنتاج عدد من المنتجات المتنوعة على آلات الخط الإنتاجي إلا أنها ظلت تعاني من ضعف التنوع والمرونة مما يحد من القدرة على الاستجابة، ولكن في العصر الرقمي فإن اقتصاديات النطاق الجديدة ذات مدى واسع في التنوع لعدد لا متناه من الزبائن، ليتم الحديث عن مشروع فرد لفرد ، تسويق فرد لفرد.

المطلب الثالث:عناصر الاندماج في الاقتصاد الرقمي

تؤثر العديد من العناصر على الاقتصاد الرقمي، والتي تلعب دورا مهما في تكوينه، مثل التكنولوجيا الحديثة والعولمة ، وهي تمثل الأربع قوى الرئيسية التي تؤثر على شكل العصر الرقمي الجديد.

أولا- البني التحتية الداعمة:

يعتمد تطوير البنية التحتية التكنولوجية في سياق الاقتصاد الرقمي على الاستثمار في تقنيات المعلومات والاتصالات، مثل صناعة البرمجيات وتصنيع معدات الوسائط المتعددة الآلية، والتي تعتبر صناعة ابتكارية تقوم على إعداد ورسم وتصميم وتنفيذ واختبار برنامج تشغيل حاسوبي والذي يتضمن مجموعة من الأوامر والتعليمات التي تسمح للحاسوب بأداء مجموعة متكاملة من الأعمال لتحقيق نتيجة معينة وزيادة العوائد بسرعة والمنافسة مع الأسواق الخارجية.

وحسب جمعية الأمم المتحدة للعلوم التكنولوجيا من أجل التنمية (UNCSTD) [*] على الدول النامية كي تندرج في الاقتصاد الرقمي أن تركز على جانب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بحيث إذا كان استعمال هذه الأخيرة بغرض إقامة بني تحتية معلوماتية مكلفا فإن عدم استعمالها يكون أكثر تكلفة[1].

ومن التقنيات الرقمية وآليات التواصل التي تستخدم في دعم عمليات وأنشطة الأعمال الإلكترونية وتتمثل في :

1- قاعدة البيانات:

وهي مجموعة منظمة من البيانات والمعلومات مرتبطة مع بعضها البعض بنسق معين بغرض تأمين حاجات محددة من متطلبات المستفيدين[2].

2- الأجهزة والبرمجيات

وهي جميع المعدات والأجهزة لإدخال المعلومات وتخزينها ونقلها وتسمى (HARDWARE) ، أما البرمجيات (SOFTWARE) فهي مختلف البرامج التي تقوم على إدارة المكونات المادية وتشغيلها، كما تقوم بمختلف التطبيقات الحاسوبية الأخرى.

3-الشبكات والاتصال:

تتمثل الشبكات في مجموعة من الحاسبات مرتبطة مع بعضها البعض بخطوط اتصال بحيث يمكن لمستخدميها المشاركة في الموارد المتاحة ونقل المعلومات فيما بينهم، أما الاتصال فهو عملية تفاعل مشتركة بين طرفين (شخصين أو جماعتين) لتبادل فكرة أو خبرة معينة عن طريق وسيلة ما.

وتعتبر الشبكات والاتصالات عنصران ضروريان ومترابطان مع بعضهما ويكمل أحدهما الأخر، فلا يمكن بناء شبكات دون توفير بيئة جديدة للاتصالات لخدمة هذه الشبكات[3]، وتتمثل في:

---

[*] **-UNCSTD** : Commission on Science and Technology for Développement

[1]- حسين العلمي، **دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية المستدمة-دراسة مقارنة بين ماليزيا، تونس والجزائر**،مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012- 2013، ص 18.

[2]- وصفي الكساسبة، **تحسين فعالية الأداء المؤسسي من خلال تكنولوجيا المعلومات**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 54.

[3] - إبراهيم عبد العزيز الدعليج، **الاتصال والوسائل والتقنيات التعليمية**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص11.

3-1 الأنترنت

هو الأسلوب الأكثر استخداما في الإدارة الداخلية للمؤسسة، فهي الشبكات التي تسمح بالاتصال بين الأشخاص العاملين في نفس الشركة، وكذلك الاتصال بين الموظفين والشبكة الخاصة بالشركة.

وكلمة الأنترنت (Internet) هي اختصار لكلمتين:[1]

-Inter Connexion والتي تعني ربط أكثر من شيء ببعضه البعض؛

- Network وهي تعنى شبكة؛

فأخذ من الكلمة الأولى الجزء Inter ومن الكلمة الثانية الجزء Net لتشكل الكلمة الجديدة (Internet).

أما المفهوم الاصطلاحي لكلمة الأنترنت تعرف بأنها" تكنولوجيا اتصالية ذات قدرات عالية، تحمل في طياتها كل عناصر التفوق على كل وسائل الاتصال مجتمعة[2].

تعتبر شبكة الأنترنت نتيجة الدمج بين تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات، لما لها من خصائص كثيرة من حيث المحتوى وعدد مشتركيها وبروتوكولات تبادل النصوص والمعلومات، وما تحققه يوما بعد يوم من الدمج بين الوسائل السمعية والمرئية، ووسائل الصوت والصورة والأداء والحركة، وهي الشبكة الأكثر أهمية والأبعد تأثيرا في مجال المعلوماتية.

تعود البداية الأولى لظهور ما يسمى بالأنترنت في الميادين العلمية، الجامعية، والعسكرية ومن المتفق عليه أن المشاريع الأولى لإيجاد آلات الحاسب، قد جاءت لغرض تسهيل قراءة الرسائل المشفرة في القطاع العسكري

[1] -Mora frédéric, **la bible internet**, édition addition Wesley, France, 2005 ,p02 .

[2]- حسني محمد نصر،**الأنترنت والإعلام (الصحافة الإلكترونية)**، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، 2003، ص 19.

والسفارات المختلفة، وقد مرت الأنترنت بثلاث مراحل هي:[1]

- **المرحلة الأولى:**

كان الظهور الأول لشبكة الأنترنت من خلال المشروع الأمريكي الذي مولته وكالة مشاريع البحوث من طرف وزارة الدفاع الأمريكية التي اهتمت آنذاك ببناء شبكة متماسكة يمكن أن تصمد في ظروف صعبة خاصة في نقل المعلومات الحكومية والعسكرية خلال حدوث حروب ، وهو مشروع شبكة وكالة مشاريع البحوث المتقدمة في عام 1960، والذي كان يستهدف تحقيق هدف استراتيجي وهو إرسال تعليمات التصويت من خلال مركز التحكم في قواعد الصواريخ حتى ولو بعد تدمير جزء من شبكات الاتصال نتيجة لتعرضها للهجوم، وقد اتسع نطاق هذه الشبكة سريعا لتدخلها وتقاسمها جميع مصادر المعلوماتية في الولايات الأمريكية إذ ربطت 50 جامعة ببعضها البعض عن طريق نظام ARPANET *وقد أدى ظهور هذه الشبكة إلى ربط كبرى المواقع فيما بينها.

- **المرحلة الثانية:**

تميزت هذه المرحلة بداية النمو الحقيقي للأنترنت عام 1985 حيث قامت مؤسسة العلوم الوطنية (National science fondation)** بربط ستة مراكز حاسبات العملاقة بنظام اتصال فائق السرعة يسمح بتحريك بيانات رقمية عبر الشبكة من خلال ما يعرف بالبريد الإلكتروني E .mail ، أما التطور الثاني الرئيسي الذي طرأ على الأنترنت واستخداماته فقد جاء في سنة 1989 عندما طور المدعو (Tim Berners Lee)*** مجموعة من القواعد التي تتحكم بملفات مكتبية، نصوص، صور،أصوات فيديوهات مخزنة في الحاسبات التي تؤلف الأنترنت ما يعرف اليوم بـ world wide web ،كما ارتفعت الحواسيب الأمريكية من أربعة حواسيب إلى 300000 حاسوب عام 1990، وقد انتشر استخدام الأنترنت في عام 1993 مع استخدام برمجيات التصفح والتي أتاحت لأصحاب الحاسبات الشخصية التنقل بسهولة ويسر من موقع إلى آخر عبر الأنترنت.

---

[1] – بحوص نسيمة، **أثر الأنترنت في تفعيل التسويق المباشر لمنظمات الأعمال –دراسة حالة مؤسسة Guidddini.com في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص تسويق، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2013 -2014، ص ص 76 – 77.

* – **ARPANET** : هي شبكة قومية أنشئت سنة 1969 موزعة تتكون أساسا من عدد النظم التي تعمل عن بعد ، لمزيد من المعلومات أنظر المرجع: عبد الحكم أحمد الخزامي ، **الإعلام العالمي**، دار الفجر للنشر والتوزيع ، مصر، 2012، ص 194.

** - **National science fondation** هي وكالة تابعة الولايات المتحدة التي تدعم الحكومة في الأبحاث الأساسية والتعليم في جميع المجالات غير الطبية وذلك للعلوم والهندسة .

*** – **Tim Berners Lee**: هو عالم كومبيوتر بريطاني ولد في 8 جويلية 1955، وهو المخترع الرسمي لشبكة الويب العالمية.

- **المرحلة الثالثة**

تميزت المرحلة بزيادة انتشار الأنترنت في سنة 1993، حيث أتاحت لأصحاب الحواسب الشخصية برمجيات التصفح بسهولة ويسر، وفي سنة 1994 تحولت الأنترنت إلى ما يسمى بالطريق السريع لتبادل المعلومات على النطاق العالمي، وفي فترة لم تتجاوز 30 سنة أصبحت الأنترنت أهم الإنجازات التكنولوجية والاجتماعية.

يمكن أن نوجز خصائص الأنترنت في النقاط التالية:[1]

- سهولة الاستخدام؛
- التفاعلية؛
- سرعة الحصول على المعلومات؛
- الأنترنت وسيط إعلامي جديد؛

3-2 الأنترانت:

هي شبكة داخلية للمؤسسة والتي تستخدم تقنيات الأنترنت، صممت لتلبية احتياجات العاملين من المعلومات الداخلية أو من أجل تبادل البيانات والمعلومات عن عمليات وأنشطة المؤسسة كما يتم تنفيذها في مقر المؤسسة أو في فروعها ووحدات أعمالها الإستراتيجية، ولا يستطيع الأفراد من غير العاملين في المؤسسة من الدخول إلى مواقع الشبكة.

وتعتمد كفاءة شبكة الأنترانت على سرعة نفاذ المعلومات منها وإليها، وتعتمد سرعة المعلومات على نوع الشبكة فإذا كانت الأنترانت مبنية على شبكة اتصال محلي "LAN"* فإن سرعتها تكون بنفس سرعة الشبكة المحلية.

وتستخدم شبكة الأنترانت بصورة واسعة من قبل المؤسسات وذلك بهدف اكتساب مزايا عديدة توفرها الشبكة ومن بين هذه المزايا نذكر ما يلي:[2]

- توفير الوقت والسرعة؛

---

[1]- Arnold Stephanie**, Internet 2000 the path to the total Network**, Infonorthitics LTD , London, 2006, p22 .

[*] - **LAN** (local area network): في أواخر الستينات تغير تاريخ الشبكات المعلوماتية بشكل جذري، حيث طور باحثون طريقة للاتصالات سميت الشبكة المحلية وهذا النوع يعد الأكثر شيوعا من شبكات الحاسوب حيث يتضمن نقل المعلومات من أي نوع (نص، صورة) على نفس الموقع مع معدلات عالية التدفق، لمزيد من المعلومات أنظر المرجع:

Stephane lohier, **Internet services et Réseaux**, Edition Dominique ,3éme édition , Paris, 2004, p 39.

[2]- سعد غالب ياسين، بشير عباس العلاق، **الأعمال الإلكترونية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص ص 57 - 58.

- إنشاء بنية المعلومات في المؤسسة؛
- تخفيض تكلفة توزيع المعلومات؛
- عقد المؤتمرات الافتراضية بين العاملين في المؤسسات مهما كانت مواقعهم وانتشارهم الجغرافي؛

3-3 الإكسترانت:

يشكل ترابط مجموعة من شبكات الأنترانت مع بعضها البعض بواسطة شبكة الأنترنت ما يعرف بالإكسترانت .

فهي تقوم بربط مجموعة من المؤسسات مع بعضها البعض في ظل نظام معين، أي أن شبكة الإكسترانت هي الشبكة التي تربط شبكات الأنترنت الخاصة بالمؤسسات والزبائن ومراكز الأبحاث الذين تجمعهم أعمال مشتركة، فهي توفر لهم تبادل المعلومات والمشاركة فيها مع الحفاظ على خصوصية الأنترانت المحلية لكل مؤسسة ونجد تطبيقات الإكسترانت في مجالات عديدة منها شبكات البنوك والتعاملات المصرفية وفي الجامعات، تستخدم في شبكة الإكسترانت تقنيات الحماية ويتطلب الدخول إليها استخدام كلمة المرور، وذلك لأن شبكة الإكسترانت تساعد المؤسسة على امتلاك الميزة التنافسية إذا ما تم استخدام موارد وقدرات الشبكة بطريقة فعالة[1].

وتتميز شبكة الإكسترانت بالمزايا التالية:[2]

- تعمل على زيادة العمليات التشغيلية والصفقات؛
- تعمل وفرة المعلومات وسرعة تدفقها والمقدرة على توفير المرونة والعمق في عملية التزويد على تخفيض التكاليف؛
- عنصر السرية والأمن داخل الشبكة في تبادل المعلومات الخاصة بين المنظمات مع بعضها، ووضع بعض الصلاحيات في تبادل المعلومات بينهم، والشكل الموالي يلخص العلاقة بين الأنترنت والأنترانت والإكسترانت.

[1] – علاء عبد الرزاق محمد السالمي ، حسين علاء عبد الرزاق السالمي، **شبكات الإدارة الإلكترونية** ، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005 ص 40.

[2] – محمد سلوى الشرفا، **دور إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات في تحقيق المزايا التنافسية في المصارف العاملة في قطاع غزة**، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، قسم إدارة أعمال، الجامعة الإسلامية فلسطين، 2008 ، ص 65، متوفرة على الموقع

, consulté le 18/2/2017https://library.iugaza.edu.ps/thesis/83351.pdf

الشكل رقم(01): العلاقة بين الأنترنت والأنترانت والإكسترانت

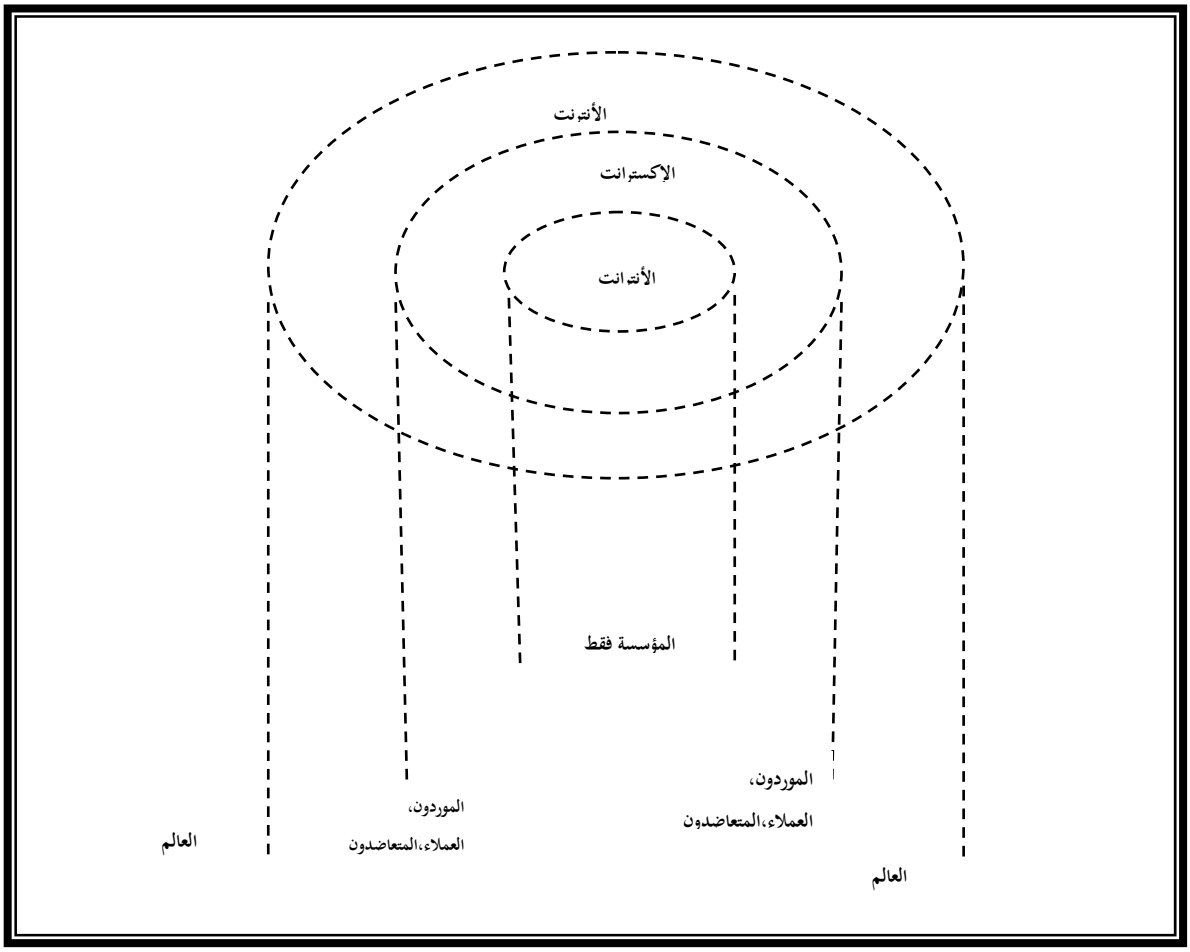

المصدر: بشير عباس العلاق، **التسويق عبر الأنترنت**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص 45.

ثانيا– العاملون في مجال تكنولوجيا المعلومات

يوجد اتفاق من طرف أغلب المختصين والباحثين على أهمية الموارد البشرية لتكنولوجيا المعلومات فهم المصممون، المبرمجون والمشغلون لتكنولوجيا المعلومات، إن نجاح أو فشل المنظمات يعتمد بشكل أساسي على نوعية الأفراد الذين يشتغلون في مجال تكنولوجيا المعلومات، حيث في وقت مضى كان ينظر للإنفاق على التعلم على أنه شكل من أشكال الاستهلاك ، لكن اليوم يعتبر استثمارا في رأسمال البشري له أثره البالغ في التنمية الاقتصادية، وفي ظل الاقتصاد الرقمي، أين يتجه الاهتمام صوب النشاط كثيف المعرفة يخص جانب التعليم بدور جوهري باعتباره النطاق الذي تبنى فيه الطاقات البشرية التي تحتاجها صناعة الاقتصاد الرقمي[1].

[1] – لالوش غنية، **البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات في ظل الاقتصاد الرقمي**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية –دراسات اقتصادية– ،جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد 4، العدد 2، 2010 ، ص 54.

ثالثا– الأنماط الجديدة من الوسطاء

ساهمت التقنيات التكنولوجية الحديثة في ظهور آلاف المنظمات على الأنترنت المسماة " .com" وقد أدى النجاح الكبير لهذه الأنواع من الأعمال إلى التأثير بشكل واضح على العديد من الشركات الصناعية التقليدية وعلى الموزعين الموجودين في الأسواق الفعلية، وأدى ظهور النمط الجديد من الوسطاء وتلك الأشكال الجديدة من العلاقات إلى جعل الشركات المنتجة تقوم بإعادة تقييم الطريقة التي تخدم بها أسواقها[1].

رابعا– تفصيل العروض التسويقية من قبل البائع و المستهلك

ينظر إلى المؤسسات الصناعية التي اعتمدت بشكل أساسي على توحيد منتجاتها وعملياتها التجارية، على أنها المحور الذي يدور حوله شكل النظم الاقتصادية، حيث وجهوا استثماراتهم نحو بناء علامة تجارية يمكنهم من خلالها الاستفادة من توحيد الأسواق[2].

إن توفر العناصر الأربعة والتي هي ضرورية للتحول من اقتصاد تقليدي إلى اقتصاد رقمي في جميع مجالاته إلى اختصار الوقت وتخفيض التكلفة وتحقيق النمو.

[1]– صلاح عبد الحميد ،**العملات الرقمية**، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، مصر، 2018،ص20.

[2]– **نفس المرجع السابق**، ص21.

المبحث الثاني: تطبيقات الاقتصاد الرقمي

شهد هذا العصر ثورة هائلة في تقنية المعلومات والاتصالات بصورة فاقت كل التوقعات، وأصبحت تقنية المعلومات والاتصالات هي المحرك الأساس للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على المستوى العالمي وقد أصبحت الأنترنت نواة الاقتصاد الرقمي الذي يعتمد بدرجة كبيرة على استخدام أدوات تقنية المعلومات والاتصالات، حيث يعمل الاقتصاد الجديد على زيادة نمو معدل الإنتاجية بشكل مرتفع على المدى الطويل بفضل إنتاج وملائمة وانتشار تقنية الإعلام والاتصال، لاسيما بعد أن فرض حزمة جديدة من النشاطات المرتبطة بالاقتصاد والمعلومات، مثل التجارة الإلكترونية، والحكومة الإلكترونية التي تنظم الأطر والتشريعات الإلكترونية والاستثمار الإلكتروني.

المطلب الأول: التجارة الإلكترونية

لقد شهد القرن العشرين تطورا ملحوظا في مجال الاتصالات والتكنولوجيا المعلومات حتى اعتبره البعض بأنه القرن الإلكتروني، وفي ظل هذا التسارع الرقمي الإلكتروني انتشر وتوسع استخدام الأنترنت الذي لم يقتصر على المجالات العلمية فحسب بل تعداها نحو المجالات الصناعية والتجارية ، وظهرت التجارة الإلكترونية كإحدى روافد ثورة المعلومات ومن أجل نجاحها استوجب توفر شروط خاصة بها.

أولا – تعريف التجارة الإلكترونية

تتكون التجارة الإلكترونية من مقطعين هما:[1]

– التجارة(Commerce) التي تمثل تبادل السلع والخدمات في الدولة الواحدة أو تجارتها خارجيا مع دول العالم المختلفة.

– والإلكترونية (Électronique) وهي أداة التي يتم بواسطتها النشاط التجاري من خلال الأنترنت والأكسترانت ووسائل أخرى، وقد تمت إعادة هندسة التجارة في نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الحادي

[1] – سعد محمود الكواز، أكرم حنا داؤد، **اتجاهات التجارة الإلكترونية العالمية مع الإشارة للدول العربية**، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، المجلد 30، العدد 92، 2008، ص 175، على الموقع :
https://tanmiyat.mosuljournals.com/article_161731

والعشرون، ففي سنة 1995 تحولت التجارة من تقليدية إلى إلكترونية بانتقال المعلومات عبر الأنترنت بإجراء عمليتي البيع والشراء آليا.

وتعرف التجارة الإلكترونية بصفتها مجموع المبادلات الإلكترونية والمرتبطة بالنشاطات التجارية ما بين المؤسسات أو بين المؤسسات والأشخاص، أو بين المؤسسات والإدارات، فالتجارة الإلكترونية تشمل تبادل المعلومات وكذا الصفقات الخاصة بالسلع والخدمات أو الخدمات الإعلامية والمالية والقانونية[1].

واعتبرت منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية"OCDE" *التجارة الإلكترونية بأنها" المعاملات والصفقات التجارية والتي يدخل فيها الأشخاص والمؤسسات وترتكز على تحويل وتحليل المعطيات الإلكترونية على إختلاف أشكالها، حيث ترتكز هذه الصفقات كقاعدة على الشبكات المفتوحة كالأنترنت أو شبكات مغلقة"[2].

من خلال هذا التعريف تتم التجارة الإلكترونية على نحوين:[3]

-**بشكل غير مباشر**: في هذا الشكل يتم استخدام وسائل التسليم التقليدية والتي قد تكون عن طريق البريد أو عن طريق ممثلي الشركة البائعة لتوصيل البضائع والخدمات التي تم الطلب عنها عبر الأنترنت.

- **بشكل مباشر**: وتكون فيها طريقة التسليم للبضائع والخدمات معنويا بمعنى أن يتم في الحال ومن أمثلة هذه البضائع والخدمات نجد برامج الكمبيوتر والمجلات الإلكترونية وخدمات التسلية وغيرها، فالتسليم في التجارة الإلكترونية يتم ماديا ولا يمنع أن يكون التسليم معنويا.

فالتجارة الإلكترونية بشكل عام هي التبادل التجاري أو الخدماتي أو تبادل المعلومات بين طرفين أو أكثر باستخدام تقنيات المعلومات والاتصال.

---

[1]- le rapport du groupe de travail préside par M .Fracis lorez« **commerce électronique : une nouvelle donne pour les consommateur, les entreprises**, les citoyens et les pouvoirs publics » , janvier 1998 , p3 .

[*] **-OCDE** : Organisation de Coopération et de Développement Economique

[2]- Revue OCDE, N°1-1997, **« le commerce électronique »** disponible sur le site de l'organisation : http :// www.ocde.org//publicaton/pol-brief/index.htm ,Consulté le 11/10/2017

[3]- خالد ممدوح إبراهيم، **لوجستيات التجار الإلكترونية**،دار الفكر الجامعي، مصر، 2008، ص 125.

ثانيا–خصائص التجارة الإلكترونية:

تتميز التجارة الإلكترونية بمجموعة من الخصائص نذكر منها:[1]

1– خاصية الوصول العالمي: تتمز التجارة الإلكترونية بخاصية وصول السلع والخدمات إلى مختلف أسواق العالم وهذا في ظل توفر شبكة الأنترنت وإمتلاك المؤسسة موقع تجاريا على الأنترنت أين أصبح للسوق مفهوم المكان إفتراضي.

2– خاصية كلية الوجود: تتيح التجارة الإلكترونية للعميل الحصول على السلعة أو الخدمة وفي أي وقت، وإجراء عمليات شراء عبر الكمبيوتر من المنزل أو العمل وحتى من سيارته، باستخدام التجارة عبر الهاتف المحمول.

3– إمكانية إيصال المنتج أو الخدمة دون اللقاء المباشر بين الزبون والمنتج: يتعلق الأمر بالسلع المعنوية مثل الموسيقى، أفلام الفيديو، الأقراص المبدمجة التي تحتوى على برامج كمبيوتر أو معلومات أو إحصائيات وغيرها حيث بإمكان المؤسسة ايصالها للمستهلك مباشرة على الخط دون اللجوء إلى وسائل الاتصال التقليدية.

4– غياب المستندات الورقية في معاملات التجارة الإلكترونية: المتعامل في التجارة الإلكترونية يستغني عن المستندات الورقية، حيث يمكن اتمام صفقة تجارية كاملة بدءا بالتفاوض، إبرام العقد، دفع قيمة السلعة أو الخدمة وتسليمها إلكترونيا دون الحاجة إلى تبادل مستندات ورقية على الإطلاق.

5– المعايير العالمية: ونعنى بذلك أن تكنولوجيا التجارة الإلكترونية موحدة بين جميع دول العالم، بحيث أن المعايير التقنية للأنترنت الخاصة بالتعامل مع تطبيقات التجارة الإلكترونية مشتركة بين جميع الدول مما يساهم في تخفيض التكلفة والتي على التاجر دفعها في حالة جلبه للمنتجات للسوق، بالإضافة إلى تقليص الجهود المبذولة من طرف الزبون في البحث عن المنتجات وذلك بسبب وجود سوق واحد عالمي تعرض مواصفات المنتجات وأسعارها بسهولة.

6– الإثراء:نعني به تحقيق التوافق بين عدد العملاء الذين يمكن للمؤسسة الوصول إليهم ومدى قدرتها على التفاعل معهم وتزويدهم بالخدمات والمعلومات التي يحتاجون إليها، بفضل الرقمية التي جعلت العلاقة بين الخدمات والمعلومات المقدمة للعملاء والعدد المطلوب منهم علاقة طردية، بالمقابل فالتجارة التقليدية تتميز بالقيود

[1]– محمد عبد حسين الطائي، **التجارة الإلكترونية المستقبل الواعد للأجيال القادمة**، دار الثقافة، الأردن، 2010، ص ص 60، 62.

من تكلفة ومحدودية الموارد لدى المؤسسة فالعلاقة عكسية بين عدد الزبائن الذي تسعى المؤسسة الوصول إليهم ومستوى المعلومات والخدمات التي يمكن أن تقدمه الهم.

7– التفاعلية: نعني بها القدرة على الاتصال بين المؤسسة والزبون في الاتجاهين وهذا ما لا نجده لو تحدثنا عن التجارة التقليدية، بحيث أن المؤسسة لو عرضت المنتج، مواصفاته وسعره على جهاز التلفاز أو الراديو فإن الاتصال يكون مؤسسة– زبون فقط، بحيث أن هذا الأخير ليس بإمكانه (كمتفرج) طرح أي سؤال أو الدخول في نقاش مع المؤسسة على غرار تطبيقات التجارة الإلكترونية، حيث صار بإمكان الزبون وبواسطة صفحات الويب الاتصال الفوري بالمؤسسات وعلى نطاق واسع وعالمي، مما يزيد من إدراكه للمنتج وتعزيز ولائه وثقته بعملية الشراء، بالإضافة إلى تقليص تكلفة بحثه عن المنتجات وتقييمها لاختيار الأفضل للمستهلك.

8–كثافة المعلومات: نقصد بها توفر المعلومات من حيث النوع والكم أمام الأطراف المتعاملة في السوق

(زبون، مؤسسة، متنافسين، وغيرها)، وقد أسهمت التجارة الإلكترونية في تقليص تكلفة جمع البيانات، معالجتها وتخزينها وإيصالها للمستفيدين منها، مما زاد من كثافة المعلومات المتوفرة على شبكة الأنترنت وصفحات الويب بالإضافة إلى زيادة دقتها وموثوقيتها، بحيث أصبحت التكاليف والأسعار أكثر شفافية إلى الحد الذي أصبح فيه بإمكان الزبائن التعرف على مختلف الأسعار السائدة في السوق، وفي نفس الوقت ساعدت هذه الكثافة في المعلومات البائعين من خلال الاتصال المباشر مع الزبائن ومعرفة المزيد عنهم، مما يساعد على تحديد استراتيجيات التنافس في السوق.

9– الفردية والتوجه نحو الزبون: استكمالا للعنصر السابق تساعد التجارة الإلكترونية في الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات حول الزبون، احتياجاته وسلوكياته الشرائية في الماضي، تخزينها واستعمالها مباشرة في بناء خطة تسويقية تستهدف أفراد محددين وتكييف المنتجات مع تفضيلات المستهلك وسلوكياته السابقة[1].

ثالثا– أهمية التجارة الإلكترونية: تكمن أهمية التجارة الإلكترونية في النقاط التالية:[2]

–تعتبر وسيلة فعالة للقيام بالصفقات بين المتعاملين عن طريق الاتصال الإلكتروني المباشر وبذلك فهي تستغني عن المستندات الورقية وما يترتب عنه من نفقات.

[1]– إبراهيم العيسوي، **التجارة الإلكترونية**، المكتبة الأكاديمية ، مصر، 2003، ص 31.

[2]– ناصر خليل، **التجارة الإلكترونية والتسويق الإلكتروني**، أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص ص40 ،41.

-تعد وسيلة متميزة وغير مسبوقة للوصول إلى أسواق العالم جميعا في وقت واحد بأقل النفقات، حيث تساعد البائعين والمشترين على تخطى حواجز المسافات وربح الوقت.

-تؤدي إلى تبادل المنافع ما بين المتعاملين من بائعين ومشترين كما تعمل على ترشيد القرارات التي يتخذها كل منهم لما تتميز به من تدفق المعلومات في الوقت المناسب وبطريقة منسقة ودقيقة.

-تساعد الشركات على اتباع نظم التصنيع الحديثة التي تتم بمساعدة الحاسب الإلكتروني من حيث تحديد تعاقب عمليات التشغيل وأسلوب التشغيل على أجزاء المنتج، وعمليات التحكم والرقابة، وتخطيط الاحتياجات من الموارد وموارد التصنيع والوقت المحدد.

-تسمح التجارة الإلكترونية بتبسيط عمليات المشروعات وتحقيق أهدافها عن طريق القضاء على التأخير في إصدار القرارات الإدارية.

-توفر في النفقات الإدارية ونفقات الاتصال وغيرها، حيث تعتبر بديلا عن تخصيص جزء كبير من رأس المال في علاقات مستمرة بين البائعين والمشتريين، كما تساهم في إتمام عملية التوزيع.

-تعتبر ذات أهمية خاصة لكل من المنتجين والمستهلكين خاصة في الدول النامية، حيث أنها تستطيع التغلب على الحواجز التقليدية للمسافة ونقص المعلومات عن الفرص التصديرية.

-تمكين الأشخاص القاطنين في دول العالم الثالث من الحصول على منتجات وبضائع لا تتوفر في بلادهم.

-إيجاد بضائع من خلال التجارة الإلكترونية ذات أسعار زهيدة، الأمر الذي يمكن ذوي الدخل المحدود من شرائها.

رابعا– تطبيقات التجارة الإلكترونية وطرق قياسها:

تسمح التجارة الإلكترونية للمتعاملين سواء أفراد ، مؤسسات، حكومة الوصول إلى الأسواق العالمية.

1- تطبيقات التجارة الإلكترونية :

تتميز التجارة الإلكترونية بوجود مجموعتين رئيسيتين من المتعاملين:[1]

[1] - **نفس المرجع السابق**، ص 45.

-**المتعاملين الرئسيين**: وهم المتعاملون بطريقة مباشرة في التجارة الإلكترونية ويقسمون إلى منظمات أعمال مستهلكون، حكومة.

-**المتعاملون الآخرون في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال**: وهم مجهزوا الخدمة والمتعاملون المشتركون في توفير شروط التجارة الإلكترونية مثل المنظمات، شركاء القطاع.

ومن أجل قياس تفاعلاتهم قسمت التجارة الإلكترونية حسب طبيعة وهوية الأطراف الأساسية المعنية بالتعامل التجاري كالآتي:

-**التعامل بين مؤسسة أعمال ومؤسسة أعمال أخرى(B2B)** *: ويتم من خلال تطبيق الصفقات الإلكترونية بين مؤسسات الأعمال، وطبقا لتعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي فإن البيع والشراء على الأنترنت متضمن في الطلب مع إمكانية الدفع والتسليم، حيث تأسست التجارة الإلكترونية (مؤسسة أعمال ومؤسسة أعمال أخرى) في شكله البسيط ولعدة سنوات بين القطاعات التجارية من خلال استخدام تقنية التبادل الإلكتروني للبيانات لأغراض المبادلات التجارية فيما بينها على الشبكات الخاصة، حيث في أغلب الأحيان يستعمل للإشارة إلى التفاعلات بين مؤسسات الأعمال على الأنترنت في مجال أوسع (الأعمال الإلكترونية) متضمن بذلك إدارة عمليات العمل المختلفة (كالتخطيط، التسويق مراقبة الجرد، الإمداد وغيرها) إضافة إلى ذلك فإن الصفقات الإلكترونية بين مؤسسات نفس الشركة تعتبر أيضا ضمن الأعمال الإلكترونية، ويشكل هذا النوع من المعاملات التجارية أغلب معاملات التجارة الإلكترونية حيث يستحوذ على ما يقارب 80% من إجمالي حجم التجارة الإلكترنية في العالم.

فهي تجارة يقتصر التعامل فيها على شركة أو مؤسسة مع مورديها، أو زبائن محددين من خلال احتياطات أمان تتمثل في كلمة سر للولوج وعناوين ويب خاصة غير قابلة للنشر، إما عن طريق شفرة معاملات إلكترونية موثقة تضمن خصوصية المعلومات ومنع التلاعب، ويقدر حجم التجارة الإلكترونية بين المؤسسات مع بعضها البعض حوالي عشرة أمثال التبادل بين مؤسسة الأعمال والمستهلكين، وهدف المؤسسة في هذه الحالة هو إيجاد العدد الأمثل من الزوار، كما ينتج هذا التبادل عن طريق تدفق المعلومات عبر شبكة الأنترنت من المنتج البائع بإتجاه الزبائن[1].

* - B2B : Business to Business

[1]- Jean jacques rechenmann ,**Internet et Marketing**, 2éme édition, Edition d'organisation, Paris, 2001, p46.

-**التعامل بين مؤسسة أعمال والمستهلك(B2C)**:[*] يعرف أيضا بإسم التسوق الإلكتروني أو تجارة التجزئة لتميزه عن التجارة الإلكترونية بين قطاعات الأعمال، فهذا النمط من التجارة الإلكترونية يمثل البيع بالتجزئة في التبادل التجاري العادي، وقد اتسع هذا النوع بشكل كبير مع ظهور شبكة الأنترنت، فهناك ما يسمى بالمراكز التجارية للتسوق عبر الأنترنت تقدم خدماتها من خلال عرض السلع والخدمات، ويتم الدفع في غالب الأحيان من خلال الشبكة أما الاستلام فحسب طبيعة السلعة وصيغة الاتفاق[1].

-**التعامل بين مؤسسة أعمال وإدارة حكومة(B2G)** [**]: يكمن في التفاعل الإلكتروني بين منظمات الأعمال والمؤسسات الحكومية كعمليات إثبات ومدفوعات الضرائب، مدفوعات التراخيص التجارية، الرسوم الجمركية إضافة إلى عمليات الشراء التي تقوم بها المؤسسات الحكومية مع المؤسسات التجارية إلكترونيا، وهذا المجال من التجارة الإلكترونية لا يزال في مراحله الأولى في معظم الدول[2].

-**التعامل بين المستهلك ومستهلك (C2C)** [***]**:** يستند هذا المجال من التجارة الإلكترونية على التعامل التجاري الإلكتروني بين الأفراد المستهلكين نفسهم، من خلال وضع إعلانات على المواقع الشخصية في الأنترنت بهدف بيع الأغراض الشخصية أو بيع الخبرات للآخرين، وأفضل مثال على ذلك المزادات الإلكترونية الإفتراضية التي تتم فيها التعاملات الإلكترونية بين الأفراد.

-**تعاملات أخرى**: نجد منها إدارة حكومة وإدارة الحكومة (G2G) ، إدارة حكومة و مواطن (G2C) مواطن وإدارة حكومة(C2G) ، إدارة حكومة ومنظمات أعمال (C2B) هذه المجالات من التجارة الإلكترونية تندرج ضمن مفهوم الحكومة الإلكترونية بحيث يعرف المستعملين الفرديين كمواطنين وليس كمستهلكين[3].

---

[*] -**B2C :** Business to Consumer

[1] - Francis marlin, **B2B stratégie de communication**, 2éme édition , édition d'organisation, Paris, 2001,p25

[**] - **C2C** : Consumer to Consumer

[***] -B2G : Business to Gouvernement

[2]– عابد بن عابد العبدلي، **التجارة الإلكترونية، في الدول الإسلامية الواقع –التحديات– الأمل**، جامعة أم القرى، مصر، 2005، ص 7.

[3]– يوسف أحمد أبو فارة، **التسويق الإلكتروني**، دار وائل، الأردن، 2003، ص 29.

2- طرق قياس التجارة الإلكترونية:

من الأساليب المتبعة لقياس حجم التجارة الإلكترونية نجد:[1]

- جمع البيانات الرقمية عند استخدام تقنية المعلومات والاتصالات واستخدام الأنترنت، حيث يتم تحصيلها من جهات مختلفة وبالتالي تتميز هذه الأرقام بعنصر الثقة والدقة والتي من خلالها يمكن معرفة أو تقدير حجم الأنشطة التجارية عبر الأنترنت.
- جمع بعض الإحصائيات ذات العلاقة بأنشطة التجارة الإلكترونية مثل معرفة مؤشرات الإستعداد الإلكتروني في المجتمعات من خلال حصر القطاعات والمؤسسات التجارية التي لديها أجهزة الحاسب الآلي واستخدامها لشبكة الأنترنت .
- إجراء مسح ميداني على مستوى المؤسسات التجارية وذلك لمعرفة أنشطتها عبر شبكة الأنترنت ويكون هذا المسح سنويا أو ربع سنة من تغطية جميع الأنشطة التجارية عبر الأنترنت.
- إجراء مسح ميداني لقطاع المستهلك من أفراد وأسر لمعرفة توفر أجهزة الحاسب الآلي.

خامسا- متطلبات التجارة الإلكترونية

من أجل التحول من التجارة التقليدية إلى التجارة الإلكترونية يستلزم توفر مجموعة من العناصر منها:[2]

1- متطلبات تكنولوجية:

وتشمل البني التحتية الداعمة للتجارة الإلكترونية ، وتحسين خدمات الاتصال وزيادة دور مؤسسات القطاع الخاص في إحلال التقنية وإنشاء وتطوير الشبكة وتتمثل المتطلبات التكنولوجية في:

- امتلاك المعلومات وتخزينها؛
- توفر وسائل الدفع الإلكتروني؛
- السرية والأمان في الأعمال الإلكترونية؛

[1]- مصطفي طويطي ، عبد اللطيف أولاد حمود ، عبد الرحيم شنيني ، **أساليب قياس التعاملات التجارية الإلكترونية** ، مجلة دفاتر اقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية والإدارية، جامعة زيان عاشور، الجلفة ، الجزائر، المجلد 10، العدد 01، 2019، ص ص 425، 426

[2]- محمد الصيرفي، **البيع والشراء عبر الأنترنت**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2008، ص ص 287- 296.

2- المتطلبات البشرية

من أجل تحقيق مؤسسات الأعمال أهدافها والمحافظة على بقائها يتعين عليها ايجاد ثقافة جديدة لها تتوافق مع المتغيرات الدولية والمحلية، ولا يمكن أن يتحقق هذا إلا بتوفير الموارد البشرية الضرورية المؤهلة والمحافظة عليها ومن أهم الاتجاهات الحديثة التي تبنتها استخدام التوظيف عبر الأنترنت وتبني التدريب والتعليم الإلكتروني.

3- المتطلبات التنظيمية

لتطبيق الأعمال الإلكترونية يتطلب ما يلي :

- تحليل العمليات أو الوظائف الحالية بشيء من التفصيل.
- تحديد درجة الأهمية النسبية أو درجة مساهمة كل عملية أو وظيفة في تحقيق الأهداف المطلوبة.
- استبعاد العمليات غير الضرورية بهدف تبسيط النظام وجعله متماشيا مع متطلبات التحول للأعمال الإلكترونية.
- إضافة العمليات اللازمة لتدعيم عملية التحول إلى الأعمال الإلكترونية.
- توفير القدر الكافي من المرونة للنظام وتحديد مدى قدرته على تحقيق الأهداف المرجودة منه.

هذا وتهدف هذه العمليات إلى تجنب الأخطاء التي قد تقع فيها العديد من المؤسسات عند البدأ في التحول للأعمال التجارية الإلكترونية والمتمثلة في عدم تجهيز البنية التنظيمية اللازمة للتعامل مع هذا النظام الجديد.

4- المتطلبات القانونية

تنشأ القضايا القانونية بسبب المشاكل التي تنتج في التعامل بالأنترنت وفي ظل البيئة غير المتطورة يعتبر خلق بيئة تشريعية وقانونية تتكيف مع متطلبات التجارة الإلكترونية هو أحد العناصر الضرورية للنجاح.

ويتطلب خلق هذا المناخ المشاركة الكاملة بين الحكومة والقطاعات التجارية والمستهلكين بطريقة تضمن وتحقق بناء آليات جديدة تتماشى مع التطور العالمي وضرورة أن تراعي هذه التشريعات المصالح المختلفة للمنتجين والمستهلكين في إطار الحفاظ على قيم ومبادئ المجتمع.

المطلب الثاني: الإدارة الإلكترونية

تعتبر الإدارة الإلكترونية من أفضل أساليب الإدارة المتقدمة، وتتمثل فكرتها الرئيسية في تحويل نظام العمل الإداري بأكمله من نظام تقليدي يعتمد على العامل البشري إلى نظام إلكتروني يعتمد على استخدام أجهزة الكمبيوتر في جميع أقسامه.

أولا–تعريف الإدارة الإلكترونية:

الإدارة الإلكترونية مصطلح حديث الظهور، ونجد تداخل وترابط بين الحكومة الإلكترونية والإدارة الإلكترونية، حيث عرفت الإدارة الإلكترونية على أنها أداء العمليات بين مجموعة من الشركاء من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات متطورة بغية زيادة كفاءة وفعالية الأداء[1].

وتعرف أيضا بأنها تنفيذ الأعمال والمعاملات التي تتم بين طرفين أو أكثر سواء من الأفراد أو المؤسسات من خلال استخدام شبكات الاتصالات الإلكترونية[2].

وهي أيضا عملية آلية لجميع مهام وأنشطة المؤسسة الإدارية بالاعتماد على جميع تقنيات المعلومات الضرورية للوصول إلى تحقيق أهداف الإدارة الجديدة في الاستغناء عن استخدام الورق وتبسيط الإجراءات والإنجاز السريع والدقيق للمهام والمعاملات لتكون كل إدارة جاهزة لربطها بالحكومة الإلكترونية لاحقا[3].

وكتعريف شامل للإدارة الإلكترونية على أنها إستراتيجية إدارية لعصر المعلومات، تعمل على تقديم خدمات أفضل واستغلال أمثل لمصادر المعلومات المتاحة من خلال توظيف الموارد المادية والبشرية والمعنوية المتاحة في إطار إلكتروني من أجل استغلال أمثل للوقت والمال والجهد وتحقيق للمطالب المستهدفة وبالجودة المطلوبة.

ثانيا–خصائص الإدارة الإلكترونية

تعتبر الإدارة الإلكترونية نمط من أنماط الإدارة التي كانت لها آثارها الواسعة على المؤسسات المختلفة ومجالات عملها، وخاصة عمليات إصلاح البنية التنظيمية مما يعكس عمق التغيير الجذري الذي تحمله تطبيقات

[1] – أحمد محمد غنيم ، **الإدارة الإلكترونية –آفاق الحاضر ومتطلعات المستقبل**، المكتبة المصرية، مصر، 2004، ص 30.

[2] – محمد سمير أحمد ،**الإدارة الإلكترونية** ، دار المسيرة، الأردن، 2009، ص 204.

[3] – أحمد المعاني وآخرون، **قضايا إدارية معاصرة**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن ، 2011، ص ص 85– 88.

الإدارة الإلكترونية وهي بذلك تتميز بعدة خصائص منها:[1]

1- **السرعة والوضوح**: تخطت الإدارة الإلكترونية العديد من العقبات من بيروقراطية واستخدام الورق ونسخ أكثر من نسخة إذا استلزم الأمر حفظها وإرسالها إلى الجهة المختصة في ذلك ، حيث في ظل الإدارة الإلكترونية يمكن تجاوز هذه العقبات من خلال ضمان سرعة إنجازها وإرسالها واستقبالها.

2-**المرونة**: الإدارة الإلكترونية تتميز بالمرونة تستطيع من خلال التكنولوجيا القدرة على الاستجابة السريعة للأحداث، وتجاوز قيود الزمان والمكان وصعوبة الاتصال، الأمر الذي يتطلب من الإدارة تقديم العديد من الخدمات التي تكون متاحة من قبل في ظل الإدارة التقليدية.

3-**الرقابة المباشرة**: للإدارة الإلكترونية القدرة على متابعة أماكن العمل المختلفة بفضل الشاشات والكاميرات الرقمية التي تستطيع تثبتها في كل موقع من مواقعها الإدارية، وهكذا أصبح لدى الإدارة تلك الأداة المضمونة الصادقة التي تقيم بها أنشطتها ومتابعة مواقعها باطمئنان بعيدا عن أسلوب المتابعة بالمذكرات والتقارير التي يرفعها الأفراد في الإدارة التقليدية، وهو ما يقلل عنها مشاكل كثيرة تأتي في مقدمتها انعدام الشفافية في كثير من الحالات.

4-**السرية والخصوصية**: توفر الإدارة الإلكترونية السرية والخصوصية للمعلومات المهمة، لما تملكه تلك الإدارة من برامج تمكنها من حجب المعلومات والبيانات المهمة وعدم إتاحتها إلا لذوي الصلاحيات الذين يملكون كلمة المرور للنفاذ لتلك المعلومات.

تتميز الإدارة الإلكترونية بتنفيذ كافة المعاملات إلكترونيا بشكل منظم وسهل الاستخدام، وفي أي مكان صغير محدود يكفي لاستيعاب بعض الأجهزة الصغيرة، وفي أي زمان تستمر لمدة 24 ساعة وبدون استخدام أوراق ولا تنظيمات بل فقط عن طريق أرشيف إلكتروني ومؤسسات شبكية.

ثالثا– أهداف الإدارة الإلكترونية:

تبنت الجهات الحكومية في إطار الإدارة الإلكترونية لأجل تقريب المواطن من الإدارة كهدف أساسي مبني

[1]- **نفس المرجع السابق**،ص ص85- 88

على تحقيق عدد من الأهداف الفرعية، وفيما يلي عرض لأهداف الإدارة الإلكترونية:[1]

1-**تحسين مستوى الأداء:** ويعني رفع مستوى أداء الأفراد والمؤسسات إلى أقصى حد ممكن، حيث أن الانتقال بالإدارة من العمل في إطار محدودية المكان والزمان إلى لا محدودية هذين المتغيرين مع الدقة العالية، بحيث لا يوجد وقت أو جهد ضائع أو طلب خدمة بدون استجابة خلال الوقت الحقيقي.

2- تحسن مستوى الخدمة: تسعى الكثير من الحكومات ممثلة بمؤسساتها المختلفة إلى تحسين مستوى الخدمة المقدمة للمواطنين من خلال مراعاة عدد من الجوانب نذكر أهمها فيما يلي:

- **محاربة تجاوز الأخطاء:** إن تزويد الموظف في الإدارة بجهاز الكمبيوتر المدعم بالبرمجيات اللازمة وقاعدة البيانات اللازمة يعطي نتائج دقيقة في العمل، ويتيح سهولة كبيرة في إنجاز المعاملات الخاصة بالأفراد والمؤسسات بالإضافة إلى تزويد الإدارة بنظم معلومات من شأنها اختصار الكثير من الإجراءات.
- **تحقيق الشفافية:** تتيح الإدارة الإلكترونية للمتعاملين معها معرفة في أي مستوى يتم معالجة معاملاتهم، وما هي المراحل التي تمر بها المعاملات في طريقها للمعالجة؟ وهل توجد معوقات لذلك أم لا؟ و يكون من خلال الدخول إلى الموقع والولوج إلى الحساب الخاص وتتبع المعاملات بشكل مباشر، حيث لا يوجد شيء يتم إخفاؤه لأنه لا توجد ضرورة لذلك أصلا.
- **التقليل من التعقيدات الإدارية:** ويكون ذلك من خلال اختصار الخطوات والإجراءات والجهات الحكومية التي يتم إشراكها لأجل إنجاز معاملة معينة، بحيث يتم ربط الجهات الحكومية المعنية بالمعاملات بشكل إلكتروني آمن في إطار نظام معلومات خبير، يتم تبادل المعلومات آليا بين هذه الجهات لأجل تسوية المعاملات الخاصة بالمواطن خلال الوقت اللازم.

من جهة أخرى يتم اختصار إجراءات طلب أو خدمة تسوية المعاملة بحيث يتم دخول المستفيد إلى الموقع الإلكتروني ويعبئ استمارة الطلب ثم ينتظر معالجة طلبه مباشرة خلال وقت يظهر له على الموقع في ذات الوقت.

وهذا يوفر على طالب الخدمة عناء الانتقال إلى الإدارات وانتظار وقت طويل لأجل إنهاء المعاملات التي تمر بعدد من الإجراءات الإدارية وتوجه طالب الخدمة إلى استخراج وثائق تكميلية من إدارة أخرى لإتمام ملف طلب الخدمة، ولعل هذا الهدف نجحت في تحقيقه العديد من الإدارات في الكثير من الدول.

[1]- حجازي بيومي عبد الفتاح ، **الحكومة الإلكترونية بين الواقع والطموح "دراسة متأصلة في شأن الإدارة الإلكترونية – التنظيم– البناء– الأهداف– المعوقات الحلول"**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008، ص 106.

3- **تدنية التكاليف**: والمتمثلة في مصاريف النقل أو تكلفة استخراج الأوراق، والوقت الضائع.

رابعا- وظائف الإدارة الإلكترونية ومؤشراتها:

1- وظائف الإدارة الإلكترونية: تؤدي الإدارة الإلكترونية عددا من الوظائف الأساسية، والتي تمثل ركائز مهمة للإصلاح الإداري وتغييرا جذريا في الأساليب التقليدية للإدارة، وتشمل هذه الوظائف في:[1]

1-1 التخطيط الإلكتروني:يتميز التخطيط الإلكتروني عن التخطيط التقليدي ب:

- التخطيط الإلكتروني هو عملية ديناميكية من أجل تحقيق الأهداف الواسعة والمرنة الآنية وقصيرة الأمد والقابلة للتجديد والتطوير المستمر والمتواصل.

- عملية مستمرة بفضل وفرة المعلومات الرقمية ودائمة التدفق.

-يمكن لجميع العاملين المساهمة في التخطيط الإلكتروني في كل مكان وزمان.

1-2 التنظيم الإلكتروني: في ظل التحول الإلكتروني فإن مكونات التنظيم قد حدث فيها انتقال من النموذج التقليدي إلى التنظيم الإلكتروني، من خلال بروز هيكل تنظيمي جديد قائم على بعض الوحدات الثابتة والكبيرة والتنظيم العمودي من الأعلى إلى الأسفل، إلى شكل تنظيم يعرف بالتنظيم المصفوفي، يقوم أساسا على الوحدات الصغيرة والشركات دون هيكل تنظيمي، يصبح التقسيم الإداري قائم على أساس الفرق، بدلا من التقسيم الإداري على أساس الوحدات والأقسام، والانتقال من سلسلة الأوامر الإدارية الخطية إلى الوحدات المستقلة والسلطة الاستشارية.

1-3 الرقابة الإلكترونية: تأتي الرقابة التقليدية بعد التخطيط والتنفيذ، أما الرقابة الإلكترونية تسمح بالمراقبة الآنية من خلال شبكة المؤسسة أو الشركة الداخلية، مما يعطي إمكانية تقليص الفجوة الزمنية بين عملية اكتشاف الخطأ، وعملية تصحيحه كما أنها عملية مستمرة متجددة تكشف عن الانحراف أول بأول، من خلال تدفق المعلومات بين المديرين، العاملين، الموردين، المستهلكين، فالجميع يعمل في الوقت نفسه وهو ما يؤدي إلى زيادة تحقيق الثقة الإلكترونية سواء بين العاملين والإدارة أو بين المستفيدين والإدارة، مما يعني أن الرقابة الإلكترونية تكون أكثر اقترابا من الرقابة القائمة على الثقة.

[1]- **نفس المرجع السابق**، ص ص 110، 112

1-4 القيادة الإلكترونية: أدى التحول في المفاهيم الإدارية والتغير في بيئة الأعمال الإلكترونية إلى إحداث نقلة نوعية كان من نتائجها الانتقال إلى نمط القيادة الإلكترونية والتي تنقسم إلى ثلاثة أنواع:

أ- القيادة التقنية العملية: تعتمد في نشاطاتها على استخدام تكنولوجيا الأنترنت، تتميز بوفرة المعلومات وتحسين جودتها، إضافة إلى سرعة الحصول عليها.

ب- القيادة الذاتية: ترتكز القيادة الذاتية على جملة من المواصفات، يجب أن يتصف بها القائد ضمن إدارة الأعمال عبر الأنترنت، وهو ما يجعل قيادة الذات تتصف بالقدرة على تحفيز النفس والتركيز على إنجاز المهمات والرغبة في المبادرة إضافة إلى المهارة العالية ومرونة التكييف مع المستجدات البيئية المتغيرة.

ج- القيادة البشرية الناعمة: تشترط وجود قائد يمتاز بالحرفية والكفاءة وحسن التعامل مع الزبائن إذ تركز على عنصر التجديد في الخدمات المقدمة للمتعاملين.

2- مؤشرات الإدارة الإلكترونية: هو مركب أساسا على المتوسط المرجح لثلاث مؤشرات قياسية وهي:[1]

- مؤشر الخدمات عبر الأنترنت ويتم حسابه استنادا على البيانات التي يتم جمعها من استبيان مسح مستقل يقيم التواجد الوطني على الأنترنت لـ 193 دولة عضو في منظمة الأمم المتحدة.
- مؤشر البنية التحتية للاتصالات والذي يتم حسابه بالاعتماد على البيانات التي تنشر من قبل اتحاد الاتصالات الدولية السلكية واللاسلكية.
- مؤشر رأسا لمال البشري يحسب استنادا على البيانات المقدمة من قبل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة اليونيسكو.

المطلب الثالث: الاستثمار الإلكتروني

مع بداية الثمانينات شهدت شركات الاستثمار الدولية استخدام الحواسيب الإلكترونية كأداة لاتخاذ القرارات المالية والاستثمارية سواء في التمويل أو الاستثمار والبحث عن تكوين محفظة استثمارية ملائمة من حيث العائد والمخاطرة، ومع تطور الشبكة العالمية للمعلومات والاستثمار الإلكتروني نتج عنه ظهور سماسرة الأنترنت وإتاحة الفرصة للحصول على مقدار هائل من المعلومات مما ساعد على الاستثمار دون الحاجة إلى الحصول على

[1]- عبد السلام بريزة، مداخلة بعنوان " **مؤشرات الاقتصاد الرقمي في الجزائر** ، ضمن الملتقى الوطني الثالث حول "المستهلك والاقتصاد الرقمي ضرورة الانتقال وتحديات الحماية يومي 25 و 26 أفريل 2018 ، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف –ميلة- الجزائر، ص 10.

نصائح واستثمارات سماسرة الأسواق المالية، ومع الوقت أصبحت الأنترنت أداة لإتمام العمليات حيث لم يقتصر الأمر على شركات السمسرة الإلكترونية بل وصل حتى للبنوك.

أولا– نشأة الاستثمار الإلكتروني

ظهرت في الستينات القرن العشرين فكرة شبكات الحواسب الإلكترونية فيما بين البنوك وفروع البنوك

و تميز هذه الحواسب بأحجامها الكبيرة وبأسلوب العمل التقليدي وكانت المعاملات المالية والاستثمارية تتم في الغالب بأسس يدوية وقواعد نظرية، وفي السبعينات من القرن العشرين ظهرت فكرة جديدة تتمثل في استخدام نماذج رياضية والأساليب الإحصائية وبحوث العمليات لمعالجة قضايا التمويل والاستثمار للبحث عن الحلول المثالية، ومواءمة العائد والمخاطرة وبناء محفظة استثمار مثالية، وفي الثمانينيات من القرن الماضي تبنت شركات الاستثمار الدولية استخدام الحواسب الإلكترونية للتدريب في اتخاذ القرارات المالية والاستثمارية، ومع انتشار استخدام الحواسب الشخصية في المنظمات الدولية والبنوك وفروع الشركات العالمية، جعلها أكثر فعالية، وعليه أصبح تنافس الدول والشركات يقوم على ما يلي:[1]

-امتلاك قاعدة بيانات إلكترونية قوية وبناء حكومة إلكترونية.

-مساهمة الشركات في التجارة الإلكترونية.

-القدرة على التعامل في النقد الإلكتروني.

-تجهيز أجهزة الكمبيوتر داخل الشركة.

- إرسال التقارير المالية الضرورية عبر البريد الإلكتروني.

-اعتماد تكنولوجيا المعلومات في جميع المعاملات المالية والاستثمارية وفي جميع وظائف الشركات.

[1]- قشام اسماعيل، **التجارة الإلكترونية وتطبيقاتها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة بعض المؤسسات بولاية الجلفة**، رسالة دكتوراه علوم تخصص علوم اقتصادية، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، الجزائر، 2014-2015، ص ص 9، 10 .

ثانيا– تعريف الاستثمار الإلكتروني

يشير الاستثمار الإلكتروني أو ما يعرف بالاستثمار عن طريق الإنترنت (E- investing) إلى الاستفادة من إمكانيات الشبكة وما توفره من معلومات وآليات لاتخاذ قرارات الاستثمار في الأوراق المالية ، يسمح هذا النوع من الاستثمار الحصول على بيانات مالية بأقل تكلفة ممكنة والوصول إلى جميع الأسواق المالية العالمية[1].

هو استثمار يعتمد على استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات للتداول الفوري وتبادل المعلومات المالية والاستثمارية الإلكترونية، مما يقلل من مخاطر الاستثمار، ويزيد من شفافية المعلومات ويقلل من تكلفة ووقت المعاملات الاستثمارية[2].

ثالثا–أهداف الاستثمار الإلكتروني:

إن الاستثمار عبر شبكة الأنترنت يهدف إلى:[3]

– تداول الأوراق المالية عبر شبكة الأنترنت؛

– المشاركة في مواقع الاستثمار الكبرى، وذلك من أجل دراسة القطاعات المختلفة ؛

– اختيار الأصول المالية التي تتوافق مع أهداف المستثمرين وإمكانياتهم المالية؛

– بناء التحليلات اللازمة لرصد وتقييم الاستثمارات المختلفة؛

–تقييم البدائل الاستثمارية المختلفة فيما بينها واختيار الأفضل منها مع مراعاة توافر المعلومات والبيانات عنها.

[1]– بوعافية رشيد، " **الصيرفة الإلكترونية والنظام المصرفي الجزائري**–الآفاق والتحديات – ، رسالة دكتوراه، نقود وبنوك ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة البليدة، الجزائر ، 2005، ص 57 .

[2]– ضيف أحمد، بوعكاز عامر، **نحو بناء اقتصاد رقمي من خلال تفعيل الصيرفة الإلكترونية بالجزائر – تحليل إحصائي للواقع والآفاق مع الإشارة لبعض التجارب الدولية الرائدة، مجلة الاستراتيجية والتنمية**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس –مستغانم– الجزائر، المجلد 9، العدد 16 ، جانفي 2019، ص 128.

[3]– صلاح عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**، ص 32.

رابعا– خطوات بناء محفظة الاستثمار الإلكتروني:

يتم بناء المحفظة الاستثمارية على أساس العائد والمخاطرة وذلك باختيار الأوراق المالية ذات أعلى عائد وأقل مخاطر، باستخدام قائمة مراجعة لإدارة الاستثمار يوميا وأسبوعيا وشهريا، وكل ربع سنة بالخطوات التالية: [1]

- **الخطوة الأولى**: وتكون بالدخول لشبكة الأنترنت(متصفح google) والنقر على كلمة " portfolio" أي محفظة الاستثمار الإلكتروني لإظهار صفحة المحفظة والتي سوف توضح شكل المحفظة الجديدة.

بافتراض أن المحفظة تشمل 150 ورقة مالية تمثل 7 أنواع من محافظ الاستثمار، نسجل عدد الأسهم والأسعار التي نوافق عليها ونلغي المحافظ الأخرى ويؤدي ذلك إلى اختيار محفظة جديدة.

- **الخطوة الثانية**: تكون بتتبع المحفظة بشكل يومي من خلال تصفح الموقع السابق، ونحدد عائد المحفظة والرسم البياني والمؤشرات الخاصة بها.
- **الخطوة الثالثة**: تتم المراجعة الأسبوعية لمحفظة الاستثمار الإلكتروني بالضغط على عمود " Analyst Rating" في صفحة المحفظة بالشاشة حيث تتحدد أحدث الأولويات والترتيبات، ثم نضغط على كلمة "Insider Trading" للوصول إلى صفحة " Trading "
- **الخطوة الرابعة**: في الخطوة الأخيرة من بناء المحفظة الاستثمارية يتم استخدام قائمة مراجعة لإدارة الاستثمار الفوري.

خامسا– متطلبات الاستثمار الإلكتروني:

يحتاج تطبيق واستخدام الاستثمار إلى توفير الرغبة والقدرة في إعادة هندسة وتحديث العملية الاستثمارية لتحسين وتحقيق الأهداف من الاستثمار(أعلى عائد متوقع وأقل مخاطرة ممكنة) وتوفر القدرة على اتخاذ القرار والتفاوض والتعامل مع أسواق المال والمؤسسات المالية العالمية.

ونظرا لإستراتيجية الاستثمار وصعوبة الرجوع في القرارات وتزايد حجم المخاطر وإمكانية ضياع الفرص يجب استخدام التفكير المنظوماتي للاستثمار، ويشمل استخدام مجموعة من أدوات التحليل التي تهدف إلى فهم الديناميكيات المركبة للاستثمارات من خلال التكامل والتنسيق، وتشمل عملية تنظيم الاستثمار الإلكتروني عددا من المبادئ نجملها فيما يلي:[2]

[1]– فريد النجار، **الاستثمار بالنظم الإلكترونية والاقتصاد الرقمي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2004 ، ص 307.

[2]– قشام اسماعيل، **مرجع سبق ذكره** ،ص 22.

-يجب مقارنة النظم المتكاملة للبورصة الإلكترونية بالبورصة غير الإلكترونية بغرض تحديد مجالات حماية المستثمرين في كل مرحلة.

- يجب توفير العدالة والمرونة والتناسق في البورصة.

-يجب تطبيق الأساليب التعاونية في أنشطة البورصة الإلكترونية وتشمل المراجعة والتنظيم الذاتي، الرقابة الحكومية ضمان المنافسة في أسواق المال.

- يجب تحديد إجراءات وأسلوب التعامل في البورصة الإلكترونية في كل نوع من الأوراق المالية والمؤشرات المالية والنقود الآجلة، وذلك لحماية المستثمرين ومستخدمي الأسواق الإلكترونية للأوراق المالية.

وتتم عملية تنظيم المعاملات في البورصة الإلكترونية من خلال تبادل المعلومات وتطبيق المعايير المنطية والسياسات الخاصة بالاستثمار.

سادسا– مزايا وتحديات الاستثمار الإلكتروني:

يقوم الاستثمار الإلكتروني على الاستفادة من شبكة الأنترنت وما توفره من معلومات وآليات اتخاذ قرار الاستثمار في الأوراق المالية، وفي هذا النوع من الاستثمار يتم الحصول على البيانات المالية بأقل تكلفة ممكنة والوصول إلى جميع أسواق المال العالمية، ويتميز الاستثمار الإلكتروني ب :[1]

- يمكن الدخول في عمليات التداول عن طريق الحاسوب الشخصي من خلال الوسطاء الماليين عبر الأنترنت على مدار 24 ساعة في اليوم وسبعة أيام في الأسبوع، ا بالإضافة إلى تكلفة التعاملات المنخفضة.
- تتيح شبكة الأنترنت المعلومات والأبحاث السابقة المرتبطة بالاستثمار، حيث يستطيع المستثمرين الحصول على التقارير السنوية للشركات، والتقارير المحفوظة لدى هيئة الأسواق والأوراق المالية على مدار الساعة وبالإضافة إلى المعلومات الأخرى عن بيانات كل قطاع من القطاعات وتوقعات الإيرادات وتوصيات الخبراء بالإضافة إلى المساعدة الخاصة بإدارة المحفظة الاستثمارية عبر الأنترنت.

رغم كل ما يحققه الاستثمار الإلكتروني من مزايا إلا أنه يقف أمام تحديات ولعل أهمها:[2]

- رغم الخدمات الاستشارية التي يقدمها بيوت السمسرة عبر الأنترنت يتطلب الاستثمار الإلكتروني خبرة كبيرة من طرف الأفراد.

[1]– محمد صلاح الحناوي، نهال فريدة مصطفى وآخرون، **الاستثمار في الأسهم والسندات** ، الدار الجامعية ، مصر 2003– 2004 ، ص 368.

[2]– بوعافية رشيد، يدو محمد، **التجارة الإلكترونية والاستثمار عبر شبكة الأنترنت –الإطار النظري والتطبيقي–**، مجلة الاقتصاد الجديد، مخبر الاقتصاد الرقمي، جامعة خميس مليانة، الجزائر، المجلد 1، العدد18 ، 2018، ص 169.

- قد يواجه المستثمر بعض الأعطال الفنية في الاتصال بالشبكة خاصة مع تزايد الإقبال على مواقع السمسرة.
- زيادة حجم تكلفة الاستثمارات بطريقة مباشرة.
- تتطلب معاملات الاستثمار أيضا نظام دفع إلكتروني آمن وفعال، باستخدام تقنيات تشفير والحماية المختلفة.

المبحث الثالث : الرقمنة في البنوك

شهد المجال المصرفي خلال العقد الماضي توسعا كبيرا في التقنية المصرفية،كان من أهم تجلياته انتشار الصيرفة الإلكترونية، وهي اتجاه حديث ومختلف عن البنوك التقليدية لما تتمتع به من مزايا عديدة، وتمثل البنوك الإلكترونية أحد تطبيقات الاقتصاد الرقمي في المجال البنكي، حيث أدخلت تغيرات على المعاملات البنكية التقليدية بواسطة تكنولوجيا الاتصال والمعلومات.

المطلب الأول: مفهوم البنوك الإلكترونية

تعتبر البنوك الإلكترونية أحد التوجهات نحو الاقتصاد الرقمي في المجال البنكي حيث أصبحت البنوك تعتمد في نشاطها على التقنية.

أولا– نشأة وتعريف البنوك الإلكترونية

في البداية كانت البنوك عبارة عن مجال مخصص بإيداع ما يملكه التجار من ذهب وفضة فكان التجار يودعون ما يملكونه من معادن نفيسة بتلك البنوك قبل أن يسافروا ويتسلمون بدلا منها صكوك تثبت ممتلكاتهم لتلك المعادن على أن يستلموا ما أودعوه عند رجوعهم من السفر وشيئا فشيئا أصبح التجار يستخدومون تلك الصكوك في إنهاء المعاملات المالية فيما بينهم على أساس ما تفيده تلك الصكوك من امتلاكهم لما هو مثبت فيها من كميات الذهب والفضة، وعليه فإن تلك الصكوك لم تكن تقبل في تسوية المعاملات المالية لذاتها وإنما لما تفيده من امتلاك كميات الذهب والفضة المثبتت بها، ومع التطور بدأت تلك البنوك بادخال مكينات الصراف الآلي التي تسمح بسحب مبلغ من المال من رصيده لدى هذا المصرف[1].

ويعتبر (نت بنك) الذي أنشأ سنة 1995 أول بنك إلكتروني[2]، فالبنوك الإلكترونية تعتمد في تقديم خدماتها على الحاسب الآلي التي تتيح للعملاء خدمات دون توقف 24/24 ساعة وهي تقدم معلومات عن طريق شبكة المعلومات[3].

---

[1]– نهلة احمد قنديل، **التجارة الإلكترونية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، مصر، 2004، ص 86.

[2]– فلاح حسن ثويني ، وحيد جبر خلف، **الصيرفة الإلكترونية –المبررات والمخاطر ومتطلبات النجاح–**، مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العراق، المجلد، العدد 54، 2005، ص 4.

[3]–Ammour Ben Halima ;**Le System Bancaire Algérien texte et réalité,** Edition dahlad, Alger, 1999, p 103.

وتزامن ظهور البنوك الإلكترونية ظهور النقد الإلكتروني حيث برز مصطلح "monétique" والذي يعني النقد بالإلكترونيك، أين بدأ استخدام البطاقات الكرتونية[1].

ونجد العديد من المصطلحات التي تدخل ضمن مفهوم البنوك الإلكترونية منها:

-بنوك القرن الواحد والعشرين؛

-بنوك الأنترنيت "Internet Banking "؛

- البنوك الالكترونية عن بعد " Remot Electronic Banking" ؛

-البنوك المنزلية "Home Banking "؛

-البنك على الخط"One Line Banking "؛

- بنوك الخدمة الذاتية "Selft Service Banking"؛

- بنوك الواب" Web Banking"؛

إن تعدد تسميات البنوك الإلكترونية لا يعني بالضرورة اختلاف في المفاهيم فهي تشير إلى قيام العميل بإدارة حساباته أو إنجاز أعماله المتعلقة بالبنك عبر شبكة الأنترنت سواء كان في المكتب أو المنزل، أو أي مكان وزمان يريده، و يصطلح عليها بالخدمة المالية عن بعد[2].

تعرف البنوك الإلكترونية على أنها تلك البنوك التي تركز في تقديم خدماتها على خدمات البنك المنزلي والبنك الهاتفي وكذا بنوك الأنترنت، وغيرها من الركائز الإلكترونية المعروفة في عالم تكنولوجيا المعلومات والاتصال[3].

البنوك الإلكترونية هي أحد التوجهات الحديثة للبنوك والتي تعتمد في عملها على الوسائل والأدوات التكنولوجية والإلكترونية وتوظيفها في مجال تطوير الخدمات المقدمة للزبائن.

---

[1]- رحيم حسين هواري معراج، **الصيرفة الإلكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول" المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية (واقع وتحديات)"، جامعة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 24 و25 ديسمبر 2004، ص 316.

[2]- نصيرة شبوب ،**الإدارة البنكية الإلكترونية في الجزائر دراسة ميدانية حول أنظمة النقد الآلي**، مذكرة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال، تخصص مجتمع معلومات،جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012- 2013 ،ص 53.

[3]- ناظم محمد نوري الشمري، عبد الفتاح زهير العبد اللات، **الصيرفة الإلكترونية- الأدوات والتطبيقات ومعوقات التوسع-**، دار وائل ، الأردن، 2008، ص 29.

ثانيا– العوامل التي أدت لظهور البنوك الإلكترونية

يعود ظهور البنوك الإلكترونية إلى تفاعل مجموعة من العناصر منها:[1]

– **ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال:** التي أحدثت تغيرات جذرية في طبيعة عمل القطاع المالي والبنكي خاصة ومنه التطلع إلى تقديم خدمات مصرفية ومالية متطورة ومتنوعة اعتمادا على ما أنتجته التكنولوجيا وثورة المعلومات.

– **التجارة الإلكترونية:** التي تعتمد على الوسائل الإلكترونية خاصة شبكة الأنترنت فالتجارة الإلكترونية لها خصائص عديدة تميزها عن التجارة التقليدية التي اعتادت هذه المؤسسات المالية التعامل في ظلها.

–المنافسة الشديدة بين البنوك: وتكون بين بنك وبنك آخر أو بين بنك ومؤسسة مالية، هذه المنافسة التي أصبحت لا تقتصر على الاقتصاديات الوطنية بل اكتسبت أبعاد في ظل تحرير التجارة العالمية.

–**ظهور المؤسسات المالية غير المصرفية:** تزايد دخول العديد من المؤسسات المالية غير المصرفية مثل شركات التأمين ومنافستها للبنوك، حيث أصبح العديد من هذه المؤسسات يقدم مجموعة خدمات وثيقة الصلة بعمل البنوك.

–**تطوير الأداء:** ويكون بصفة مستمر سواء للبنوك وغيرها من المؤسسات المالية لرفع مستوى الكفاءة التشغيلية لتقديم أفضل خدمة لعملائها، وخاصة أن الكثير من العملاء أصبحوا يطالبون بخدمة رفيعة المستوى بتكلفة تنافسية مستفيدين من المنافسة المتزايدة بين المؤسسات.

نتج عن ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال وعولمة الأسواق المالية والصرفية تحولا نوعيا في الأعمال المصرفية من أبعاد وأهداف استراتيجيات البنوك في العقود الأخيرة، ولعل أهمها البنوك الإلكترونية ما أدى بالمؤسسات المصرفية خاصة والمالية عامة بالاتجاه نحو تقديم نوع جديد من الخدمات تتماشى مع متطلبات السوق المصرفية الحديثة.

[1]– وسيم محمد الحداد وآخرون، **الخدمات المصرفية الإلكترونية**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص ص 56، 57.

ثالثا–خصائص البنوك الإلكترونية:

من بين خصائص البنوك الإلكترونية نذكر:[1]

- اختفاء المستندات الورقية للمعاملات: تتم جميع الإجراءات والمراسلات بين طرفي الخدمة المصرفية إلكترونيا دون استخدام الورق.
- مكنت شبكة الأنترنت فتح المجال أمام البنوك الصغيرة الحجم توسيع نشاطها عالميا دون الحاجة إلى فتح فروع في الخارج، وهذا ما أدى إلى زيادة الاستثمار.
- إدارة العمليات المصرفية للبنوك على شبكة الأنترنت بكفاءة، وبالتالي يستطيع البنك أن يختار أفضل الأماكن على مستوى العالم، حيث النظم الاقتصادية المشجعة أو الأوضاع السياسية المستقرة، أو المعاملة الضريبية الأفضل ليمارس عمله في بيئة مناسبة وينشرها في جميع أنحاء العالم.
- عدم معرفة طرفا التعاملات الإلكترونية كل منهما الآخر، وهو ما تعالجه التكنولوجيا بالعديد من وسائل للتعريف على الهوية إلكترونيا.
- تسليم بعض المنتجات إلكترونيا، مثل المنتجات الرقمية ككشوف الحساب والرصيد وغيرها.
- المرونة في القواعد الحاكمة، وذلك لمواكبة التطور السريع في مجال المعاملات الإلكترونية مما يحتاج إلى سرعة في صياغة التشريعات اللازمة لمواكبة هذا التطور السريع.
- من أهم ما تتميز به البنوك الإلكترونية أنها تقدم خدماتها لعملائها طوال الوقت دون التقيد بأوقات عمل معينة أي دون أن تكون هناك عطل للموظفين مثلا أو غيابهم مما يخلق نوعا من المرونة في تقديم الخدمات طوال أيام الأسبوع على مدار الأربع والعشرين ساعة.

المطلب الثاني: أنواع البنوك الإلكترونية ومتطلبات عملها

تأخذ البنوك الإلكترونية ثلاثة أنواع المستوى الأول المعلوماتي ويكون بامتلاك البنك موقع إلكتروني يعرف بخدماته، والموقع الثاني التفاعلي الذي يعطي للزبون الحق في الدخول إلى الشبكة الداخلية للبنك وطلب بعض الخدمات، والشكل الأخير وهو من البنوك الإلكترونية المتقدمة والتي يقدم فيها البنك مختلف الخدمات التي تقدمها البنوك التقليدية.

[1]– سليمة عبد الله، **دور التسويق الخدمات المصرفية الإلكترونية في تفعيل النشاط البنكي – دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري بباتنة–**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص تسويق، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2008–2009 ، ص 86.

أولا– أنوع البنوك الإلكترونية

تلعب البنوك الإلكترونية دورا هاما في توزيع الخدمات المصرفية إلكترونيا من خلال شبكة الأنترنت وذلك بربط البنوك لحساباتها إلكترونيا على هذه الشبكة، من خلالها يتمكن الزبون من أي مكان وفي أي وقت الدخول إلى موقع البنك على شبكة الأنترنت ومن خلال استخدام رقم سري يمكنه الدخول إلى الحاسوب الإلكتروني الرئيسي للبنك لتنفيذ تعليماته المصرفية، وفقا للقواعد المسموح بها والشروط المحددة، وهناك ثلاث صور أساسية للبنوك الإلكترونية وهي:

1-**الموقع المعلوماتي**: وهو أول مستوى للبنوك الإلكترونية، يعرض فيه البنك الخدمات والمنتجات المصرفية وكل المعلومات حول برامجه ضمن موقع إلكتروني خاص بالبنك[1].

هذا النوع من الخدمات يمكن أن يقدمه البنك مباشرة باستخدام موقع إعلاني دعائي خاص به، ويواجه هذا النوع مخاطر تتمثل في احتمالية تعرض المواقع للتغيير من قبل الغير وهذا يستوجب على البنك اتخاذ الإجراءات اللازمة لحمايته، فتكون المخاطر متدنية نسبيا بسبب عدم وجود قناة اتصال عبر الأنترنت.

2- **الموقع التفاعلي**: يسمح هذا النوع من البنوك للزبون بالدخول إلى أنظمة المعلومات الداخلية للبنك ومثال ذلك: طلب كشف الحساب، تقديم طلب الحصول على التسهيلات الائتمانية، البريد الإلكتروني، تعديل القيود والحسابات.

وهذا النوع من البنوك لا يخلو أيضا من المخاطر، ومن أكثرها انتشارا إمكانية الاطلاع على حسابات الغير بسهولة، من خلال توفر خدمة الاتصال المباشرة للعملاء على الشبكة الداخلية للبنوك (معرفة الأرقام السرية لدخول إلى الحسابات)، فعلى البنك وضع التدابير والإجراءات اللازمة لحماية أنظمته الداخلية من التخريب والتغيير[2].

3- **الموقع التبادلي** : يباشر البنك تقديم خدماته وكافة الأنشطة التي تقوم بها البنوك العادية عبر شبكة الأنترنت، حيث تشمل هذه الصورة السماح للزبون الوصول إلى حساباته وإداراتها وإجراء الدفعات النقدية والوفاء

[1]- وهاب نعمون، **النظم المعاصرة لتوزيع الخدمات المصرفية كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للبنوك التجارية مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2008، المجلد 2، العدد 4، ص 120.

[2]- وافي ميلود، داودي محمد، **واقع ومتطلبات تفعيل البنوك الإلكترونية –دراسة حالة الجزائر–، مجلة الدراسات التسويقية وإدارة الأعمال**، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة طاهري محمد-بشار- الجزائر، المجلد 1، العدد 1 ، جوان 2017، ص 7.

بقيمة الفواتير وإجراء كافة الخدمات الاستعلامية وإجراء الحوالات بين حساباته داخل المصرف أو مع جهات خارجية[1].

يعتبر هذا النوع من البنوك الإلكترونية الأكثر عرضة للمخاطر والتي تؤثر على ملاءة البنك لذا يجب التحكم فيها بوضع أنظمة وبرامج أمنية، ومن بين هذه المخاطر إمكانية إجراء تحويلات من حساب إلى آخر كتعبئة البطاقات المصرفية، تسديد فواتير الخدمات العامة وغيرها[2].

إن غالبية دول العالم تملك بنوك إلكترونية من الشكل الأول (الموقع المعلوماتي) حيث يتم إنشاء موقع خاص بالبنك، كما اتجهت معظم المواقع إلى استخدام بعض وسائل الاتصال التفاعلي مع الزبون، على عكس المواقع التبادلية التي لا تزال اتجاهات البنوك نحوها تخضع لاعتبارات عديدة، فهي تعني قدرة الزبون على التعامل مع الخدمة المصرفية عن بعد ومن خلال الأنترنت.

ثانيا– متطلبات عمل البنوك الإلكترونية

من أهم متطلبات قيام البنوك الإلكترونية نجد :[3]

1– البنية التحتية :من أجل ضمان أعمال إلكترونية ناجحة للبنوك يستوجب توفر العنصر الأساسي الذي يتمثل في البنية التحتية التي تتمثل أساسا في تقنية المعلومات والاتصال التحتية للدولة ومختلف القطاعات، من حيث الأجهزة والبرمجيات والحلول والكفاءات البشرية المدربة والاحترافية، وهذه دعامة التي تضمن الوجود والاستمرارية والمنافسة.

2– **كفاءة الأداء:** تعتمد هذه المهارة على فهم احتياجات الأداء والتأهيل والتدريب في مجال الاتصال، وتوسيع المهارة لتشمل جميع الوظائف الفنية والمالية والتسويقية والقانونية والاستشارية والإدارية المتعلقة بالخدمات المصرفية الإلكترونية.

---

[1]– بشرى محمد سامي، **إمكانية تبني وتطبيق مفهوم المصارف الإلكترونية دراسة استطلاعية لعينة من المصارف التجارية في مدينة دهوك**، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد 8، العدد 1 ، 2010، ص 131.

[2]– ميهوب سماح، **الاتجاهات الحديثة للخدمات المصرفية**، مذكرة ماجستير في البنوك والتأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2004–2005، ص 101.

[3]– شرين بدري البارودي،مداخلة بعنوان "**دور اقتصاد المعرفة في تطوير الخدمات الإلكترونية**"، ضمن الملتقى العلمي الخامس "**اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية**"، جامعة الزيتون، الأردن، 2005، ص 10.

3- **التطور والاستمرارية والتفاعل مع المستجدات:** يعتبر التطوير والاستمرارية والتنويع من أهم عناصر ومتطلبات بناء البنوك الإلكترونية وتميزها، لاسيما وأن الجمود لا يتفق مع فرص التميز ويجب أن تكون هناك الريادة في الاقتحام وعدم انتظار أداء الآخرين والتبعية لهم وهو أمر هام وضروري وذلك بالتخطيط الجيد والتفكير الدقيق لاجتياز المخاطر فالريادة تتطلب السرعة في إنجاز ذلك.

4- **التفاعل مع متغيرات الوسائل والاستراتيجيات الفنية والإدارية والمالية:**لا يعني التفاعل فقط التعامل مع الجديد أو البنية التحتية فقط، بل هو التعامل مع الأفكار والنظريات الحديثة خاصة في مجالات الأداء الفني والتسويقي والمالي والخدماتي، لأن هذه الأفكار هي نتيجة تفكير إبداعي وليست ناتجة عن التفكير النمطي.

5- الرقابة والتقييم:ونعنى بها اعتماد البنوك الإلكترونية على جهات ترجع إليها للاستشارة في التخصصات التقنية والتسويق والقانون والنشر الإلكتروني، لتقييم فعالية وأداء مواقعها، لاسيما وأن التقييم يعد من أهم عناصر النجاح لأي عمل.

المطلب الثالث: مزايا ومخاطر البنوك الإلكترونية

أدى التطور التقني الذي تشهده البنوك إلى زيادة الخدمات المصرفية التي تقدمها وزيادة تعقيد العمليات المصرفية في سوق يتسم بالمنافسة الشديدة، ومن أجل مجابهة هذه المخاطر الناتجة عن التطور المستمر في الأعمال الإلكترونية أصبح من الضروري مراقبة مستوى المخاطر التي تحيط بالعمل ووضع الإجراءات الرقابية اللازمة للسيطرة على الآثار السلبية لهذه المخاطر وإدارتها بطريقة سليمة.

أولا- مزايا البنوك الإلكترونية:

تتميز البنوك الإلكترونية عن البنوك التقليدية بتقديم خدمات متميزة تلبي احتياجات الزبائن ومن بين هذه المزايا العديدة نذكر:[1]

1- **الوصول إلى قاعدة أكبر من الزبائن:** قدرة البنوك الإلكترونية إلى الوصول لقاعدة عريضة من العملاء دون أن تقتصر على مكان أو وقت معين، وهذا يتيح لها أيضا طلب الخدمة في أي وقت وطوال أيام الأسبوع، مما يوفر الراحة للزبائن ، بالإضافة إلى سرية المعاملات مما يزيد من ثقتهم.

[1] – نصر حمود مزنان فهد، **إمكانات التحول نحو الصيرفة الإلكترونية في البلدان العربية**، مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل ، العراق، العدد 4، 2011، ص ص 6 ،7.

2-**تقديم خدمات بنكية متكاملة وجديدة:** تقدم البنوك الإلكترونية إلى جانب الخدمات التقليدية التي تقدمها البنوك التقليدية من فتح حساب، سحب وتحويل الأموال وغيرها ، خدمات أكثر تطورا عبر الوسائل الحديثة تميزها عن الأداء التقليدي منها:

- تقديم النشرات الإلكترونية الإعلانية عن الخدمات البنكية.
- التأكد من الأرصدة لدى المصرف.
- دفع الزبائن للكمبيالات المسحوبة عليهم إلكترونيا.
- إدارة المحافظ المالية (من أسهم وسندات) للزبائن.

- تحويل الأموال بين حسابات الزبائن المختلفة.

3- خفض التكاليف: تتميز الخدمات التي تقدمها البنوك الإلكترونية بتكلفة منخفضة مقارنة بالأعمال البنكية التقليدية، ومن ثم فإن تقليل التكلفة وتحسين جودتها هي من عوامل جذب الزبون.

4-السرعة في إنجاز الأعمال المصرفية: يضمن استعمال وسائل التقنية الحديثة السرعة في إنجاز الأعمال المصرفية حيث أصبح سهلا على الزبون الاتصال بالبنك وأن يقوم بتنفيذ الإجراءات في أقل وقت ممكن بأداء صحيح وبكفاءة عالية.

5-خدمات البطاقات: تقدم البنوك الإلكترونية مجموعة متنوعة من الخدمات لرجال الأعمال والعملاء رفيعي المستوى، مثل بطاقات ائتمان بخصم خاص.

إن التحدي الأكبر للبنوك الإلكترونية يتمحور في كسب ثقة العملاء وهو ما يتطلب من البنك توفير قاعدة من البيانات لتأدية الخدمات بكفاءة عالية.

ثانيا- مخاطر البنوك الإلكترونية

تواجه البنوك الإلكترونية عند القيام بالعمليات البنكية الإلكترونية وما يرافقها من تغيرات في بيئة الأعمال العديد من المخاطر مقارنة بالمخاطر الناتجة عن العمليات المصرفية التقليدية، إذ تزداد أو تقل في ضوء ما يتوفر من

إمكانيات حول سرعة اكتشافها والسيطرة عليها وتطرح هذه المتغيرات أمام المؤسسات المالية مشكلات تتمثل في كيفية التنبؤ بالخطر وإدارته وتتمثل هذه المخاطر في:[1]

1- خطر خرق أنظمة الأمان والحماية: حيث يمكن خرق عمليات الدفع الإلكتروني من قبل القراصنة بواسطة شبكة المعلومات، إلا أن التطور يقدم كل يوم حلولا للسيطرة على مثل تلك المخاطر بدءا من استعمال كلمة السر إلى الرقم الشخص إلى برامج مؤمنة.

2- خطر التشغيل: إن عدم وجود وسائل التأمين الكافية يوقع البنوك الإلكترونية في خطر التشغيل، وتتمثل في:

-**عدم التأمين الكافي للنظم:** يتعلق بغياب وسائل الأمان الكافية لأنظمة حسابات البنك، مما يسمح بإمكانية اختراق الأشخاص غير المصرح لهم، حيث يتم التعرف على المعلومات الخاصة بالعملاء واستغلالها سواء كان ذلك من خارج البنك أو من العاملين فيه.

-**عدم ملاءمة تصميم النظم أو إنجاز العمل أو أعمال الصيانة:** وهي ناتجة عن عدم نجاعة النظم أو إخفائها (مثلا البطء في الأداء) لمواجهة متطلبات المستخدمين وعدم السرعة في حل المشكلات وصيانة النظم خاصة إذا ما تم الاعتماد على مصادر من خارج البنك لتقديم الدعم الفني بشأن البيئة التحتية اللازمة، أو نتيجة عدم كفاية البرمجيات أو الموظفين القائمين على تلك الأعمال.

-**إساءة الاستخدام من قبل الزبائن:** يحدث هذا بسبب عدم إبلاغ الزبون بالاحتياطات الأمنية أو السماح للوكلاء غير المصرح لهم بالدخول إلى الشبكة أو إجراء عمليات غسيل الأموال باستخدام المعلومات الشخصية للزبون.

3- **مخاطر التعرض:** وهي مخاطر التي تنتج بسبب إخفاق بعض الأنظمة في تحقيق الرقابة على كافة المراحل التي تمر بها العمليات المصرفية الإلكترونية، وضمان عدم إجراء تعديلات على رسائل العملاء أثناء انتقالها عبر القنوات الإلكترونية وضمان المحافظة على سرية المعاملات.

[1]- علي عبد الله شاهين، **نظم الدفع الإلكترونية ومخاطرها ووسائل الرقابة عليها دراسة تطبيقية على بنك فلسطين**، مجلة جامعة الأزهر بغزة سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 12، العدد 1، 2010، ص ص 524، 525.

وهي أيضا مخاطر ناتجة عن عدم قدرة بعض الأنظمة على التحكم في جميع مراحل المعاملات المصرفية الإلكترونية من الحفاظ على سرية المعاملات وضمان عدم إجراء أي تغييرات على رسائل العملاء عند إرسالها إلكترونيا.

خلاصة

أدت ثورة الاتصالات والمعلومات في ظل التطورات المتلاحقة إلى ظهور تغيرات جوهرية في الاقتصاد فظهر الاقتصاد الرقمي الذي يعتمد على تقنية المعلومات والاتصال، وقد أفرز هذا الاقتصاد عدة مصطلحات جديدة أهمها : البنوك الإلكترونية والتجارة الإلكترونية، والتسويق والاستثمار الإلكتروني ...الخ.

كما يستوجب الاقتصاد الرقمي عدة متطلبات أساسية وأهمهما البنية التحتية ، وقد ظهرت تطبيقات الاقتصاد الرقمي مع نمو وانتشار الأنترنت والشبكات متعددة الخدمات منها الأعمال الإلكترونية والتجارة الإلكترونية التي لها دور كبير في تفعيله من خلال تقليص التكاليف وإتاحة فرص جديدة لانتشار السلع والخدمات، وكسب ميزة تنافسية للمؤسسات وتحسين الاتصالات، كما أن لها دور في إحداث التغيرات على العمليات المالية وغيرها.

ومن تطبيقات الاقتصاد الرقمي نجد البنوك الإلكترونية ، حيث أن القطاع البنكي هو الآخر عرف تغيرات في إطار التحول إلى الاقتصاد الرقمي واعتماد تكنولوجيا المعلومات في العمل المصرفي مما أدى بدوره إلى تطور وسائل الدفع نتيجة ظهور التجارة الإلكترونية.

الفصل الثاني:

وسائل الدفع بين التقليدية والإلكترونية

تمهيد

تطورت وسائل الدفع على مر التاريخ والعصور بأشكال مختلفة بدءا من أسلوب المقايضة ثم استخدام النقود المعدنية مرورا بالنقود الورقية، ثم نشأت فكرة الشيكات كوسيلة للوفاء.

إن التطورات في وسائل الدفع ناتج عن العيوب التي ظهرت في كل أسلوب من أساليب التعاملات السابقة فظهرت النقود البلاستيكية أو ما يعرف ببطاقات الائتمان التي تعد في الوقت الراهن البديل العصري للنقود.

إلا أنها هي الأخرى تجد أمامها الكثير من المخاطر التي تعيق نشاطها لذا استوجب إيجاد طرق للحماية من مخاطر الدفع الالكتروني وللتغلب على العيوب الناتجة عن استعمال وسائل الدفع الإلكتروني استوجب على كل الأطراف المتعاملة سواء البنك أو حامل البطاقة أو التاجر وضع إجراءات لتجنب هذه المخاطر.

ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى مفهوم وسائل الدفع التقليدية، الأنواع، وسائل الدفع الإلكتروني، ومخاطر وسائل الدفع الإلكتروني وسبل المجابهة.

المبحث الأول: وسائل الدفع التقليدية

مرت وسائل الدفع عبر العصور بأشكال مختلفة فقبل ظهور النقود بأشكالها المختلفة كانت المقايضة إذ تميزت هذه المرحلة بالاكتفاء الذاتي، بعدها بدأ البحث عن كيفية تصريف الفائض السلعي لتظهر النقود السلعية ثم استخدم المعادن كسلعة وسميت النقود المعدنية، لتظهر بعدها النقود الورقية والنقود الائتمانية، وتحدد عادة الأنظمة النقدية الوسائل التي يمكن اعتبارها كوسيلة دفع، من نقود، شيك، سند وغيرها.

المطلب الأول: مفهوم وسائل الدفع التقليدية

تمثل وسائل الدفع والسداد أساس العملية التجارية وقد تطورت هذه الوسائل بشكل يضمن اليسر في التعامل لكي يستمر التدفق السلعي والخدمي بين مقدمي ومستخدمي تلك السلع والخدمات.

أولا – تعريف وسائل الدفع

وسيلة الدفع هي الأداة التي تحظى بالقبول العام وتلعب دورا هاما في تسهيل تبادل السلع والخدمات وكذلك تسديد الديون والالتزامات، وتتمثل هذه الوسيلة أساسا في النقود القانونية لكن مع تطور الزمن وجدت وسائل أخرى مثل الأوراق التجارية وبعض أنواع السندات[1].

وهي أيضا" تلك الأداة المقبولة اجتماعيا من أجل تسهيل المعاملات التجارية، تبادل السلع والخدمات وكذلك تسديد الديون وتدخل في وسائل الدفع إلى جانب النقود القانونية تلك السندات التجارية وسندات القرض التي يدخلها حاملها في التداول عندما يؤدون أعمالهم"[2].

أما المشرع الجزائري فقد عرف وسائل الدفع " هي كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل الأموال مهما كان الشكل أو الأسلوب التقني المستعمل"[3].

حيث يمكن النظر إلى وسائل الدفع من ثلاث جوانب أساسية وهي:[4]

–أداة للتبادل: يتم من خلال وسيلة الدفع تسهيل التداول وإجراء الصفقات بسهولة.

---

[1]– سليمان ناصر، **التقنيات البنكية وعمليات الائتمان**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2015، ص 37.

[2]– الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السابعة، الجزائر، 2010، ص 31.

[3]– الديمقراطية الجزائرية الشعبية، **الأمر 03–11** المتعلق بالنقد والقرض ، الجريدة الرسمية ، العدد 52، المؤرخ في 26 أوت 2003 ، ص 11.

[4]– الطاهر لطرش ، **مرجع سبق ذكره**،ص 31.

–أداة الدفع العاجل: نجد النقود والشيكات بدرجة أقل.

– وسيلة قرض: حيث يمكن التخلي عنها حاليا واسترجاعها في المستقبل.

ثانيا – تطور وسائل الدفع:

كانت المقايضة الوسيلة الأولى المستعملة للدفع من خلال تبادل السلع في غياب وجود النقود، حيث تواصل العمل بتلك الطريقة لفترة طويلة، ومع مرور الزمن وتطور العلاقات التجارية وزيادة المعاملات ونمو وكثرة السلع وظهور الصعوبات التي أدت إلى تعطيل تبادلها، لجأ التجار إلى التفكير في استخدام وسيط يتم من خلاله تبادل السلع بسرعة وبكل حرية مع تبرئة ذمة كل طرف في العملية التبادلية التجارية وقد توجه الأفراد إلى فكرة النقود كوسيط للقيام بدور الوسيط وأصبحت وسيلة الدفع الملائمة لاقتناء السلع وتبادلها بين المستهلكين.

ولما استقرت الأطراف المتبادلة للسلع من بائعين ومستهلكين على قبول النقود كوسيلة لتسوية علاقتهم التجارية، ظهرت مشكلة نقل وحفظ النقود وكان الخوف من ضياعها أو سرقتها بسبب حملها من مكان إلى آخر، وهذا ما أدى إلى البحث عن طريقة لحفظها من مخاطر السرقة والضياع وتم الوصول إلى إيجاد فكرة البنوك.

ومنذ أن أصبحت البنوك الوسيلة الضامنة للمحافظة على سلامة وحفظ ونقل النقود، قامت على تطوير الخدمات التي تقدمها لعملائها وساعد في ذلك على تطور النقود بحيث أخذت أشكال مختلفة وذلك حسب الضرورة والحاجة وأهم تلك الأشكال نجد النقود المعدنية والنقود المصرفية، ومنها النقود الورقية والشيكات والحوالات، والبطاقات الدفع التي ظهرت مع ظهور التجارة الإلكترونية التي تعتمد أساسا على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واستعملت البطاقات الإلكترونية لأول مرة كوسيلة للوفاء لدى عملاء محطات الوقود والمحلات التجارية[1].

[1]– إبراهيم جابر، **الجرائم الإلكترونية والمعلوماتية بطاقة الائتمان –الكمبيوتر و الأنترنت**، مؤسسة شباب الجامعية، مصر 2018، ص 92.

المطلب الثاني: أنواع وسائل الدفع التقليدية

تتمثل وسائل الدفع التقليدية في النقود بمختلف أشكالها من نقود سلعية انتقالا إلى النقود المعدنية وصولا إلى النقود الورقية، والأوراق التجارية من شيك، سفتجة، سند لأمر.

أولا– النقود

1– تعريفها

تعتبر النقود وسيلة أساسية في التبادل المحلي والدولي ويمكن تعريفها بأنها " وسيلة قانونية تحضي بالقبول العام، وتمثل التزاما على الجهة التي أصدرتها ولاستخدامها كوسيط للمبادلة ومقياس للقيمة وتخزينها وإبراء الذمة تسوية الديون، الوفاء بالالتزامات العاجلة والآجلة[1].

كما يمكن إعطاء تعريف للنقود من عدة زوايا:[2]

–كل أداة تستخدم كوسيط للتبادل ومقياس للقيمة.

– هي أداة تحضي بالقبول العام من طرف الأفراد.

– أداة لها القدرة القانونية على إبراء الذمة المالية من الديون.

وبالتالي فالنقود"كل أداة تستخدم عادة كوسيط للتبادل، وكمعيار للقيمة وتلقى قبولا عاما من الأفراد."

2– **أنواعها**: تنقسم أنواع النقود إلى:[3]

2–1 نقود سلعية :

تعود تسميت هذا النوع من النقود بالنقود السلعية إلى طبيعة المادة المكونة أو المصنوعة، حيث تكون قيمة النقود مساوية لنفس قيمة السلعة المكونة لها، مما يجعلها قابلة للاستخدام في مجالات أخرى.

2–2 نقود ائتمانية :تكتسب أهميتها الفعلية من خلال قبولها العام المبني على أساس قدرتها على توفير عنصر الثقة في تحويلها إلى السلع المرتبطة بها وعادة ما تكون هذه السلعة هي " ذهب ".

[1]– سعيد سامي الخلاف وآخرون، **النقود والبنوك والمصارف المركزية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 33.

[2]– ناظم محمد نوري الشمري ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 40 .

[3]– إياد عبد الفتاح النسور، **أساسيات الاقتصاد الكلي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص ص 73– 75.

2-3 النقود الورقية: يعود تاريخ تداول النقود الورقية إلى الوقت الذي كان فيه شائعا الاحتفاظ بالعملات المعدنية لدى الصرافين الذين قبلوا إيداع الأفراد لأموالهم مقابل منحهم إيصالا يحتوي على المبلغ المودع.

2-4 نقود الودائع:هي أموال يودعها طرف معين لدى البنك التجاري، ويمكن للمودع سحب هذه الأموال في أي وقت إذا رغب في سحبها بإصدار أمر من المودع إلى البنك التجاري عن طريق الشيك.

ثانيا- الشيك

يعتبر شيك من وسائل الدفع التقليدية التي يعتمد عليها المتعاملون للقيام بنشاطهم.

1- تعريفه

أداة الدفع والسحب، وهو عبارة عن مستند يمكن من خلاله استدعاء الشخص الساحب عن طريق إصدار أمر إلى البنك الذي يتعامل معه ويتم استدعاء المسحوب عليه لدفع مبلغ معين لطرف ثالث يسمى المستفيد، ويمكن معرفة الأخير إذا كان اسمه مكتوبا على الشيك أو غير معروف إذا كان الشيك صادر لحامله[1].

ويتم تداول الشيك بانتقاله من يد إلى أخرى أي من الساحب إلى المستفيد عند إجراء المعاملات أو سداد الالتزامات، وهنا الشيك لا يعتبر نوع من النقود بل هو وسيلة لتداول النقود الكتابية، أو ما يعرف بنقود الودائع بحيث يسمح بتسوية المعاملات دون تحويل أموال حقيقية، بل بمجرد القيام بتسجيلات أو قيود محاسبية في دفاتر البنك عند استلامه للشيك[2].

2- أشكاله

ويأخذ الشيك أشكالا عديدة منها:[3]

2-1 الشيك المسطر: يتميز بوجود خطين متوازنين في الزاوية العليا اليسرى للشيك، عادة ما يتم تحويل رصيد من حساب إلى حساب دون تحويله إلى نقود قانونية عند دفعه من طرف المستفيد إلى البنك، فإذا كتب بين الخطين اسم بنك معين يتم التحويل إلى ذلك البنك فقط، فإذا لم يكتب فإنه يتم التحويل إلى أي بنك.

[1]- محمد الصيرفي، **إدارة العمليات المصرفية العادية –غير العادية- الإلكترونية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر ، 2016، ص 179.
[2]- سليمان ناصر، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 38، 39.
[3]-**نفس المرجع السابق**، ص 38.

2-2 الشيك المؤشر عليه: يؤشر البنك على الشيك لعميله ويدل هذا على وجود رصيد كاف ولا يرتبط ذلك بزمن معين، إذا يمكن أن يتغير الرصيد بين لحظة وأخرى بسبب عملية سحب تتم بعد التأشير.

2-3 الشيك المصادق عليه: هذا يعني أن هناك رصيد في المبلغ المدون على الشيك، ويقوم البنك بتجميد هذا الرصيد لفترة معينة، وهي فترة صلاحية الشيك، بحيث يسدده خلال هذه الفترة.

3- مزايا وعيوب الشيك

للشيكات مزايا وعيوب نذكر بعضها فيما يلي:[1]

3-1مزايا الشيكات: للشيك عدة مزايا تجعله أكثر قبولا أهمها فيما يلي:

- لا يترتب على المستفيد دفع أي رسوم عند التسديد.
- يتميز بسهولة الاستعمال والتعامل به.

3-2 عيوب الشيكات: التعامل بالشيك لا يخلو من عيوب ومخاطر وتتجلى أهمها في:

- إمكانية عدم السداد في حالة الوقوع في شيك بدون رصيد.
- عملية ومكلفة للبنك(الإصدار، التنويع، المقاصة).

ثالثا- السند لأمر

هو نوع من الأوراق التجارية يتم تحريرها بين شخصين لإثبات ذمة مالية واحدة، فهو عبارة عن وثيقة يتعهد بموجبها شخص معين بدفع مبلغ معين لشخص آخر في تاريخ هو تاريخ الاستحقاق، فالسند لأمر يمثل وسيلة قرض حقيقية، حيث أن هناك انتظار من جانب الدائن للمدين لكي يسدد ما عليه في تاريخ الاستحقاق الذي يتفق بشأنه[2].

لحامل السند طريقتين لاستعماله قبل وصول تاريخ الاستحقاق:[3]

[1] -2Yves Simone et Samir Mennai, **Techniques Financières Internationale**, 7éme Edition Economique, Paris, 2002, p526.

[2]- الطاهر لطرش، **تقنيات وأعمال البنوك دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع إشارة إلى التجربة الجزائرية**، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 32.

[3]- محمد الصيرفي، **إدارة العمليات المصرفية العادية –غير العادية- الإلكترونية ،مرجع سبق ذكره**، ص ص 181، 182.

-أن يتنازل للبنك عن السند مقابل الحصول على سيولة بالمقابل فإن حامل السند سوف يخسر جزء من قيمته يسمى بمبلغ الخصم.

- إجراء معاملة أخرى مع شخص أخر سواء في تسديد صفقة تجارية أو تسديد قرض، ويتم استعماله بتقديم الدائن الجديد عن طريق عملية التظهير شرط أن يتم قبوله من هذا الأخير.

وعندما يتم قبوله يدخل في التداول وبالتالي يتحول إلى وسيلة دفع، ويكون قبل تاريخ الاستحقاق فإذا حل هذا الأجل أمكن تحويل الورقة إلى سيولة تامة أي نقود قانونية.

رابعا- السفتجة

وهي عبارة عن ورقة تجارية مثل السند لأمر، بحيث تختلف عنه فقط في بعض الأمور، فهي تكون بين ثلاث أشخاص في آن واحد وتسمح بإثبات ذمتين ماليتين في نفس الوقت، وهي عبارة عن أمر بالدفع لصالح شخص معين وبالتالي تتحول إلى وسيلة دفع.

فإذا اشترى شخص (أ) بضاعة من الشخص (ب) وكان على هذا الأخير دين إلى شخص (ج) فيمكن للشخص (ب) أن يحرر وثيقة بالمواصفات التقنية والشكلية بمبلغ معين بتاريخ استحقاق معين لا يتعدى في غالب الأحيان ثلاثة أشهر، يأمر فيها شخص (أ) بدفع ذلك المبلغ في تاريخ المبين إلى الشخص (ج)، وبالتالي بهذه الطريقة يكون قد تم تسوية دينين بورقة واحدة، حيث يسمى الشخص (ب) الساحب وهو الذي يأمر بالدفع ويسمى الشخص (أ) المسحوب عليه وهو المأمور بالدفع ويسمى الشخص (ج) المستفيد وهو الذي يؤمر له بالدفع.

تعالج السفتجة بنفس الطريقة مثلها مثل السند لأمر، حيث يمكن لحامل الورقة التجارية (السفتجة) الاحتفاظ بها إلى غاية تاريخ الاستحقاق، إما خصمها لدى البنك إذا احتاج حاملها إلى سيولة، وإما تسوية عمليات أخرى بواسطتها وذلك عن طريق تظهيرها إلى الغير، وإدخالها في التداول، وبهذا فهي تتحول من مجرد وسيلة قرض تجارية إلى وسيلة دفع.

عند دخول السفتجة في التداول يحق لكل شخص عقد له أن يطلب توقيعها من طرف المظهر، كما يحق له الرجوع إلى كل الموقعين عليها في حالة إعسار المدين أو المسحوب عليه وعدم قدرته على تسديد قيمتها عند حلول تاريخ الاستحقاق ودون الأخذ بالاعتبار ترتيبهم الزمني[1].

خامسا–سند الرهن

هو نوع من الأوراق التجارية خاصة بالتجار، ناتج عن احتفاظ التاجر بالسلع في مخازن عمومية مجهزة حسب طبيعة هذه السلع حيث يقوم صاحب المخزن بتحرير وثيقة تسمى سند الرهن تثبت الجهة التي تعود إليها ملكية هذه السلع وتظهر كميتها ومواصفتها، وقبل بيعها قد يحتاج صاحبها إلى سيولة، حيث إن لم تتوفر لديه تلك السيولة يمكنه الاقتراض من تجار آخرين أو مصارف مقابل تقديم سند ملكية البضاعة كضمان، أي رهن هذه البضاعة من أجل الحصول على السيولة، ويمكن لحامل السند الجديد تقديمه إلى الغير لنفس الغرض، وبالتالي يدخل في التداول، لتسوية المعاملات كذلك يمكن تقديمه للبنك بغرض الخصم، وبالتالي يمكن تحويله إلى وسيلة دفع بإدخاله في التداول وانتقاله بين الأفراد (التجار) لتسوية المعاملات[2].

سادسا– سند الصندوق

هو كذلك سند لأمر خاص بالقروض التي يمنحها شخص لبنك أو منشأة، من خلاله يلزم البنك أو المنشأة بدفع المبلغ المذكور في السند عند أجل معين إلى المستفيد أو لأمره أو لحامل السند.

ويسمح سند الصندوق لبنك أو مؤسسة بالحصول على أموال ذات أجل قصير (أقل من ستة أشهر) وخلال تلك الفترة يقوم البنك بدفع سعر فائدة لصاحب السند [3].

سابعا – التحويلات

1– تعريفها

تعرف التحويلات على أنها العملية التي من خلالها يقوم مصدر الأمر بإصدار أمر بالخصم من حسابه البنكي وتمويل حساب آخر (المستفيد)، وتكون هذه التحويلات في حالة تسديد فواتير، الأجور، الخدمات

[1]– طاهر لطرش، **تقنيات وأعمال البنوك دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع إشارة إلى التجربة الجزائرية، مرجع سبق ذكره،** ص ص33، 34.

[2]– خديجة خالدي ، عبد الرزاق بن حبيب، **أساسيات العمل المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص 67.

[3]– أحمد هني، **العملة والنقود** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2006، ص ص 79، 80.

تسيير الخزينة، وإما تحويلات دورية عن طريق تحويل لحساب نفس المستفيد، كما أن هذه العمليات تتميز بالسرعة حيث أن التحويل العادي يتم في نفس اليوم أي يتم فيه إصدار الأمر، أما التحويل المقيد بأجل فيتم بعد ثلاثة أيام من تاريخ إصدار الأمر.

كما يمكن تعريفها على أنها نوع من الخدمات التقليدية التي تقوم بها البنوك، ويتم بمقتضاها البنك بتسجيل مبلغا معينا في الجانب المدين من حساب العميل، ويتم تقييد نفس المبلغ في الجانب الدائن لحساب عميل آخر أو بعبارة أخرى نقل مبلغ من حساب لحساب آخر بمجرد قيود في الحسابين، وقد تتم عملية التحويل بين حسابين في دولتين مختلفتين، فإن إجراء مثل هذا النوع من التحويلات يتم عن طريق الهاتف أو البريد أو عن طريق شبكات مغلقة مثل شبكة الهيئة العالمية للاتصالات المالية بين البنوك(SWIFT)[1*].

2-خطواتها

يجرى التحويل على ثلاث خطوات:[2]

- الخطوة الأولى: يقوم من خلالها أحد زبائن البنك بإصدار أمر دفع مبلغ معين من خلال تحويله لشخص آخر يسمى المستفيد للبنك الذي يتعامل معه وذلك باستخدام وسيلة من وسائل إصدار أمر التحويل.
- الخطوة الثانية: يتحقق البنك من صحة الأمر الذي أصدره له زبونه، من خلال التحقق من هوية مصدر الأمر إذا كان بالفعل من طرف زبونه وبناءا على طلبه.
- يقوم البنك كخطوة ثالثة وأخيرة بتنفيذ أمر التحويل، مع تحمل البنك مسؤولية الأخطاء الواردة، والتأخر غير المبرر.

3- مزايا وعيوب التحويلات

وللتحويلات مزايا وعيوب نوضحها فيما يلي:[3]

3-1 المزايا: من أهم مزايا التحويلات نجد ما يلي:

- البنك هو الذي يسير حسابات العميل وذلك بطلب منه فهي عملية آمنة.

---

* - **SWIFT** : Society for worldwide Interbank Financial telecommunication

[1]- القزويني شاكر، **محاضرات في اقتصاد النقود و البنوك** ، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1992 ، ص 132.

[2]- فضيل فارس، **التقنيات البنكية محاضرات وتطبيقات**، النشر الجامعي الجديد، الجزائر، 2018، ص 162 .

[3]- البارودي علي، العريني محمد فريد، **القانون التجاري**، دار المطبوعات الجامعية، مصر، 2000، ص 200.

- تتم عن طريق إصدار أمر البنك بالتحويل لحساب محدد.
- تعتبر عملية التحويل عملية أكيدة ويتحكم فيها البنك وبالتالي لا يمكن التلاعب فيها.
- عملية مرنة نظرا لسهولتها فالتعامل بها لا يحتاج إلى كفاءات وخاصة بعد ظهور المقاصة الإلكترونية.

3-2 عيوب التحويلات : أما عيوبها فتتمثل في:[1]

- إلزامية الكشف عن كامل المعطيات البنكية للمستفيد؛

المطلب الثالث: العوامل المؤدية إلى تطوير وسائل الدفع

ساهمت العديد من العوامل على تطور وسائل الدفع وتحولها من الشكل التقليدي إلى الشكل الإلكتروني وفيما يلي مجمل هذه العوامل:

أولا-تراجع فعالية وسائل الدفع التقليدية: تقدم وسائل الدفع العديد من المزايا للمتعاملين من حيث تسهيل المعاملات، إلا أن هذه الأخيرة لا تخلو من نقائص من بينها:[2]

1- **انعدام الملاءمة:** يلزم التعامل بوسائل الدفع التقليدية تواجد كلا الطرفي (البائع والمشتري) فهذا التواجد الشخصي لكلا الطرفين يقيد حرية المعاملات.

2-**عدم إجراء المدفوعات في الوقت الحقيقي:** ونلمس هذا في المعاملات التي تتم بواسطة الشيكات، حيث أن المدفوعات التقليدية لا تتم في الوقت الحقيقي ويتوقف التأخير في التحقق الفعلي على نوعية السداد فالمدفوعات بالشيكات تستغرق وقت يصل إلى أسبوع.

3- انعدام الأمن: ما يعاب على وسائل الدفع التقليدية إمكانية الوقوع في تزوير توقيعات الشيكات والكمبيالات والسندات لأمر،كذلك مشكل السرقة أو ضياع الورقة التجارية كما أن التجار يمكن أن يلجأ للغش والاحتيال بمختلف الأشكال.

4- ارتفاع تكلفة المدفوعات: تتمثل في تكاليف معالجة البنوك للشيكات ذات المبالغ الصغيرة، تكاليف تلك العمليات بالإضافة إلى تكاليف عملية المقاصة.

---

[1]- **نفس المرجع السابق**، ص 200.

[2]- سمية عبابسة ، **وسائل الدفع الإلكتروني في النظام البنكي الجزائري الواقع والمعيقات والآفاق المستقبلية**، مجلة العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية، جامعة العربي بن مهيدي أم بواقي، الجزائر، المجلد 3 العدد 2، ديسمبر 2016، ص 349.

ثانيا–استخدام شبكة الأنترنت في المجال المصرفي:إن إدخال التقنية الحديثة في مجال البنكي نتج عنه البحث عن تطوير الخدمات التي تقدها البنوك لتتماشى مع التغيرات الحاصلة حيث تم تزويد زبائن البنوك بخدمات عبر الأنترنت والاتصال الهاتفي ، وهذا ما يساعد البنوك على عرض مختلف خدماتها[1].

ثالثا– التوجه نحو التجارة الإلكترونية:تم استخدام الإمكانات الهائلة التي تقدمها شبكة الأنترنت في التسويق والمعاملات التجارية على نطاق واسع، وهو ما أطلق عليه اصطلاحا بالتجارة الإلكترونية[2].

ونظرا لأن الأنترنت أصبح سوقا مفتوحا للبيع وشراء المنتجات، يمكن للتجار الإعلان عن منتجاتهم بالصوت والصورة وإتاحة الفرصة للمقارنة بين جميع المنتجات المتاحة في أي مكان في العالم [3].

لذلك كان لابد من تطوير طرق دفع تتلاءم مع طبيعة ومتطلبات التجارة الإلكترونية، وقد استفادت الشركات بدورها من ظهور الأنترنت والتجارة الإلكترونية، وبالتالي من وسائل الدفع الإلكتروني، انخفاض التكاليف مقارنة بطريقة إرسال الفواتير الورقية ثم تسليم المدفوعات[4].

رابعا– ظهور منظمات ومؤسسات مالية عالمية في مجال المدفوعات:إن ظهور المنظمات والمؤسسات العالمية رائدة في إنتاج وتسويق البطاقات البنكية في مختلف دول العالم من بين العوامل المساعدة في انتشار وسائل الدفع الإلكتروني ومن بين هذه المؤسسات :[5]

1- **المنظمات العالمية المصدرة للبطاقات**:يكمن دور هذه المنظمات العالمية في منح تراخيص للبنوك بإصدار هذا النوع من البطاقات[6]، وأشهرها:[7]

---

[1]- صلاح إلياس، **مستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجود الوسائل الدفع الحديثة**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الرابع " **عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر عرض تجارب دولية**" ، كلية العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، أيام 26، 27 أفريل 2011 ، ص9.

[2]- حجازي بيومي عبد الفتاح، **مقدمة في التجارة الإلكترونية العربية**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2003، ص 16.

[3]- سعد غالب ياسين، **أساسيات نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 281.

[4]- حجازي بيومي عبد الفتاح، **النظام القانوني لحماية التجارة الإلكترونية**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2002، ص 163.

[5]- أبو سليمان عبد الوهاب إبراهيم، **البطاقات البنكية الاقتراضية والسحب المباشر من الرصيد**، دار القلم، سوريا، 2003، ص ص 33، 34.

[6]- إبراهيم بختي، **التجارة الإلكترونية مفاهيم، استراتيجيات التطبيق في المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 94.

[7]- محمد عبد الحميد فرحان، إبراهيم عبد الله شائف طربوش، **الصيرفة الإلكترونية وتطبيقاتها العملية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2020، ص ص 40،41.

- **شركة فيزا:** هي شركة أمريكية متعددة الجنسيات أمريكية، مقرها فوستر (كاليفورنيا في الولايات المتحدة الأمريكية)، وهي تقوم بتقديم خدمات مالية كما تمنح تراخيص لإصدار البطاقات الإلكترونية للبنوك في جميع أنحاء العالم، وتتميز هذه البطاقات بتسهيل عمليات تحويل الأموال إلكترونيا، ومن بين البطاقات الأكثر إصدارا من طرف هذه الشركة نجد: بطاقات الخصم، بطاقات الائتمان، بطاقات الدفع مقدما، كما تمنح شركة فيزا تراخيص إصدار ثلاثة أنواع من بطاقات فيزا وهي: بطاقة فيزا الفضية، بطاقة فيزا الذهبية، بطاقة فيزا.
- **شركة ماستر كارد:** وهي أيضا شركة خدمات مالية أمريكية متعددة الجنسيات مقرها الرئيسي في نيويورك (الولايات المتحدة الأمريكية) ، تختص بنظام الدفع عن طريق بطاقة الائتمان، توظف حوالي 5000 موظف.

تمنح ماستر كارد الدولية تراخيص للبنوك في كافة أنحاء العالم لإصدار أربعة أنواع من البطاقات هي بطاقة ماستر كارد العادية، بطاقة ماستر كارد الذهبية، بطاقة ماستر البلاتينية، بطاقة ماستر كارد للنخبة.

- **منظمة أمريكا إكسبرس:** تأسست في عام 1850 وهي شركة خدمات مالية أمريكية متعددة الجنسيات مقرها في مانهاتن في مدينة نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية وتشتهر الشركة بعملها في مجالي البطاقات الائتمانية والشيكات السياحية، وتعتبر أكبر مصدر للبطاقات الائتمانية في الولايات المتحدة، بنسبة 24% من عمليات البطاقات الائتمانية، وتمنح أمريكان إكسبرس ترخيص إصدار ثلاثة أنواع هي : بطاقة أمريكان إكسبرس الخضراء، بطاقات أمريكان إكسبرس الذهبية، بطاقة أمريكان إكسبرس الماسية.

المبحث الثاني: وسائل الدفع الإلكتروني

تراجع دور وسائل الدفع التقليدية مع زيادة حجم المبادلات التجارية والمالية وظهور التجارة الإلكترونية وانتشارها، وهذا ما دفع لإيجاد وسائل دفع تتلاءم مع الأوضاع السائدة، فظهرت وسائل الدفع الإلكتروني، وهنا يمكننا التمييز في هذا الصدد بين نوعين من وسائل الدفع منها ما كان موجودا وما تغير فيها إلا طرق معالجتها فنجد الشيك الإلكتروني، السفتجة الإلكترونية، السند لأمر الإلكتروني، والآخر لم يكن موجود في الأصل بل تم تحديثه تماشيا مع ثورة تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

المطلب الأول: مفهوم وسائل الدفع الإلكتروني

ظهور وسائل الدفع الإلكتروني لم تكن وليدة صدفة بل كانت نتيجة التطور في التكنولوجيا وتغيير طبيعة المعاملات مما أدى للبحث عن وسائل تتماشى مع هذه التطورات.

أولا– تعريف وسائل الدفع الإلكتروني

يرتبط الدفع الإلكتروني بمصطلح التكنولوجيا ويمكن تقديم تعريف للدفع الإلكتروني على أنه "عملية يتم من خلالها استبدال القيمة المالية بالبضاعة، أو بالخدمات أو بالمعلومات التي تستخدم وسيطا لتسهيل التبادل مع البنك"[1].

تعرف وسائل الدفع الإلكتروني بأنها "كل الأدوات التي مهما كانت الدعائم والأساليب التقنية المستعملة تسمح لكل الأشخاص بسحب وتحويل الأموال"[2].

من خلال ما تقدم يمكننا استخلاص تعريف شامل لوسائل الدفع الإلكترونية" فهي مجموعة الأدوات والوسائل التي تصدرها البنوك والمؤسسات المالية تستعمل لتسوية المعاملات أو أداء الالتزامات وتحويل الأموال إلكترونيا، أي بطرق تقتصر على التبادل الإلكتروني للمعلومات والبيانات وذلك باستخدام وسائط إلكترونية، وهي تتخذ أشكالا مختلفة منها البطاقات الائتمانية والبطاقات الذكية".

[1] – أحمد بوراس، السعيد بريكة، **أعمال الصيرفة الإلكترونية الأدوات والمخاطر**، دار الكتاب الحديث، مصر، 2014، ص 203.

[2] - thierry Bonneau ,**Droit Bancaire** , Edition Montchrestien ,Paris ,1994 ,p 41.

ثانيا– خصائص وسائل الدفع الإلكتروني

تتميز وسائل الدفع الإلكتروني بعدة خصائص نوجزها في النقاط التالية:[1]

–تحضي وسائل الدفع الإلكتروني بالقبول الدولي، حيث يتم استخدامها لتسوية الحسابات في جميع المعاملات التي تتم عبر فضاء إلكتروني بين المستخدمين في مختلف دول العالم.

–استخدام النقد الإلكتروني كوسيلة دفع وهي قيمة نقدية تتضمنها بطاقة بها ذاكرة رقمية أو الذاكرة الرئيسية للمؤسسة التي تقوم بإدارة عملية التبادل.

–أسلوب لتسوية المعاملات الإلكترونية عن بعد حيث تضمن وسائل الدفع الإلكتروني إبرام العقد بين أطراف متباعدين في المكان ويتم الدفع عبر شبكة الأنترنت أي بفضل وسائل الاتصال اللاسلكية يتم إعطاء أمر الدفع وفقا لمعطيات إلكترونية تسمح بالاتصال المباشر بين طرفي العقد.

ويتم الدفع الإلكتروني بأحد الأسلوبين :

- **الأسلوب الأول**: تخصص النقود مسبقا لهذا الغرض (الدفع عبر شبكة الأنترنت وذلك بتبادل المعلومات الإلكترونية بفضل وسائل الاتصال اللاسلكية)،في هذا الأسلوب يكون الدفع مسبقا حيث أن الدفع لا يتم إلا بعد الخصم من هذه النقود ولا يمكن تسوية المعاملات الأخرى إلا بهذه الطريقة.
- **الأسلوب الثاني**: يتم من خلال البطاقات البنكية العادية حيث لا توجد مبالغ مخصصة مسبقا لهذا الغرض بل أن المبالغ التي يتم السحب عليها بهذه البطاقات قابلة للسحب عليها بوسائل أخرى كالشيك لتسوية أي معاملات مالية، ويلزم تواجد نظام مصرفي معد لإتمام ذلك، أي توافر أجهزة تتولى إدارة هذه العمليات التي تتم عن بعد لتسهيل تعامل الأطراف وتوفير الثقة فيما بينهم.

ثالثا–أطراف التعامل بوسائل الدفع الإلكترونية

مهما كانت وسيلة الدفع الإلكتروني فلا بد من اشتراك خمسة أطراف لإتمام العملية وهؤلاء الأطراف هم:[2]

[1]– السعيد بريكة، فوزي شوق، **تحديات وسائل الدفع الإلكتروني دراسة استطلاعية من وجهة نظر موظفي بالوكالات البنكية لأم البواقي**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، المجلد 1، العدد 8، نوفمبر 2014، ص 58.

[2]– وسيم محمد حداد وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 179.

-**المشتري**:فعند شرائه لسلعة أو خدمة يقوم بعملية الدفع الإلكتروني لثمنها عبر الأنترنت أو عبر الشبكات اللاسلكية.

-**التاجر أو البائع**:الطرف الذي يتحصل على قيمة السداد الإلكتروني كسعر سلعة أو خدمة يقدمها للمشتري.

-**المصدر**: وهو الوسيط بين البائع والمشتري يكون بنك أو مؤسسة مالية والذي يقوم بإصدار أداة الدفع الإلكتروني والتي يستخدمه في عملية الدفع.

-**المنظم**: وهو عادة المؤسسات الحكومية والتي من خلال يتم التحكم بعمليات الدفع الإلكتروني وضبطها عملية تحويل الأموال بين الحسابات البنكية للمشتري والبائع.

المطلب الثاني : أنواع وسائل الدفع الإلكتروني

أدى التطور في النشاط الاقتصادي إلى إيجاد وسائل دفع تتماشى وهذا التطور حيث تم تطوير وسائل الدفع التقليدية والخروج بوسائل دفع أكثر تطورا من بينها الشيك الإلكتروني، السفتجة الإلكترونية، السند لأمر الإلكتروني، حيث يتم التعامل بواسطة هذه الوسائل إلكترونيا، إلى جانب البطاقات البنكية بمختلف أنواعها.

أولا- الشيك الإلكتروني

1- مفهوم الشيك الإلكتروني:

1-1 تعريفه

هو مكافئ للشيكات الورقية التقليدية، حيث تأخذ نفس المسارات التي يأخذها الشيك الورقي منذ لحظة إصداره مرورا بعملية التسليم، يتم التحصيل والقيد والحساب، فهو ينتقل بالبريد الإلكتروني من الطرف الذي أصدره إلى المستفيد بعد توقيعه إلكترونيا، فيسترجعه المستفيد ويوقعه إلكترونيا ويرسله بالبريد الإلكتروني مع إشعار إيداع إلكتروني كذلك في حسابه البنكي [1].

[1]- عبد الفتاح بيومي حجازي، **جريمة غسيل الأموال عبر شبكة الأنترنت دراسة متعمقة عن جريمة غسيل الأموال عبر الوسائط الإلكترونية في التشريعات المقارنة**، دار النهضة العربية، مصر، 2009، ص 97.

يمكن التأكد من صحة التوقيع الإلكتروني حيث يختلف عن التوقيع العادي باليد، حيث يتضمن ملفا إلكترونيا آمنا يحتوى على معلومات خاصة لمحرر الشيك ووجهة صرف هذا الشيك بالإضافة إلى المعلومات الأخرى (تاريخ صرف الشيك، قيمته، المستفيد منه، ورقم الحساب المحول إليه)[1].

يعرف الشيك الإلكتروني على أنه: "التزام قانوني بسداد مبلغ معين في تاريخ محدد لصالح شخص أو جهة معينة، ويتم تحريره بواسطة أداة إلكترونية، ويتمتع بقوة الشيك الورقي في الدول التي تعترف بصحة التوقيع الإلكتروني"[2].

في المجمل فإن فكرة الشيك الإلكتروني تعتمد على وجود وسيط يقوم بإجراء عملية التخليص وتتماشى مع الواقع الحالي، كونها يتم كتابتها وتوقيعها عبر شبكة الأنترنت وتكون تكلفته أقل من الشيك العادي.

1-2 خطوات التعامل بالشيك الإلكتروني

يتم التعامل بالشيك الإلكتروني بإتباع الخطوات التالية:[3]

- **الخطوة الأولى**: يتم فتح حساب جاري خاص بالمشتري لدى البنك، أو يتم الاتفاق على الصرف خصم من حساب المشتري بأي حساب جاري متفق عليه ويتم تحديد توقيع إلكتروني للمشتري وتسجيله في قاعدة بيانات جهة التخليص.
- **الخطوة الثانية**: اشتراك البائع لدى جهة التخليص نفسها حيث يتم أيضا فتح حساب جاري أو الربط مع أي حساب جاري للبائع ويتم تحديد التوقيع الإلكتروني للبائع وتسجيله على قاعدة بيانات جهة التخليص.
- **الخطوة الثالثة**: يقوم فيها المشتري باختيار السلعة التي يرغب في شرائها من البائع المشترك لدى جهة التخليص ويتم تحديد السعر الكلي والاتفاق على أسلوب الدفع.
- **الخطوة الرابعة**: يقوم المشتري بتحرير شيك إلكتروني مشفر، ثم يقوم بإرسال هذا الشيك بالبريد الإلكتروني المؤمن إلى البائع.

[1] – إبراهيم بختي، **مرجع سبق ذكره**، ص 73.

[2] – أحمد دغيش، **السندات التجارية ووسائل الدفع الحديثة في القانون التجاري الجزائري**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016،ص 204.

[3] – رأفت رضوان، **عالم التجارة الإلكترونية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 1999، ص 70.

- **الخطوة الخامسة:** في هذه الخطوة يقوم البائع باستلام الشيك الإلكتروني من المشتري ويقوم بالتوقيع عليه كمستفيد بتوقيعه الإلكتروني المشفر، ويقوم بإرساله إلى جهة التخليص.
- **الخطوة السادسة:** تقوم جهة التخليص بمراجعة الشيك الإلكتروني والتأكد من صحة الأرصدة والتوقيعات وبناءا على ذلك تقوم بإخطار كل من المشتري والبائع بإتمام إجراءات المعاملة المالية.

ثانيا– السفتجة الإلكترونية

تقوم السفتجة الإلكترونية على ثلاث أطراف في التعامل مثل السفتجة العادية.

1– نشأتها وتعريفها

ارتبطت نشأة السفتجة الإلكترونية بالتجربة الفرنسية نتيجة لجهود اللجان التي اضطلعت بمحاولة حل المشاكل المالية والإدارية الناشئة عن التعامل بهذه الوسيلة، خاصة إذا ما تعلق الأمر بتدخل البنوك كطرف في هذه المعاملة، ورغبة الاستفادة من تقنيات المعلومات الحديثة.

فالسفتجة الإلكترونية هي عبارة عن محرر شكلي ثلاثي الأطراف معالج إلكترونيا بصورة كلية أو جزئية يتضمن أمرا من شخص يسمى الساحب إلى شخص أخر يسمى المسحوب عليه بأن يدفع مبلغا من النقود لشخص ثالث يسمى المستفيد في تاريخ معين[1].

2– أنواعها

يمكن التمييز بين نوعيين أساسيين من السفتجة الإلكترونية:[2]

–**السفتجة الإلكترونية الورقية أو المقترن بكشف:** تشبه السفتجة التقليدية مع استفاء بعض البيانات التي تفرضها طبيعة السفتجة الإلكترونية، حيث تمر بمرحلتين، في المرحلة الأولى يتم إنشاء سفتجة تقليدية من قبل الساحب أما في المرحلة الثانية يقوم المصرف الساحب بمعالجة الكمبيالة التقليدية إلكترونيا عن طريق إدخال البيانات على دعامة ممغنطة ترسل إلى بنك المسحوب عليه.

–السفتجة الإلكترونية الممغنطة: هذا النوع من السفتجة هو المعنى الدقيق للسفتجة الإلكترونية وذلك لأن الصكوك الورقية التي تحرر عليها السفتجة غير واردة وليس بإمكان الأفراد التعامل بهذا النوع من الكمبيالات ولهذا

[1]– خنفوسي عبد العزيز، **العولمة وتأثيراتها على الجهاز المصرفي**، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص 221.
[2]– إبراهيم السيد أحمد، **الاقتصاد الإلكتروني**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2010، ص 191.

فإنه لا نجد هذا النوع إلا عند الشركات العملاقة التي تملك شبكة من الحاسب الآلي تكون متصلة بأحد المصارف أو تكون بين المصارف فقط، إلا أن هناك فرصة لتعامل الأفراد بها وذلك عن طريق إحداث بنك يسمى البنك الإلكتروني، إذ يمكن للأفراد الذين يملكون الاشتراك في الأنترنت من الدخول إلى المواقع المخصص لهذا البنك والقيام بإحداث سفتجة وإرسالها عبر البريد الإلكتروني للبنك.

ثالثا– السند لأمر الإلكتروني

يعرف السند لأمر الإلكتروني بأنه محرر شكلي ثنائي الأطراف معالج إلكترونيا بصورة كلية أو جزئية يتضمن تعهدا من محرره بدفع مبلغ من النقود في تاريخ معين لإذن شخص آخر يسمى المستفيد.

يخضع السند لأمر الإلكتروني إلى الإطار القانوني ذاته الذي يخضع إليه السند لأمر التقليدي، ينطبق على السند لأمر كافة القواعد العامة المتعلقة بتوافر الرضا والمحل والسبب والأهلية لإصدار هذه السندات والتي تنطبق على السحب[1].

أما الشروط الشكلية فلا بد أن يكون السند لأمر مكتوبا (بصرف النظر عن كونه إلكترونيا أو تقليديا) يشبه في ذلك الأوراق التجارية الأخرى بوجه عام، وإذا لم يكتب في المحرر كان باطلا، فهي لازمة لصحة السند لأمر ولإثباته.

وتمر عملية الوفاء بالنسبة لسند لأمر الإلكتروني بعدة خطوات تتمثل في:[2]

–يتم تسليم السند من المحرر بعد إنشائه إلى المستفيد.

–تسليم السند من المستفيد إلى البنك الذي يتعامل معه.

–إتمام التسليم للبنك الحائز على الصك الورقي (والذي يقوم بدوره بنقل ما يحويه الصك من شريط ممغنط ويحتفظ بالسند لأمر الورقي لديه لاستخدامه عند اللزوم والرجوع إليه في حالة عدم الوفاء أو الاعتراض عليه أو في الإثبات).

–تجمع كل السندات لأمر الصادرة والتي تستحق في تاريخ واحد على المستوى الوطني لتقدم للحاسب الآلي لكي تتم عملية المقاصة، وهذه المرحلة تتم بعد أن يتم الانتهاء من الإجراءات اللازمة على الأشرطة الممغنطة يسلم

[1]– نوري منير، **التجارة الإلكترونية والتسويق الإلكتروني**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2017، ص 240.

[2]– ناهد فتحي الحموري، **الأوراق التجارية الإلكترونية دراسة تحليلية مقارنة**، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الأردن، 2010، ص ص 161– 177.

الحاسب الآلي إلى البنوك محل الوفاء شريطا ممغنطا متضمنا عددا من السندات لأمر وبياناتها والتي يجب على كل بنك الوفاء بها.

وهكذا يتم الوفاء من بنك لأخر بواسطة بيانات مسجلة على الأشرطة الممغنطة عن طريق النظام الآلي دون تقديم مادي للسند لأمر الورقي المحتجز عند بداية انطلاقه لدى بنك المستفيد.

رابعا– البطاقات البنكية

تصدر البنوك والمؤسسات المالية المختلفة العديد من البطاقات التي تتنوع وتختلف فيما بينها بحسب الغرض المراد من وراء استخدام البطاقة، ويمكن القول أن عنصر الائتمان هو المعيار المميز لبطاقة الائتمان عن غيرها من البطاقات المصرفية الأخرى، ومع زيادة التقدم التكنولوجي ظهرت البطاقات الذكية والنقود الإلكترونية وغيرها من وسائل الدفع الإلكترونية.

1– نشأتها وتعريفها

كانت البداية الأولى لظهور البطاقات البنكية في القرن الماضي في فرنسا على شكل بطاقات كرتونية تستخدم في الهاتف العمومي وعلى شكل بطاقات معدنية تستعمل على مستوى البريد في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم أصدرت American Express عام 1958 أول بطاقة بلاستيكية التي انتشرت على نطاق واسع، وفي عام 1968 تحول Bank American إلى شبكة VISA العالمية، وفي العام ذاته قامت ستة بنوك فرنسية بإصدار البطاقة الزرقاء Carte Bleue، وفي عام 1986 قامت اتصالات فرنسا France Télécom بتزويد الهواتف العمومية بأجهزة قارئة لبطاقات ذاكرة لتصبح عام 1992 كل البطاقات تحمل بيانات شخصية لحاملها[1].

وتعرف البطاقات البنكية على أنها" عبارة عن بطاقات بلاستيكية أو مغناطيسية كالكارت الشخصي

أو الفيزا أو الماستر كارد، حيث تمكن لحاملها الحصول على النقود عن طريق آلات الصرف الذاتي وبشراء معظم احتياجاته أو أداء مقابل ما يريده من خدمات وذلك دون أن يكون لديه مبالغ مالية كبيرة قد تتعرض للسرقة

[1]– هويدا علي محمد عبد الله، **نظام الدفع والتحصيل الإلكتروني وأثره على التحاسب الضريبي دراسة ميدانية على ديون الضرائب السودني** ، مذكرة ماجستير في المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين،السودان، 2018،ص 17.

أو الضياع"[1].

2- أنواعها:

ظهرت أشكال عديدة من البطاقات البنكية تنوعت ما بين:

2-1 البطاقات الائتمانية:

هي بطاقات يصدرها البنك لزبائنه والتي تمكنهم من اقتناء السلع والخدمات ويقوم البائع بتقديم الفاتورة الموقعة من طرف الزبون إلى البنك المصدر للبطاقة والتي من خلالها يتم تسديد ثمن الشراء ويقدم البنك للزبون كشفا شهريا بإجمالي القيمة ليسددها أو لخصمها من حسابه الجاري[2].

وتنقسم البطاقات الائتمانية إلى بطاقات ائتمانية متجددة وبطاقات ائتمانية غير متجددة:

أ- **البطاقات الائتمانية المتجددة:** تسمى كذلك بطاقة الإقراض أو التسديد على أقساط، وهي بطاقة بنكية ذات بعدين، إذ أنها تستخدم كأداة وفاء وائتمان في نفس الوقت، حيث يمكن لحاملها الحصول على السلع والخدمات فوريا باستخدامها ويدفع قيمة ما تحصل عليه من سلع وخدمات لاحقا للبنك المصدر لتلك البطاقة بمعنى سداد جزء من قيمة المبلغ الدين به للبنك ويؤجل سداد المبلغ المتبقي باعتباره ائتمان ممتدا مقابل حصول البنك على فائدة من عميله على عملية الرصيد المدين المتبقي وتسمح هذه البطاقة لحاملها في أحوال معينة بالحصول على نقد سائل عند تقديمها[3].

ولها ثلاث أنواع:[4]

-**بطاقة فضية أو عادية:** وهي التي لا يتجاوز فيها القرض الممنوح لحاملها حدا معينا .

[1]- أحمد محمد غنيم ، **التسويق والتجارة الإلكترونية**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2009، ص ص 242، 243.

[2]- خالدي خديجة، بن حبيب عبد الرزاق، **نماذج وعمليات البنك الإسلامي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016، ص 126.

[3]- بن ذهبية محمد، قدري صلاح الدين، **أثر غياب الدفع الإلكتروني عبر الأنترنت على دينامكية الاقتصاد الوطني الجزائري – دراسة حالة قطاع السياحة –** ، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف، ميلة، الجزائر، المجلد 1، العدد1، 2017، ص 13.

[4]- خديجة خالدي، عبد الرزاق بن حبيب، **أساسيات العمل المصرفي، مرجع سبق ذكره.** ص ص 98، 99.

-**بطاقة ذهبية:** وهي بطاقة ذات حدود ائتمانية عادية لدى بعض المنظمات المصدرة البطاقة مثل (فيزا)، ذات ائتمان غير محدود بسقف معين لدى البعض تعطى للعملاء ذوي قدرة مالية عالية، يتمتع حامل هذه البطاقة ببعض المزايا الإضافية المجانية مثل التأمين ضد الحوادث والحصول على استشارة قانونية وتوصيل الرسائل إلى جميع أنحاء العالم وغيرها من المزايا[1].

-**البطاقة البلاتينية:** وهي ذات مواصفات ومزايا إضافية بحسب كفاءة العميل المالية ومدى ثقة البنك به.

وبطاقة الائتمان المتجددة تشمل على الإقراض، تأمين ضد الحوادث، وتعويض مجاني عند فقدانها، وهي كذلك تتميز بالخصائص التالية:[2]

-هي أداة حقيقية للإقراض في حدود سقف معين متجدد على فترات يحددها مصدر البطاقة، وهي أداة وفاء.

-يسدد حاملها أثمان السلع والخدمات، والسحب نقدا في حدود سقف الائتمان (الإقراض) الممنوح.

-قد تمنح هذه البطاقة لمن ليس له رصيد في البنك.

ب- البطاقات الائتمانية غير متجددة: وتسمى أيضا ببطاقات الصرف الشهري لأنها يجب على العميل أن يقوم بالسداد الكامل خلال نفس الشهر الذي تم فيه السحب، أي أن فترة الائتمان التي تمنحها هذه البطاقة لا تتجاوز الشهر[3].

لكل عميل حد أعلى للقرض يحدده العقد ويسمى خط الائتمان، يلتزم حامل البطاقة بشروط الإصدار بتسديد كامل مبلغ الفاتورة خلال فترة لا تزيد غالبا عن 30 يوم من تاريخ استلامه، وفي حالة المماطلة يقوم البنك المصدر بإلغاء عضوية حامل البطاقة وسحبها منه [4].

2-2 البطاقات غير ائتمانية:

هي أداة وفاء فقط، تتيح لحاملها الحصول على احتياجاته من السلع والخدمات فور تقديمها، ويتم خصمها فور تقديمها، ويتم خصم قيمة هذه المشتريات مباشرة دون انتظار[1]، وتشمل:

---

[1]- عرابة رابح، **دور تكنولوجيا الخدمات المصرفية الإلكترونية في عصرنة الجهاز المصرفي الجزائري**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،جامعة حسبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، المجلد4، العدد 8، 2012، ص 521.

[2] - خديجة خالدي ، عبد الرزاق بن حبيب ، **أساسيات العمل المصرفي** ، مرجع سبق ذكره، ص 99.

[3]- احمد محمد غنيم، **التسويق والتجارة الإلكترونية، مرجع سبق ذكره**، ص 244.

[4] - علي محمد أبو العز، **التجارة الإلكترونية وأحكامها في الفقه الإسلامي**، دار النفائس للنشر والتوزيع، 2008، ص ص233- 234

أ- بطاقات الدفع: وهي تلك البطاقات التي تعتمد على وجود أرصدة قائمة وفعلية للعميل لدى إحدى البنوك في صورة جارية أي قابلة للسحب والإيداع بدون أي قيود وذلك لمقابلة أي سحب يظهر للعميل صاحب البطاقة وقد أثبتت تلك البطاقات سهولة ويسر في التعامل[2].

حيث يتم الخصم من حساب العميل بطريقة فورية خلال أيام دون تقسيط المبلغ على فترات أي دون ترحيل الدين من شهر لآخر والمقصود بالخصم الفوري تسجيل المبلغ في حساب العميل فور ورود القيد أو فاتورة الحساب إلى البنك[3].

ب- بطاقة الدفع مقدما: وهذه البطاقة تقوم على أساس تثبيت مبلغ محدد بحيث يتم التخفيض التدريجي لمبلغ البطاقة كلما تم استعمالها، ومن أمثلة البطاقات المتداولة، بطاقة النداء الهاتفية، بطاقات النقل الداخلي العام[4].

يتولى إصدار البطاقات الائتمانية على اختلاف أنواعها عدة جهات أهمها:[5]

- مؤسسة الفيزا العالمية، مؤسسة الأمريكان أكسبريس، مؤسسة الماستر كارد ، مؤسسات أخرى بحيث توجد العديد من المؤسسات في العالم التي تصدر مختلف البطاقات الائتمانية وغيرها ومن بين هذه المؤسسات: مؤسسة ريكادو الأوروبية، مؤسسة داتير كلوب اليابانية .

خامسا- البطاقات الذكية

مع التطور المستمر في مجال أمن وتسهيل طرق الدفع والسداد الإلكتروني ظهر نوع جديد من البطاقات يسمى البطاقات الذكية، حيث بدأ هذا النوع من البطاقات في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أعلنت عن بناء نظام متكامل للنقل العام القائم على البطاقات الذكية والتي يتيح للمتنقلين من ركوب معظم وسائل النقل المتاحة

---

[1]- نادر شعبان إبراهيم السواج، **النقود البلاستيكية وأثر المعاملات الإلكترونية على المراجعة الداخلية في البنوك التجارية**، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 20.

[2]- أمير فرج يوسف، **التجارة الإلكترونية**، دار المطبوعات الجامعية، مصر، 2008، ص 48.

[3] - أمال أحمد موسى زهران، **الآثار الاقتصادية للبطاقات البنكية**، مكتبة الملك فهد الوطنية، السعودية ، 2008، ص 25.

[4]- بريش عبد القادر، **التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2005، 2006، ص 143.

[5]- بركان أمينة، **الصيرفة الإلكترونية كحتمية لتفعيل أداء الجهاز المصرفي – حالة الجزائر-** رسالة دكتوراه في علوم تسيير تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، الجزائر ، 2013 / 2014، ص 380 .

كالقطارات، سيارات الأجرة وغيرها من وسائل النقل بمجرد تمرير البطاقة في جهاز قارئ البطاقات الذكية المتواجد في مختلف وسائل النقل والمحطات المختلفة[1].

1- تعريفها

هي عبارة عن بطاقات بلاستيكية تحتوي على خلية إلكترونية يتم عليها تخزين جميع البيانات الخاصة (الاسم، العنوان، البنك المصدر، أسلوب الصرف، وتاريخه وغيرها)، وترجع أسباب تزايد استعمال هذا النوع من البطاقات إلى:[2]

-تناقص تكلفة البطاقة الذكية.

-تزايد المخاوف حول احتمالات التزوير التي ترافق استعمال نظم البطاقات الاعتيادية.

-تعاظم الاهتمام بالتعامل عن بعد عبر الهواتف، الحواسيب الشخصية.

ومن أمثلة البطاقات الذكية نجد بطاقة المندكس التي يتم إصدارها لعملاء المصارف .

2- خصائصها

وتتميز البطاقات الذكية عن غيرها من البطاقات البنكية الأخرى ب:[3]

-عبارة عن محفظة رقمية تضم أرقاما رمزية تعبر عندها بأرقام توجد على الشريحة المشار إليها مقابل المحفظة العادية التي تحتوي على نقود ورقية من فئات وقيم معينة تعبر عنها أيضا الأرقام المدونة على كل ورقة من هذه الأوراق النقدية.

-تتسم بسهولة الحصول عليها، وذلك من خلال منافذ الصرف الإلكتروني ومراكز البيع التجارية، الهواتف وأجهزة التلفزيون التفاعلي، حيث من خلال البطاقة الذكية يمكن تحويل النقود منها أو إليها سواء من حساب صاحب

[1]- باسم أحمد المبيضين، **التجارة الإلكترونية (مفهومها، أهميتها، خصائصها، فوائدها، المعوقات)**، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 134.

[2] - محمد تقرورت، **واقع وآفاق التجارة الإلكترونية في الوطن العربي**، مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة الشلف، الجزائر، 2005/2004، ص 142.

[3] - السيد أحمد عبد الخالق، **التجارة الإلكترونية والعولمة**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر 2006، ص ص 183، 184.

البطاقة نفسه أو حساب غيره، و ذلك باستخدام الحاسب الشخصي أو أجهزة الصرف الآلي المجهزة لذلك أو من أجهزة الهاتف المحمول المجهزة لأداء هذه الخدمة[1].

هذه البطاقة تجمع في بطاقة واحدة كل الأدوار التي تستطيع أن تؤديها بطاقات الائتمان، الخصم وغيرها.

3- أنواعها

هناك نوعين من البطاقات الذكية:[2]

أ- البطاقة المتصلة: حيث عند استخدمها يجب أن يتم اتصالها مع قارئ البطاقات البنكية ، تتم عملية تحديث المعلومات وقراءتها من قبل شريحة الكومبيوتر الموجود على البطاقات البنكية.

ب- **البطاقات غير المتصلة:** تعتبر ملائمة وسريعة وهي تطلب من المستخدم إدخال كلمة مرور واسم المستخدم حيث تعطي المزيد من الأمن والحماية من السرقة أو الاحتيال، والمعلومات المخزنة فيها مصممة بحيث يكون للقراءة فقط وتخزن المعلومات أيضا بطريقة مشفرة ومن الممكن أن تحتوي البطاقة الذكية على صورة حاملها في أحد أوجهها، كل ذلك يعطيها المزيد من الأمن.

وهناك بطاقة مشابهة للبطاقة الذكية تسمى E-Connect حيث تستخدم معدات متصلة بالحاسوب للقيام بالشراء عبر الأنترنت بواسطة جهاز يشبه جهاز الهاتف الخلوي، يتم وضع البطاقة فيه ويتم إجراء عملية الشراء بطريقة آمنة بتشفير البيانات ونقلها عبر الأنترنت بطريقة آمنة.

سادسا- النقود الإلكترونية

1 – تعريفها

يمثل مصطلح النقود الإلكترونية (E-Money) مجموعة متنوعة من المنتجات المصممة لتزويد المستهلكين ببدائل لطرق الدفع التقليدية وفي ظل تنوع هذه المنتجات والتطور المتلاحق للأنظمة التي تحكم هذه النقود، فإنه من الصعب التوصل إلى تعريف جامع ودائم يتضمن كافة المميزات من النواحي القانونية والتقنية والاقتصادية.

[1]- بعلي حسيني مبارك،**إمكانية رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة**، مذكرة ماجستير في عوم التسيير، فرع إدارة مالية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2011- 2012، ص 49.

[2] - وسيم محمد حداد، وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 180، 181.

وقد عرف البعض النقود الإلكترونية "بأنها التمثيل الإلكتروني للنقود التقليدية، كما يشار عادة لوحدة النقود الإلكترونية بالعملة الرقمية، وتعتمد فكرة النقود الإلكترونية أو الرقمية على قيام العميل بشراء عملات إلكترونية من البنك الذي يقوم بإصدارها وتحميلها على الحاسوب الخاص بالعميل، وبذلك تكون في صورة وحدات إلكترونية تعمل محل العملات العادية وتكون بنفس القيمة المحددة لتلك العملات العادية[1].

كما عرفها صندوق النقد الدولي بأنها" قيمة نقدية في شكل وحدات ائتمانية مخزنة في شكل إلكتروني

أو في ذاكرة إلكترونية تحتفظ بالقيمة كمعلومات رقمية مستقلة عن أي حساب مصرفي، يسمح النقد الإلكتروني بتحويل القيمة إلى شخص آخر عن طريق تحويل المعلومات الرقمية[2].

2- خصائص النقود الإلكترونية:

يتميز النقد الإلكتروني بعدة خصائص أهمها:[3]

-النقود الإلكترونية قيمة نقدية مخزنة إلكترونيا وهي عبارة عن بيانات مشفرة جرى وضعها على وسائل إلكترونية في شكل بطاقات بلاستيكية أو على ذاكرة الحاسوب الشخصي.

- النقود الإلكترونية ليست متماثلة ولا متجانسة وتختلف هذه النقود من ناحية القيمة وكذلك تختلف بحسب عدد السلع والخدمات التي يمكن أن يشتريها الشخص بواسطة هذه النقود.

- النقود الإلكترونية: ثنائية الأبعاد، إذ يتم نقلها من المستهلك إلى التاجر من غير الحاجة إلى وجود طرف ثالث بينهما كمصدر هذه النقود مثلا البنك التجاري.

- سهولة الاستعمال إذ تتميز بسهولة الحمل نظرا لخفة وزنها وصغر حجمها، ولهذا فهي أكثر ملائمة من النقود العادية.

- يطلق عليها بالنقود الخاصة، لأنه يتم إصدارها في غالبية الدول عن طريق شركات أو مؤسسات ائتمانية خاصة على عكس النقود القانونية التي يتم إصدارها من قبل البنك المركزي.

---

[1]- عرابة رابح، **مرجع سبق ذكره**، ص 16.

[2]- محمود عبيد صالح عليوي السبهاني، **النقود والسياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي "تجربة السودان نموذجا"**، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص 43.

[3]- عرابة رابح، **مرجع سبق ذكره**، ص 17.

3- أنواع النقد الإلكتروني:

3-1 من حيث متابعتها والرقابة عليها نجد:[1]

أ- نقود إلكترونية قابلة للتعرف عليها: تتميز باحتوائها على معلومات عن الشخص الذي قام بسحب النقود من البنك في بداية التعامل، ثم الاستمرار في متابعة حركة النقود داخل النظام الإلكتروني وحتى تدميرها في نهاية المطاف.

ب- نقود إلكترونية غير اسمية: وهي تستخدم تماما كالأوراق النقدية أي لا تترك أثر يدل على هوية من تعامل بها ومن انتقلت منه أو إليه.

3-2 من حيث أسلوب التعامل نجد نوعان:[2]

أ- نقود إلكترونية عن طريق الشبكة: وهي نقود رقمية يتم في البداية سحبها من البنك أو مؤسسة مالية أخرى وتخزينها في أداة معدنية داخلية توضع في جهاز الحاسب الشخصي، وبالضغط على الفأرة الخاصة بهذا الجهاز ترسل النقود الرقمية عبر الأنترنت إلى المستفيد في ظل إجراءات تضمن لها التعامل بقدر كبير من الأمان والسرية.

ب- النقود الإلكترونية خارج الشبكة: في هذا النوع يتم التعامل دون الحاجة للاتصال مباشرة بالمصدر، فهي تتخذ عادة صورة بطاقة يحوزها المستهلك، وتتضمن مؤشرا يظهر له التغيرات التي تطرأ على قيمتها المختزنة بعد إجراء كل تعامل نقدي.

فالنوع الأول كان الهدف منها مقتصرا على التعامل بها عن طريق الأنترنت فقط بالاعتماد على وسيط بين أطراف عملية البيع، بينما النوع الثاني صمم ليستخدم على الشبكة كما أنه صالح للاستخدام المباشر دون وسيط

[1]- ميهوب سماح، **مرجع سبق ذكره**، ص 120.

[2] - لوصيف عمار، **استراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرين مع الإشارة التجربة الجزائرية**،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل والاستشراف الاقتصادي،جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008- 2009، ص ص 50، 51.

وهذان النظامين هما:[1]

- **نظام Ecach**

قامت شركة دي جي كاش (DiguCach) بتطوير واختبار نظام النقد الإلكتروني (Ecach) على الشبكة، حيث ثبتت صلاحيته للعمل كوسيلة دفع إلكترونية، وقد قامت هذه الشركة بترخيص هذه التقنية لبعض البنوك لكي تقوم بدور المصدر لهذه النقود، و أول بنك تحصل على هذا الترخيص هو بنك

(mark twain bank) في سنة 1995، يقوم الزبون في هذا النظام بفتح حساب لدى البنك ويودع في هذا الحساب نقود، وعند طلب الزبون للنقود الإلكترونية يقوم البنك بخصم المبلغ من حساب الزبون، ثم يصدر له نقود إلكترونية تحمل أرقام تسلسلية موقعة بمفتاح خاص بالبنك.

يتم تحميل هذه النقود على جهاز الكمبيوتر الشخصي الخاص بالزبون الذي يقوم بالتعامل معها بواسطة برنامج خاص بنظام (Ecach) مثبت في جهازه، وعند قيام الزبون بعملية الشراء فإنه يرسل هذه النقود عبر الشبكة إلى البائع الذي يقبل التعامل بنظام (Ecach) وله حساب لدى نفس البنك، وبعد استلام النقود يقوم البنك بقيد قيمتها في حساب البائع.

- **نظام المونديكس(Mondex)**

يحقق هذا النظام أهم ميزة تحققها النقود، وهي تداولها من المشتري إلى البائع عدة مرات دون الحاجة إلى إعادتها للشركة المصدرة لها بعد عملية الشراء للحصول على قيمتها بالنقود الحقيقية بل يحتفظ بها ويقوم بالشراء بها، وهكذا تتداول هذه النقود كما هو الحال بالنسبة للنقود الحقيقة، ويمكن لأي شخص أثناء التداول أن يقوم بإعادة هذه النقود الإلكترونية إلى البنك المصدر لها والحصول على ما يقابلها من نقود حقيقية، وذلك بأن يقوم الزبون بشراء عدد من الوحدات النقدية الإلكترونية من البنك المصدر لهذه النقود ويحتفظ بهذه الوحدات إما في جهاز الحاسوب الخاص به أو شريحة إلكترونية مثبتة بالبطاقة الذكية.

[1] – قشام اسماعيل، **مرجع سبق ذكره**، ص 186.

4 – آلية عمل النقود الإلكترونية:

فيما يلي شرح لهذه الخطوات:[1]

-يقوم المشتري بشراء وحدات النقد الإلكتروني من أحد البنوك المصدرة، ويقوم بتحميلها سواء على الحاسب أو البطاقات الذكية.

-تحميل برنامج مجاني خاص بإدارة النقد الإلكتروني.

-يشترك البائع لدى أحد البنوك المصدرة للنقود الإلكترونية.

-يقوم البائع أيضا بتحميل برنامج إدارة النقد الإلكتروني.

-يحدد المشتري حاجياته من موقع البائع ويصدر أمر الدفع عن طريق حاسوبه الخاص، فيقوم برنامج الإدارة باختيار الرصيد واختيار وحدات النقد المناسبة ويرسلها إلى البائع.

- بعد أن يقوم البنك المتلقي للكشف بالتأكد من صحة أرقام العملة، يرسلها إلى البائع.

-يضيف برنامج إدارة النقد للبائع العملات الإلكترونية إلى خزينته.

-يتولى برنامج إدارة النقد الإلكتروني للبائع مهمة إبلاغ المشتري بإتمام السداد، فيقوم نظام النقد الإلكتروني لهذا الأخير بمحو هذه الوحدات من حساب المشتري.

-يرسل برنامج الإدارة كشف العملات للبنك المشترك فيه، فيقوم هذا الأخير بتحويل النقود الإلكترونية إلى نقود حقيقية في حساب البائع.

[1] – سمية ديمش، **التجارة الإلكترونية حتميتها وواقعها في الجزائر**، رسالة ماجستير ، تخصص تحليل واستشراف اقتصادي، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010- 2011، ص 70.

والشكل الموالي يلخص جميع هذه الخطوات.

الشكل رقم(2) : دورة استخدام النقد الإلكتروني وإجراءاتها

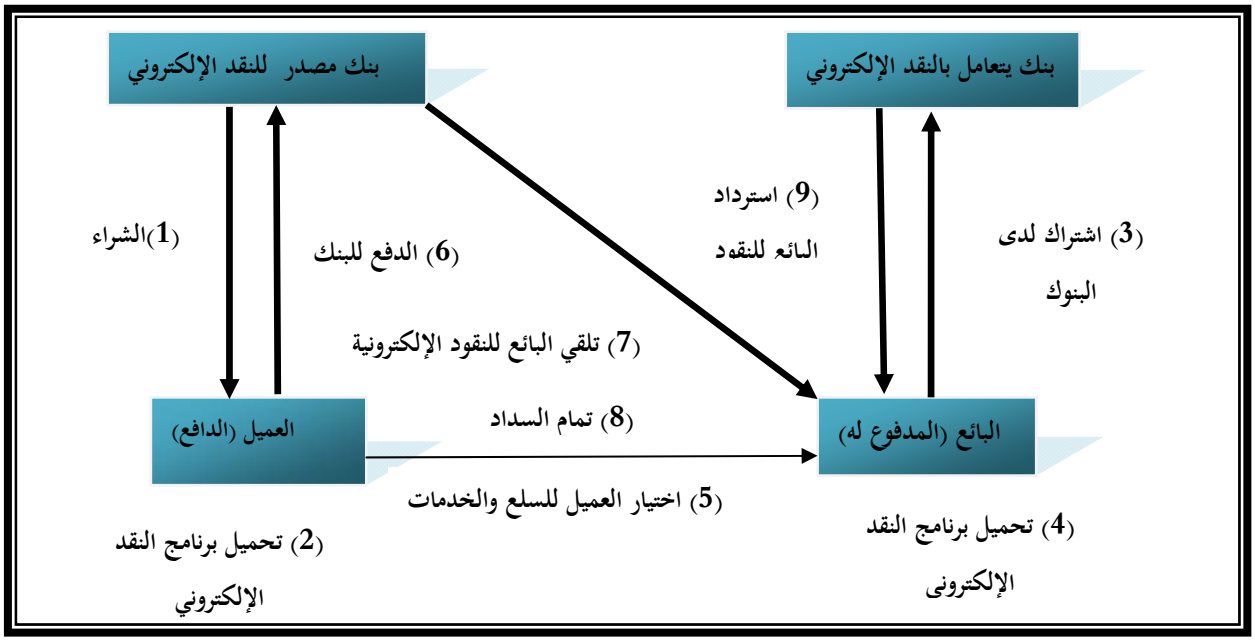

المصدر: رأفت رضوان، **عالم التجارة الإلكترونية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 1999، ص 66.

5- التمييز بين النقود الإلكترونية والبطاقات البنكية:

من أهم نقاط التمييز نذكر:[1]

-يرتبط الدفع باستخدام بطاقات الائتمان بالحساب المصرفي لحاملها، ويتطلب تدخل البنك لإتمام عملية الدفع في حين أن الدفع بالنقود الإلكترونية لا يرتبط بحساب مصرفي معين، ولا يتطلب تدخل المصدر لإتمام عملية الدفع.

-يتم الاحتفاظ بوحدات النقد الإلكتروني باعتبارها قيمة نقدية غير ملموسة، أما البطاقات الائتمانية فلا تعمل بالقيم النقدية ولا تخرج عن كونها مجرد أداة يوفرها البنك بإجراء تسوية لهذه المدفوعات مع التاجر فيما بعد.

-يمكن استخدام النقد الإلكتروني من قبل الجميع ويستطيع كل من يدفع قيمتها مقدما الحصول عليها واستعمالها بينما لا يمكن استعمال البطاقات الائتمانية إلا من قبل الأشخاص المرخص لهم بذلك وفي حدود سقف الائتمان المسموح لهم.

[1]-أحمد السيد لبيب إبراهيم، **الدفع بالنقود الإلكترونية، الماهية والتنظيم القانوني دراسة تحليلية مقارنة**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2009، ص ص 93، 94.

-تبرأ ذمة المدين بمجرد تحويل وحدات النقد الإلكتروني إلى الدائن، أما في حالة الدفع ببطاقات الائتمان فلا تبرأ ذمة المدين إلا بقيام البنك بإجراء تسوية لاحقة للمعاملات التي تمت باستخدام البطاقة وقيد المبلغ في الجانب الدائن من حساب التاجر.

سابعا-المحافظ الإلكترونية:

1- تعريفها

المحفظة الإلكترونية في خدماتها تشبه الوظيفة المماثلة للمحافظ المادية، حيث تحفظ بطاقة الائتمان والنقد الإلكتروني والهوية الشخصية فيها ومعلومات اتصال المالك لها، وتقدم هذه المعلومات على موقع فحص موقع التجارة الإلكترونية، وأحيانا تحتوي المحفظة الإلكترونية على دفتر عناوين كذلك[1].

المحفظة الإلكترونية عبارة عن بطاقة بلاستيكية ممغنطة مزودة بشريحة يمكن تثبيتها على الكمبيوتر الشخصي أو تكون قرصا مرنا، يتم نقل القيمة المالية منه أو إليه عبر الأنترنت باستخدام برنامج معينة[2].

وتعرف أيضا أنها برنامج يقوم المستخدم بتثبيته على جهاز الحاسوب الشخصي، ويتم تخزين المعلومات الشخصية وأرقام البطاقة الائتمانية في هذا البرنامج، وعندما يقوم المستخدم بعملية الشراء يضغط على زر واحدة على هذا البرنامج ليتم تعبئة المعلومات المطلوبة آليا، ومن أهم هذه الشركات المصدرة نجد شركة فيزا وشركة ماستر[3].

2- خصائصها

معظم المحافظ الإلكترونية يمكنها أن تحمل أسماء وأرقام بطاقات الائتمان، كما تحمل نقدا إلكترونيا من مختلف الموردين وهي لها خصائص نذكر منها:[4]

- المحفظة الإلكترونية تعطي حلا متطورا للدفع بمبالغ صغيرة.

---

[1]- غسان فاروق غندور، **طرائق السداد الإلكترونية وأهميتها في تسوية المدفوعات بين الأطراف المتبادلة**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية،سوريا، المجلد 28، العدد الأول، 2012،ص 579.

[2]- إبراهيم بختي، **مرجع سبق ذكره**، ص 72.

[3] - ناظم محمد الشمري ، عبد الفتاح زهير العبد اللات، **الصيرفة الإلكترونية – الأدوات والتطبيقات ومعيقات التوسع**- ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2008، ص 48.

[4] - Dominique Rambure**, les système de paiement** , Edition Economique , France , 2005, p 67

- تسمح بتخفيض عمليات الدفع بالنقود، وبالتالي التخلص من تكاليف المعالجة.
- هي وسيلة ملائمة تماما للصفقات التجارية نظرا لسرعتها.
- تستعمل للدفع بمبالغ صغيرة (ثمن جريدة، مجلات....)

3- خطوات الدفع باستخدام المحفظة الإلكترونية عند نقاط البيع

تتم عملية الدفع بالمحفظة الإلكترونية عبر الخطوات التالية:[1]

-يقوم حامل المحفظة الإلكترونية عند الوصول إلى النقطة الخاصة بالشراء، بإظهار السلع المراد شراؤها وتبدأ عملية الجمع المتتالية لقيمة البضاعة.

-إظهار المحفظة الإلكترونية وتمريرها على الجهاز المعد لقراءتها.

-عند نقطة الشراء يقوم الجهاز بطلب تأكيد الهوية من صاحب المحفظة الإلكترونية وذلك بتمرير بصمة الإصبع أو إدخال رقم السري.

-بعد التأكد من الهوية يقوم الجهاز بإظهار رسالة خاصة لاختيار نوع الدفع.

-يقوم بالاختيار ما بين الدفع عن طريق القيمة المخزنة بالمحفظة الإلكترونية أو عن طريق بطاقة الائتمان المتواجدة على المحفظة الإلكترونية.

-تظهر رسالة تأكيد من صحة العملية والقيمة المراد تحويلها إلى حساب الطرف الثاني.

-ظهور رسالة تأكيد تفيد بنجاح العملية أي القيمة التي تم خصمها من حسابك.

-يتم استخراج وطبع الإيصال المؤكد للعملية للطرف الأول أي للمشتري.

المطلب الثالث: الوسائط الإلكترونية في وسائل الدفع الإلكتروني

اعتمد القطاع المصرفي في بداية تحولاته للعمل المصرفي الإلكتروني على قنوات إلكترونية تتناسب مع درجة التطور السائد في قطاع الاتصالات والتكنولوجيا في تلك الفترة وفيما يلي عرض لأهم هذه القنوات.

[1] - جلال عايد الشوري، **وسائل الدفع الإلكتروني**، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2008، ص 123.

أولا– الصراف الآلي

هي أجهزة صرف العملة تركب لدى البنوك خدمة للزبائن حيث تسهل للزبون سحب ما يحتاج إليه من عملة نقدية دون الحاجة إلى التوجه للبنك، بحيث يسمح للعملاء بإجراء بعض عملياتهم المصرفية وتكون الخدمة على مدار الساعة، وبدأ استعمال الصراف الآلي من قبل(britan'sbarclaysbank)* لأول مرة عام 1967 ويبلغ متوسط عمليات الصراف الآلي على الأقل 200 عملية تحويل يوميا[1].

وتعتبر الصرافات الآلية أولى مظاهر تطور العمل المصرفي، حيث يعتمد على وجود شبكة من الاتصالات تربط فروع البنك الواحد أو فروع كل البنوك في حالة قيامها بخدمة لعميل من أي بنك، وقد تطور عمل هذه الأجهزة حيث أصبحت تقوم بالوصول إلى بيانات حسابات العملاء فوريا، والتي تقدم خدمات متقدمة في صرف المبالغ النقدية، لكن هذه الأجهزة لم تعد تقتصر على مجرد وسيلة للحصول على النقود، بل تقوم بوظائف متقدمة تمكن العملاء والموظفين من استلام رواتبهم وحقوق الضمان الاجتماعي، كما تسمح لهم بالوصول على حساباتهم الجارية، لذلك تقدم مجموعة من الوظائف منها:[2]

-التعرف على رصيد الحساب.

-القيام بسحب وإيداع نقدي.

-إجراء تحويلات نقدية بين الحسابات.

-طلب دفتر الشيكات.

-سداد فواتير.

ففي فرنسا اخترع في نهاية عام 2003 صراف آلي يسمح بإيداعات نقدية سواء أوراق نقدية أو قطعا معدنية حيث يقبل هذا الجهاز التعامل مع حوالي 250 ورقة نقدية ويستطيع حساب 500 قطعة نقدية في الدقيقة.

* **–britan'sbarclays bank** واحد من أكبر البنوك التجارية في المملكة المتحدة، التي تأسست في عام 1862.

[1] – عامر بشير، **تحديث البنوك التجارية–دراسة حالة الجزائر–** ، مذكرة ماجستير، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2005، ص 116.

[2] –وسيم محمد الحداد وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 63 ، 64.

ثانيا– نقاط البيع الإلكترونية

يمثل التحويل الإلكترونية للأموال في نقاط البيع أسلوبا يحقق الاستغناء عن تداول النقدية في إنجاز المدفوعات أو التسويات المطلوبة من قبل المستهلكين وذلك في نفس النقطة التي يشترون منها[1].

وتشهد هذه الوسيلة تزايد الاستعمال في معظم عمليات البيع بالتجزئة بالرغم من حدوث بعض الإشكالات المتمثلة في مسؤولية إدارة هذه النقاط.

ثالثا– البنوك المنزلية:

وهي عبارة عن استخدام الحاسب الآلي الشخصي للعميل وربطه مع نظام الحاسب الآلي بالبنك، والذي أصبح يعرف باسم البنوك المنزلية، وهو يعتمد على فكرة تحويل البيانات من حاسب العميل إلى حاسب البنك والعكس وذلك من إشارات رقمية إلى موجات أو إشارات صوتية بواسطة أجهزة التحويل الخاصة بالحاسب لتمويل عبر وسائل اتصال متعددة إلى الحاسب الشخصي بمنازل العملاء.

استنادا على ذلك يعمل الحاسب الشخصي للعميل كمحطة طرفية لاستقبال الخدمات المصرفية المتمثلة في عرض أرصدة العملاء، طباعة كشوف الحساب، بيان بالشيكات المحصلة، كما يمكن في المقابل إرسال التعليمات الصادرة من العميل للبنك مثل تجديد الودائع، ربط ودائع جديدة، التحويل من حساب إلى حساب آخر، طلب دفتر الشيكات، حيث يحصل العميل على المعلومات بواسطة شاشة المعلومات التي يقوم بإرسال تعليماته إلى حاسوب المصرف للاطلاع على حساباته أو دفع الفوائد[2].

رابعا–الهاتف المصرفي

وهي من الخدمات التي تقدمها العديد من البنوك في العديد من الدول ولاسيما الدول المتقدمة، لما تقدمه من تسهيلات كبيرة سواء للزبائن أو البنوك فعن طريق الهاتف يستطيع الزبون القيام بالعديد من المهام المالية بسهولة وفي الوقت الذي يشاء، وهي نوع من الخدمات المصرفية التي تقدم للعملاء على مدار أربع وعشرون ساعة

[1]– فلاح حسين تويتي، وحيد جبر خلف، **الصيرفة الإلكترونية ، المبررات والمخاطر ومتطلبات النجاح**، مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، العدد 54 ، 2005، ص 09.

[2] – علي عبد الله شاهين ، **مرجع سبق ذكره**، ص 10.

ويستطيع العميل أن يطلب من البنك تحويل مبلغ من المال مقابل السلعة أو الخدمة التي اشتراها عبر الأنترنت إلى البائع ويتم ذلك بعد التأكد من شخصية العميل عن طريق إدخال الرقم السري الخاص بالعميل والمعطي له من قبل البنك والتعرف كذلك على رقم هاتف العميل والذي يجري الاتصال به من خلال أرقام مصرفية حديثة بدأت البنوك باستخدامها وتقديمها للعملاء، خاصة خدمات تلقي طلبات إقراض وتسديد الفواتير.

المبحث الثالث: مخاطر وسائل الدفع الإلكتروني وسبل المجابهة

تتميز وسائل الدفع الإلكترونية عن التقليدية بالاستفادة من وسائل الأمان المبتكرة حديثا من أجل تجنب جرائم الأنترنت، وكذا إضفاء الثقة على المعاملات البنكية والتجارية التي تتم عبر شبكة الأنترنت والتي تكون وسائل الدفع الإلكترونية طرفا فيها.

المطلب الأول: الجرائم الإلكترونية ومخاطر وسائل الدفع الإلكترونية

تعتبر الجرائم الإلكترونية من أكثر أنواع الجرائم شيوعا في الوقت الحالي وتظهر في المجالات الرئيسية التالية: أجهزة الصراف الآلي بطاقة الائتمان، نقاط البيع، عمليات الاختلاس الداخلي من خلال تواطؤ الموظفين.

أولا– الجرائم الإلكترونية

وتعرف الجرائم بأنها " الجرائم التي لا تعرف الحدود الجغرافية والتي يتم ارتكابها بأداة هي الحاسب الآلي عن طريق شبكة الأنترنت وبواسطة شخص على دراية فائقة بها"[1]،ويمكن تلخيص هذه الجرائم في النقاط التالية:[2]

1- **الجرائم التي يتسبب بها العميل بسبب إساءة استعمال البطاقات البنكية:** فالزبون نفسه مالك البطاقة قد يستعملها لارتكاب جرائم مخالفة للعقد المبرم بينه وبين البنك وذلك بطبيعة الحال للحصول على أموال بأي طريقة كانت، ومن بين هذه المخالفات نذكر:[3]

-تجاوز الحامل للبطاقة لرصيده بالسحب خلال أجهزة الصراف الآلي: وتقع هذه الجريمة عندما يقوم حامل البطاقة بالسحب من الآلية للنقود بمبلغ يزيد عن رصيده بالبنك أو يتجاوز الحد الأقصى المصرح به.

-إساءة استعمال البطاقة : قد يقدم العميل على شراء سلع وخدمات تتجاوز قيمتها المبلغ الذي يضمنه البنك أو الجهة المصدرة كحد أقصى لها، أو يقوم بشراء السلع والخدمات التي لا تتجاوز قيمتها المبلغ الذي يضمنه البنك وإنما الرصيد الموجود في حسابه.

---

[1] – زهير زواش، **دور نظام الدفع الإلكتروني في تحسين المعاملات المصرفية** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تمويل الدولي والمؤسسات المالية والنقدية، جامعة العربي بن المهيدي – أم بواقي- ، الجزائر، 2010-2011، ص 87.

[2] – محمد الجنبيهي ، ممدوح الجنبيهي، **جرائم الأنترنت والحاسب الآلي ووسائل مكافحتها**، دار الفكر الجامعي، مصر ، 2004، ص 13.

[3] – عبد الفتاح بيومي حجازي، **جريمة غسيل الأموال عبر شبكة الأنترنت، مرجع سبق ذكره**، ص ص 71-73.

-استخدام بطاقة انتهت مدة صلاحيتها: لكل بطاقة مدة صلاحية معينة، وبعد مرور هذه المدة لابد على الزبون بردها للبنك أو الجهة المصدرة لها وذلك إما لتجميدها أو التخلي عنها.

-استخدام البطاقة الملغاة: قد يقوم البنك أحيانا بإلغاء البطاقة ووقف عملها ووفقا لذلك يطلب من الزبون ردها ففي حالة امتنع الزبون عن ذلك ويقوم باستعمالها فإن ذلك يعد اعتداء على مال الغير.

-إساءة استخدام بطاقة ضمان الشيك: في هذه الحالة يقوم الزبون بإصدار شيك للتاجر الذي اشترى منه البضاعة بقيمة تتجاوز السقف الذي يضمنه البنك.

2- الجرائم التي يرتكبها الغير بسبب إساءة استعمال البطاقات الإلكترونية:

قد يرتكب الغير أيضا جرائم عند استخدام البطاقات البنكية من بينها نذكر:

-استعمال البطاقات المسروقة أو المفقودة من قبل الغير: استخدام الشخص لبطاقة مفقودة في سحب نقود من الموزع الآلي وقد يستخدمها في الحصول على سلع وخدمات من التجار.

-السحب ببطاقات بنكية مزورة: قد يقوم الغير بتزوير بطاقات الدفع أو السحب عن طريق بطاقات ائتمان مسروقة، واستبدال بياناتها كما قد يتم بالتواطؤ مع صاحب البطاقة الذي يتركها للغير لاستعمالها في السحب وتزوير توقيعه، ثم يقوم بالاعتراض على السحب ويطعن على توقيعه حتى لا يخصم المبلغ المسحوب من حسابه الخاص.

-كما تعددت جرائم البطاقات حتى على شبكة الأنترنت

ثانيا- مخاطر وسائل الدفع الإلكترونية

رغم المزايا التي تحققها وسائل الدفع الإلكترونية إلا أن هذا لا يعني أنها مثالية، حيث مع تزايد استعمال البطاقات البنكية والنقود الإلكترونية على وجه الخصوص ينجر عنها مجموعة من المخاطر.

1-**مخاطر ناتجة عن النقود الإلكترونية:** تواجه النقود الإلكترونية مجموعة من المخاطر منها أمنية وقانونية وأخرى تتعلق بالسرية:[1]

1-1 لمخاطر الأمنية للنقود الإلكترونية:قد يحدث الخرق الأمني للنقود الإلكترونية ويكون عمدي مثل التزوير والتزييف أو غير عمدي مثل محو أو تخريب موقع من مواقع الأنترنت وإما الإخلال بتصميمات الأنظمة الإلكترونية والقرصنة الإلكترونية، فمن شأن كل هذه التصرفات والتهديدات السابقة أن تؤدي إلى آثار قانونية وأمنية ومالية خطيرة لذا من المهم أن تتأكد الجهة المصدرة للنقود الإلكترونية من توافر كافة الضمانات الأمنية سواء بالنسبة للمستهلك أو للتاجر.

1-2 المخاطر القانونية للنقود الإلكترونية: تنتج هذه المخاطر أساسا من خلال انتهاك القوانين واللوائح مثل جرائم غسيل الأموال وإفشاء أسرار العميل وانتهاك السرية، فإن المخاطر القانونية قد تتولد أيضا عندما تقنن حقوق والتزامات الأطراف المختلفة المتعلقة بالنقود الإلكترونية بطريقة غير دقيقة ، كذلك فإن موضوع حماية المستهلك يعد من أهم المخاطر القانونية التي يمكن أن تفرزها النقود الإلكترونية، كما أن انتشار النقود الإلكترونية ينتج عنه تحدي آخر لوسائل الدفع الإلكترونية وهي التحديات الضريبية .

1-3المخاطر المالية للنقود الإلكترونية:وتتمثل في:[2]

-انخفاض عائدات إصدار النقد: تأثيرات الطلب على النقد المصدر من قبل البنك المركزي هو أنه من خلال عائدات إصدار النقد تجني البنوك المركزية في الوقت الحاضر أرباحا طائلة عبر إصدار الأوراق النقدية التي تشكل مطلوبات البنك المركزي التي لا يترتب عليها فوائد.

- الحد من قدرة البنك المركزي من إجراء عمليات السوق المفتوحة: حيث أن التوسع في استعمال النقود الرقمية يقلص ميزانية البنوك المركزية بشكل ظاهر وعند مستوى معين قد يقيد هذا التقلص قدرة البنوك المركزية على إجراء عمليات السوق المفتوحة.

-انخفاض المعروض النقدي للبنوك المركزية: يؤدي التمادي في استعمال النقد الرقمي إلى تقليص ميزانيات البنوك المركزية إضافة إلى أن مجموع ودائع تحت الطلب التي يحتاجها أو يرغب بها الأفراد تنخفض وتؤدي إلى خفض العرض النقدي من طرف البنك المركزي.

[1]- عمار لوصيف، **مرجع سبق ذكره**، ص 11.

[2] - أحمد سفير ،**مرجع سبق ذكره**، ص ص 57 ، 58.

-تقليص دور البنك المركزي كمسير للسياسة النقدية: قد تستمر بعض البنوك المركزية في أداء دور المقرض الأخير للمؤسسات المالية الكبيرة لكن الحاجة إليه قد تنخفض بسبب نقص طلبات البنوك التجارية للسيولة من البنك المركزي.

2-مخاطر ناتجة عن البطاقات البنكية

بالإضافة إلى الجرائم التي ترتكب في حق البطاقات البنكية فهي تفرز جملة من المشاكل سواء لحاملها أو للبنك المصدر ومن أهم هذه المشاكل ما يلي:[1]

-رغبة حامل البطاقة بزيادة الاقتراض والإنفاق بما يفوق مقدرته المالية، وكذلك الفوائد الناتجة عن القرض وارتفاع نسبتها.

-عدم وجود رأس مال كافي لمواجهة السحب النقدي والاقتراض على البطاقات الائتمانية، الأمر الذي يشكل خطر على سيولة البنك.

-مدى سداد حاملي البطاقات للديون المستحقة عليه.

المطلب الثاني:طرق حماية وسائل الدفع الإلكترونية

وسائل الدفع الإلكتروني هي الأخرى غير مضمونة فهي أيضا تتعرض للمخاطر نتيجة استعمال شبكة الأنترنت وهذا يتطلب البحث عن طرق لحمايتها من هذه المخاطر.

أولا- الحماية التقنية لوسائل الدفع الإلكترونية

يمكن أن يعترض استعمال وسائل الدفع الإلكترونية العديد من المخاطر خاصة ذات الطابع الأمني، وهو ما يترك أثرا بالغا في ثقة المتعاملين لهذه الوسائل وإغفال معالجة هذه المخاطر من شأنه تهديد العمل بوسائل الدفع الإلكترونية، وبذلك تعد الحماية التقنية للدفع الإلكتروني من الوسائل المثلى لمواجهة المخاطر الأمنية الناشئة عن استخدام وسائل الدفع الإلكترونية.

[1]- عبد الهادي النجار، **بطاقات الائتمان و العمليات المصرفية الإلكترونية، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية و الاقتصادية**، أعمال المؤتمر العلمي السنوي" **الجديد في التمويل المصرفي** "، كلية الحقوق، جامعة بيروت العربية، الجزء الأول، بيروت 2002 ، ص ص 51-54.

1- التشفير

1-1 تعريفه:

عملية الحفاظ على سرية المعلومات باستخدام برامج لها القدرة على تحويل وترجمة تلك المعلومات إلى رموز بحيث إذا ما تم الوصول إليها من أشخاص غير مخول لهم بذلك لن يستطيعوا فهم أي شيء لأن ما يظهر لهم هو خليط من الرموز والأرقام غير مفهومة، وهي طريقة عملية لحماية المعلومات التي تنقل من خلال شبكات الاتصال[1].

1-2 أنواعه :

ينقسم التشفير الإلكتروني إلي:[2]

-**التشفير المتماثل (المفتاح السري)**: يتم باستخدام مفتاح واحد، على أن يقوم المرسل بإرسال الرسالة إلى المرسل إليه مشفرة، ثم يرسل المفتاح باستخدام وسائل مؤمنة، من أجل فك رموز الرسالة.

الشكل رقم(03): عملية التشفير المتماثل

المصدر:محمد نور برهان، عز الدين الخطاب، **التجارة الإلكترونية**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2017 ص270.

[1]- ندى بدر جراح، **تقنيات التشفير في التبادل التجاري الإلكتروني**، مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية، العراق،المجلد 7، العدد 14، 2009، ص 194.

[2]- دغنوش العطرة، **استخدام شبكة الأنترنت كأداة لتقييم الخدمات البنكية وأثرها على الأداء البنكي –حالة البنوك الجزائرية–**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة محمد خيضر ،بسكرة، الجزائر، 2016 -2017 ، ص 66.

-**التشفير اللامتماثل (المفتاح العام)**: يتطلب هذا النوع مفتاحين أساسيين أحدهما مفتاح عام يتوفر لدى الطرفين (المرسل والمرسل إليه في التشفير)، ويستخدم في التشفير فقط، ومفتاح خاص بكل طرف على حدا لفك شفرة المعاملات والرسائل، وبالتالي العملية مؤمنة إلا أنها تستغرق وقت وجهد.

1-3 مستويات التشفير:

تتضمن وثيقة خصوصية المعلومات والبيانات مستويات عدة يتم التشفير بناءا عليها: [1]

-تشفير وصلات الاتصال: يتم تشفير كل المعلومات التي تجتاز ممر الاتصال عند نقطة الإرسال، وعندما تصل إلى نقطة الاستقبال يتم حل الشفرة، من نماذج تطبيقاته ما يسمى الشبكات الخاصة المؤمنة.

-تشفير مستوى التصفح: هنا يتم تشفير البيانات التي يتم تداولها بين برنامج تصفح البيانات وبين مقر المعلومات الذي يتم تصفحه ومن تطبيقات هذا النظام نجد نظام SSL ونظام SHTTP .

-مستوى التطبيق المستخدم في تنفيذ المعاملة الإلكترونية: يستخدم تطبيق خاص لتشفير البيانات ويتم استخدامه في التشفير الجزئي من تطبيقاته نظامSET.

1-4 آلية استخدام التشفير:

تتم عملية التشفير بصورة عملية للمرسل والمرسل إليه من خلال مرحلتين:[2]

- **المرحلة الأولى** – الاتفاق بين المرسل والمرسل إليه على أدوات التشفير-: حيث يتضمن الاتفاق تحديد مجموعة الخورزميات (وهي عبارة عن مجموعة من الخطوات الرياضية والمنطقية والمتسلسلة اللازمة لحل مشكلة ما) التي تستخدم لحماية البيانات المتبادلة والموافقة كذلك على مجموعة مفاتيح التشفير، وأيضا الوسيلة التي تمكن المرسل مثلا البنك من التحقق من شخصية العميل والعكس.

- **المرحلة الثانية** وهي مرحلة نقل البيانات: بمجرد الانتهاء من المرحلة الأولى وإبرام الاتفاق بين البنك والعميل مثلا، يتم استخدام هذه الأدوات والبرامج المخصصة لذلك على حاسوب كل من المرسل ومتلقي المعلومة

---

[1] – العاني إيمان، **البنوك التجارية وتحديات التجارة الإلكترونية** ، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص بنوك أمينات، جامعة منتوري – قسنطينة- الجزائر،2006، 2007، ص 106.

[2] – حوالف عبد الصمد، **دور التوقيع والتصديق الإلكتروني في تأمين وسائل الدفع الإلكتروني**، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، الكويت، العدد 3، سبتمبر 2017،ص ص371/ 372 ، على الموقع https://journal.kilaw.edu.kw/wp-content/uploads/2017 ،تاريخ الإطلاع 2017/11/12.

أو البيانات ونقلها بينهما في صورة سلسلة من السجلات المؤمنة، حيث يحمل كل سجل منها رقما سريا معينا وعندما تصل الرسالة يتم تجميع هذه الأجزاء من خلال أدوات فك الشفرة.

1-5 أهمية التشفير:

عن طريق هذه التقنية يمكننا التغلب وتجاوز الكثير من المخاطر، إذ بواسطته يتم تجنب:[1]

-الاطلاع على المعلومات المحظورة(السرية) والشخصية؛

-محاولة تعديل البيانات المنقولة بالشبكة؛

-إعادة توجيه البيانات إلى جهة أخرى؛

-تغيير محتويات الرسائل المتبادلة،

-تغيير كلمات السر الخاصة بالمستفيدين؛

-انتحال شخصية المستخدم الحقيقي؛

2- التوقيع الإلكتروني

2-1 تعريفه

هو شهادة رقمية تحتوي على بصمة إلكترونية للشخص الموقع، توضع على وثيقة تؤكد منشأها وهوية من وقع عليها، ويتم الحصول على الشهادة من إحدى الهيئات المعروفة دوليا وذلك مقابل رسوم معينة، حيث تراجع هذه الهيئات الأوراق الرسمية التي يقدمها طالب التوقيع وتصدر الشهادة[2].

وهو أيضا شهادة رقمية تستخدم في إرسال أي وثيقة أو عقد تجاري أو تعهد أو قرار، وهو مكون من أحرف أو أرقام أو رموز أو صوت أو نظام معالجة إلكتروني[1].

---

[1]- عبد الرؤوف دبابش، ذبيح هشام، **وسائل الدفع ما بين الحماية التقنية والقانونية للمستهلك الإلكتروني**، مجلة الإجتهاد القضائي ، مخبر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، جامعة محمد خيضر بسكرة،الجزائر، المجلد9، العدد 14، أفريل 2017، ص 108.

[2]- لوصيف عمار، **مرجع سبق ذكره**، ص 54.

واللجوء إلى التوقيع الإلكتروني يرفع من مستوى الأمن والخصوصية للمتعاملين على شبكة الأنترنت، حيث يضمن سرية المعلومات كما يسمح التوقيع الإلكتروني بإبرام صفقات عن بعد وتسهيل التعاملات دون ضياع الوقت والمال.

2-2 الخطوات المتبعة في التوقيع الإلكتروني:

ويتم اعتماده عبر الخطوات التالية[2]:

-الاتفاق مع شركة متخصصة في اعتماد التوقيع الإلكتروني وتوثيقه.

- يتم إصدار شهادة من شركة الاعتماد.

- من تلك اللحظة يعد التوقيع رسميا ويبدأ العمل به، وله نفس قوة التوقيع على الورق.

2-3 أشكال التوقيع الإلكتروني:[3]

أ- التوقيع باستخدام القلم الإلكتروني: ومعناه نقل التوقيع الإلكتروني المكتوب بخط اليد على المحرر إلى الملف المراد نقل هذا المحرر إليه باستخدام جهاز الماسح الضوئي وعليه ينقل المحرر موقعا عليه من صاحبه إلى شخص آخر باستخدام شبكة الأنترنت، ويمر استخدام القلم الإلكتروني للتوقيع بالمراحل التالية:[4]

- يقوم العميل بإدخال بياناته ويوقع عليها باستعمال القلم الإلكتروني على شاشة الحاسب الآلي.
- يلتقط البرنامج هذا التوقيع ويقوم بقياس خصائصه المميزة كالحجم والشكل والإلتواءات.
- بعد دراسة خصائص التوقيع يقوم البرنامج بحفظه وتخزينه.
- عند استخدام التوقيع يتم التأكد من صحته من خلال مقارنة البرنامج للخصائص البيولوجية للتوقيع الموجود مع التوقيع المخزن ، فيقرر الكمبيوتر إذا كان التوقيع صحيح أم لا، وإذا حدث أي تغيير في محتويات التوقيع تظهر رسالة تحذير.

---

[1] – غسان فاروق غندور، علي كنعان، **طرائق السداد الإلكتروني وأهميتها في تسوية المدفوعات بين الأطراف المتبادلة**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية كلية الاقتصاد ، سوريا، المجلد 28، العدد 1، 2012، ص 581،على الموقع:
http://www.damascusuniversity.edu.sy/mag/law/images/stories/1-2012/a/571-590.pdf، تاريخ الإطلاع 2017/11/3

[2] – **نفس المرجع السابق** ،ص 581.

[3] – منير محمد الجنبهي ممدوح محمد الجنبيهي، **البنوك الإلكترونية**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2006، ص ص 75، 77.

[4] – سمية دمشن، **مرجع سبق ذكره**، ص 87.

إلا أن هذا النوع يواجه الكثير من المعوقات تتمثل في عدم الثقة حيث يمكن للمستقبل أن يحتفظ بهذا التوقيع الموجود على المحرر الذي استقبله عن طريق شبكة الأنترنت عبر جهاز الماسح الضوئي ووضعه على أي مستند آخر لديه دون وجود أي طريقة يمكن من خلالها التأكد من أن صاحب هذا التوقيع هو الذي وضعه على المستند وقام بإرساله إلى هذا الشخص، وعليه فإن تلك الطريقة من سلبياتها انعدام الثقة، وهذا ما يضعف الثقة في المحررات الموقع عليها إلكترونيا وبالتالي يقلل من حجية التوقيع الإلكتروني.

ب- التوقيع الشخصي.

ما يعنى أنه يتم تعيين الخواص الذاتية للعين مثلا عن طريق أخذ صورة دقيقة لها وتخزينها في الحاسب الآلي لمنع أي استخدام من أي شخص آخر بخلاف الشخص المخزنة الخواص الذاتية لعينه.

ونفس الشيء بالنسبة لبصمة الأصابع أو خواص اليد البشرية أو نبرة الصوت أو التوقيع الشخصي ففي كل حالة يتم أخذ صورة دقيقة ومحددة وتخزينها في الحاسب الآلي بحيث لا يسمح لأي شخص عادي بالدخول لهذا الحاسب واستخدام ما فيه من معلومات وبيانات إلا لهؤلاء الذين يتم التحقق من مطابقتهم لما تم تخزينه على الحاسب الآلي سواء من بصمة الأصابع أو خواص اليد البشرية أو نبرة الصوت أو التوقيع الشخصي أو خواص العين أما إذا ما تبين أنه يوجد أي اختلاف مهما كان بسيطا فلا يتم السماح لهم بالدخول على هذا الحاسب وتلك الطريقة تعد من أهم الطرق التي تحقق الأمان للحسابات لأنها لا تسمح بالدخول لمن هم غير مسموح لهم بالدخول.

ج- التوقيع الرقمي:

وتعنى منظومة بيانات في صورة مشفرة بحيث يكون بإمكان المرسل إليه التأكد من مصدرها ومضمونها وأكثرها شيوعا التوقيعات الرقمية القائمة على ترميز المفاتيح العمومية(Public keys) ، والمفاتيح الخاصة (Privat keys) حيث تسمح المفاتيح العامة لكل من يهتم بقراءة الرسالة دون أن يستطيع إدخال أي تعديل عليها فإذا ما وافق على مضمونها وأراد إبداء قبول بشأنها وضع توقيعه عليها من خلال مفتاحه الخاص وعليه تعود تلك الرسالة إلى مرسلها بالتوقيع.

يستخدم التوقيع الرقمي للمصادقة على صحة مضمون الملف الموقع عليه والذي يسمى عادة الرسالة، يمكن أن تكون هذه الرسالة على شكل بريد إلكتروني أو عقد معين أو حتى رسالة معقدة، وهو يستخدم لخلق نوع من

الأساس للمفتاح العام بحيث يكون هذا المفتاح للمستخدم مرتبط بوثيقة وهوية رقمية محددة تصدرها سلطة معينة وبالتالي فإنه من خلال هذه العملية ترتبط بشكل وثيق بمعلومات خاصة عن المستخدم (الاسم، العنوان، رقم الهاتف) بمفتاح عام ، فيصبح هذا المفتاح نوع من أنواع التعريف أو الهوية الخاصة للمستخدم[1].

3- البصمة الإلكترونية

رغم أن التشفير يمنع المتطفلين من الإطلاع على محتويات الرسالة إلا أنه لا يمنع المخربين من العبث بها أي أن التشفير لا يضمن سلامة الرسالة من هنا ظهرت الحاجة إلى البصمة الإلكترونية.

3-1 تعريفها:

عبارة عن بيانات رقمية غير مكررة وتكون خاصة بالشخص وفي نفس الوقت تكون هذه البيانات مشفرة بحيث لا يمكن قراءتها، ويمكن إضافة هذه المعلومات لصفحة الويب أو البريد الصادر منه إذ لا يستطيع أحد قراءة محتوياتها إلا من لديه شهادة مماثلة وتقوم عدد من الشركات بإصدار تلك الشهادات بمقابل بسيط، ويتم توقيع الشهادة من قبل موقع التصديق[2].

3-2مهام جهات التصديق الإلكتروني:

يمكن تلخيص المهام التي يقوم بها مزود خدمات التصديق الإلكتروني في النقاط التالية:[3]

أ- التحقق من هوية الشخص الموقع: إن أهم التزام يقع على عاتق جهات التصديق هو تحديد هوية المتعاملين في التعاملات الإلكترونية وتحديد أهليتهم في التعاقد والتعامل.

ب- إثبات مضمون التبادل الإلكتروني: تتولى جهة التوثيق التحقق من مضمون التبادل الإلكتروني بين الأطراف وسلامته وجديته وبعده من الغش والخداع، فضلا عن إثبات مضمونه، وتجنب حدوث أي غش تجاه المتعاملين بالأنترنت.

---

[1]- سلوى عبد الجبار عبد القادر، **أثر استخدام التوقيع الرقمي في العمليات المصرفية الإلكترونية**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد، العدد 22، الفصل الأول لسنة 2013، ص 323 على الموقع https://www.iasj.net/iasj/download/3fc8d7b4a4b51c40، تاريخ الإطلاع 2017/11/3

[2] - عبد الرحيم وهيبة، ، **إحلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالإلكترونية دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم التسيير تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص 66.

[3]- حوالف عبد الصمد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص379، 380 .

ج– تعقب المواقع التجارية الإلكترونية: وذلك عن طريق التحري عنها وعن جديتها ومصداقيتها، وإذا تبين لها عدم أمن أحد هذه المواقع فإنها تقوم بتوجيه رسالة تحذيرية إلى المتعاملين معها توضح فيها عدم مصداقية هذه المواقع.

د– إصدار المفاتيح الإلكترونية: تتولى هذه الجهات إصدار المفاتيح الإلكترونية، سواء المفتاح العام الذي من خلاله يتم تشفير المعاملات الإلكترونية، أو المفتاح الخاص الذي يتم بواسطته فك هذا التشفير، وبالتالي تضمن هذه الجهات أن المفتاح العام هو المناظر حيث يقوم طالب التوثيق بتقديم البيانات اللازمة إلى جهة التوثيق ثم يتم إصدار المفتاح الخاص إلا من جهاز حاسب آلي واحد فقط، وذلك حتى يتم التأكد من أن التوقيع الرقمي صادر من صاحبه لذا يتعين على الموقع بالمفتاح الخاص أن يحتفظ به سريا ولا يطلع عليه أحد، أما المفتاح العام فتحتفظ به عادة جهات التوثيق، حيث تقوم بإرساله بالبريد الإلكتروني إلى كل من يرغب في التعامل مع صاحب التوقيع الإلكتروني، وبذلك يمكن التحقق من صحة التوقيع، ويجب على جهة التوثيق أن تنقل التوقيع الإلكتروني بمفتاحه الخاص بطريقة آمنة موثوق بها دون احتفاظ بصورة من التوقيع بمفتاحه الخاص.

ثانيا– أمن المعاملات الإلكترونية

هناك مجموعة من الطرق التي تبعها المؤسسة لأمن معلوماتها من المخاطر التي تنجر عن التعامل بالدفع الإلكتروني منها:

1– استخدام تكنولوجيا الجدران النارية: جدران الحماية

وهي عبارة عن مجموعة برمجيات وأجهزة تفصل بين شبكة المعلومات والأنظمة الداخلية للبنك وبين الأنترنت وتقوم بمراقبة كافة البيانات الإلكترونية المارة من وإلى الشبكة الداخلية للبنك وذلك لمنع أية محاولة للدخول الإلكتروني غير مصرح به.

يقوم البنك بربط فروعه المتعددة بشبكة واحدة بقصد تسهيل تبادل المعلومات والبيانات بين جميع الفروع وتسمى هذه الشبكة بالشبكة الداخلية الخاصة ويمكن أن يقوم البنك بإنشاء شبكة افتراضية(VPN) * وهي عبارة عن قناة اتصال مشفرة تقام من خلال شبكة آمنة مثلا وتكون هذه الشبكة الافتراضية في العادة رابطة بين شبكتين أو موقعين لتشفير جميع الرسائل المتبادلة بينها، وإذا أراد البنك الدخول لشبكة الأنترنت فإنه يربط شبكته

* - **VPN** : Virtual Prive Network

الخاصة بالأنترنت، لكن ذلك يؤدي إلى جعل موقع البنك عرضة للمقتحمين، الشيء الذي دفع البنوك إلى استخدام أنظمة خاصة لحماية الشبكة الداخلية وشبكة الأنترنت، هذا الحاجز يصطلح على تسميته بجدار الحماية أو الجدار الناري[1].

وبشكل عام فإن جدران الحماية تمنع دخول الأخطاء القادمة من شبكة الأنترنت إلى الشبكة الداخلية الخاصة بالمؤسسة البنكية.

2**– الشهادات الرقمية:** وهي بمثابة مكافئ للبطاقة التقليدية لتعريف الهوية، وهي عبارة عن " وثائق إلكترونية تثبت هوية المستخدمين عبر شبكة الأنترنت ويتولى إصدار هذه الشهادات جهة موثوقة فيها تسمي سلطة إصدار الشهادات"[2] (أنظر الملحق رقم(01).

تحتوي كل شهادة رقمية يتم إصدارها على معلومات مهمة تتعلق بمالكها وبالسلطة التي أصدرت هذه الشهادة التي قامت هيئة المواصفات القياسية *ISO بتحديدها وفقا للمعيار X-509 كالآتي: [3]

-بيانات عن المرسل تحدد هويته.

-نسخة من المفتاح العام للمرسل.

-رقم تسلسلي للشهادة وتاريخ انتهاء صلاحيتها.

-التوقيع الرقمي للمرسل.

3- بروتوكول الطبقات الأمنية:* *(SSL)

أدخل بروتوكول الطبقات الآمنة من طرف شركة (Netscape communications croup) *** فهو

---

[1]- محمود محمد أبو فروة، **الخدمات البنكية عبر الإنترنت**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص ص 93، 94.

[2]- خضر مصباح سماعيل الطيطي، **إدارة المعرفة – التحديات والتقنيات والحلول–**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ص 259.

* **- ISO** : International Organization for Standardization

[3] - سمية دميش ،**مرجع سبق ذكره**، ص ص 88 ، 89.

* *-**SSL** : Secure sockets layer

***- Netscape communications croup، هي شركة أمريكية متخصصة في خدمات الكمبيوتر.

أيضا مصمم لأغراض ضمان إجراء عمليات آمنة، غير أنه يسمح فقط بمعرفة هوية البائع دون المشتري[1] وهو برنامج به بروتوكول تشفير متخصص لنقل البيانات والمعلومات المشفرة بين جهازين عبر شبكة الأنترنت بطريقة آمنة بحيث لا يمكن لأي شخص قراءتها غير المرسل والمستقبل، وفي نفس الوقت تكون قوة التشفير فيها قوية ويصعب فكها، ويقوم هذا البرنامج بربط المتصفح الموجود على حاسوب المستخدم (المشتري) بالحاسوب المزود (الخادم) الخاص بالموقع المراد الشراء منه، وهذا طبعا إذا كان الحاسوب الخادم مزود بهذه التقنية، ويقوم هذا البرنامج بتشفير أي معلومة صادرة من ذلك المتصفح وصولا إلى الحاسوب الخادم الخاص بالموقع باستخدام بروتوكول التحكم في نقل البيانات وبروتوكول الأنترنت الذي يعرف بـ TCP / IP .

4- بروتوكول الصفقة الإلكترونية الآمنة: (SET)

تم تطوير نظام المعاملات الإلكترونية الآمنة (SET *) بالتعاون مع أكبر شركات الائتمان العالمية وهي شركة (VISA) وماستر كارد وذلك لغرض تأمين المعاملات المالية على شبكة الأنترنت باستخدام بطاقات الائتمان ويمثل عملاؤها معا أكثر من 800 مليون عميل، كما انضمت أمريكا إكسبرس لهذا التحالف ليصبح بذلك أكبر تحالف موجود لتأمين المعاملات إلكترونيا.

هذا التعاون ظهر بعد صراع شديد بين الشركتين حيث تعاونت شركة ماستر كارد مع شركة IBS وشركة Netscape لبناء نظام خاص لتشفير بروتوكول الدفع تحت اسم SEPP(Secure encryptions payement Protocol) ، بينما قامت شركة فيزا بالتعاون مع شركة مكروسوفت في بناء نظام آخر باسم تكنولوجيا تأمين المعاملات STT(Secure transaction technology) ، وفي عام 1996 صدر نظام جديد مشترك للمعاملات الإلكترونية الآمنة وأصبح النظام الآمن الأول المقرر بواسطة شركات الائتمان لاستخدام بطاقات الائتمان في تنفيذ العمليات التجارية[2].

يسمح بروتوكول الـ (SET) معرفة أطراف التبادل من خلال تبادل التوقيعات الإلكترونية، حتى أنه أضحى يعتبر بمثابة الحكم في أغلب عمليات الدفع التي تجرى عبر الأنترنت، غير أن الاستفادة من المزايا تقتضي وصل

---

[1]- رحيم حسين،هواري معراج ، مداخلة بعنوان " **الصيرفة الإلكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية**" مقدمة ضمن الملتقى **المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الإقتصادية- واقع وتحديات**-،كلية العلوم الاقتصادية جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 14-15 ديسمبر 2004 ، ص326.

* - **SET** : Secure Electronique transaction

[2]- رأفت رضوان، **مرجع سبق ذكره**، ص 95.

قارئ البطاقات بجهاز الكمبيوتر، ويتم من خلاله التأكد من الرقم السري المخزن في البطاقة، ولا يمكن للبائع أن يقرأ رقم البطاقة لأنه مشفر، حيث يتم قرأته فقط من طرف المؤسسة المالية التي تتولى تنفيذ العملية المالية[1].

باختصار فإن صفقة السداد وفقا لـ (SET) المحمية تعمل كالآتي:[2]

-يقوم المتسوق بالشراء من التاجر الذي يتبع موصفات (SET) وباستخدام محفظة إلكترونية ويبعث المستخدم معلومات مالية مشفرة من المحفظة مع شهاداته الرقمية.

-يتم تحويل صفقة (SET) المشفرة إلى مركز معالجة بطاقة السداد والذي يفك شفرة الصفقة ويتم تنفيذها وفي نفس الوقت فإن سلطة الاعتماد تعتمد الشهادة الرقمية باعتبار أنها مملوكة للمرسل.

-وأخيرا يتلقى التاجر إعلانا من البنك بالموافقة على الصفقة، بعدها يحمل حساب بطاقة سداد المستهلك بقيمة الصفقة.

-يقوم التاجر بعمل قسيمة البضاعة ويضيف قيمة الصفقة إلي مجموع صفقات بطاقة السداد التي حولت أخيرا إلى بنك التاجر لإيداعها.

[1] – عبد الرؤوف دبابشن، **مرجع سبق ذكره** ، ص 109.

[2] – طارق عبد العال، **التجارة الإلكترونية المفاهيم – التجارب – التحديات الأبعاد التكنولوجية والملية والتسويقية والقانونية**، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص ص 134، 135.

الشكل رقم(04): مراحل استخدام نظام بروتوكول الحركات المالية الآمنة

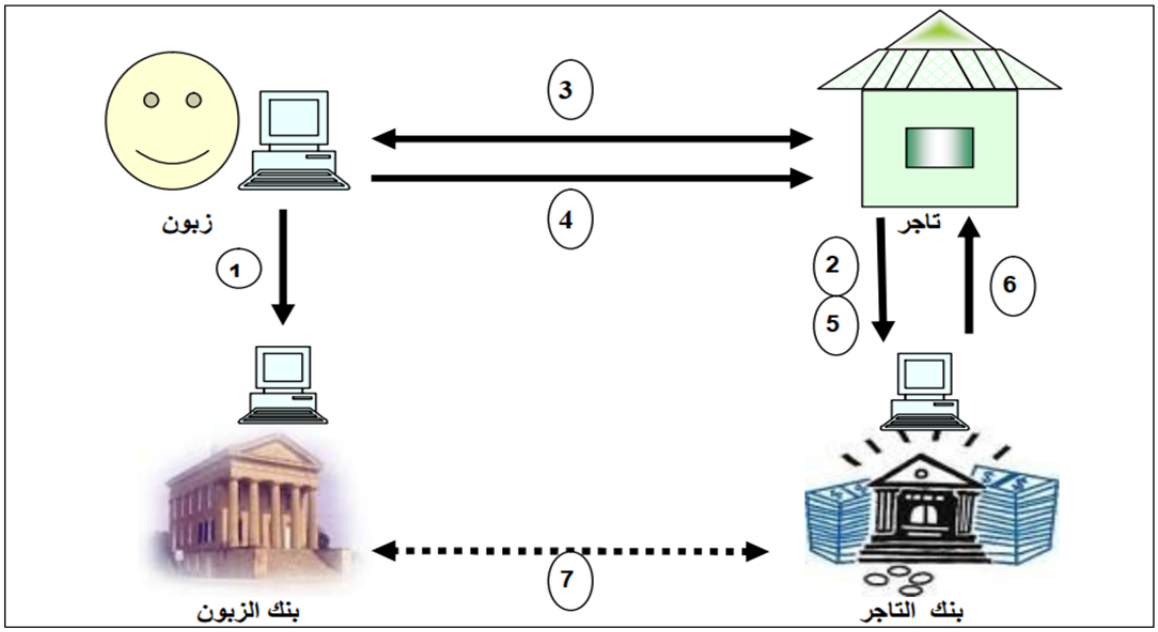

المصدر: جمال مزغيش، **التجارة الإلكترونية على شبكة الأنترنت دراسة حالة توجه المؤسسات الجزائرية نحو التجارة الإلكترونية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2002، ص 101.

المطلب الثالث: الرقابة على وسائل الدفع الإلكتروني

للتغلب على العيوب الناتجة عن استعمال وسائل الدفع الإلكتروني يجب على كل من الأطراف المتعامل بها (البنك وحامل البطاقة ، التاجر) تحمل المسؤولية واتخاذ الإجراءات اللازمة لتفادي المخاطر.

أولا– الإجراءات المتخذة من طرف البنك المصدر

وتتمثل أهم الإجراءات المتخذة من طرف البنك المصدر فيما يلي: [1]

–حسن اختيار العملاء الذين يقرر البنك إصدار البطاقات لهم من خلال وضع معايير لدارسة حالة العميل والاستعلام عنه من المراجع الائتمانية والمهنية لهم ومن الوثائق المقدمة منهم والتأكد من صحتها.

–تحديد الحد الأقصى المسموح بحماية البطاقة به، بموجب البطاقة شهريا أو أسبوعيا بما يتناسب مع قدراتهم المالية والبطاقات الأخرى الممنوحة للعميل من نفس البنك أو البنوك الأخرى.

[1]– محمود سحنون، **النظام المصرفي بين النقود الورقية والنقود الآلية** ، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، الجزائر،المجلد 3، العدد04، 2003، ص 66.

-التسويق المناسب للبطاقة من خلال الترويج الشخصي والإعلانات والدعاية.

-حسن اختيار العاملين في قسم البطاقات ممن تتوفر فيهم الكفاءة المهنية والشخصية السليمة وإعدادهم من خلال برامج تدريبية ومتابعة التأهيل بصورة مستمرة.

-متابعة حركة سداد العملاء والمتابعة المستمرة للتاجر والتأكد من التزاماتهم ببنود وشروط الإنفاق الموقع معهم لحل أي مشاكل تواجههم بصفة فورية.

-إمداد التاجر بالأدوات اللازمة لاستعمال البطاقة.

-المعالجة المحاسبية السليمة للعمليات المالية المتعلقة بالبطاقات والاحتفاظ بالمستندات وتوفير مختلف الأجهزة الإلكترونية ووسائل التحكم في استعمالها من طرف موظفي البنك.

-نشر قائمة المعارضات (البطاقة المسروقة والضائعة) لدى التاجر أو البنوك.

-توفير نظام رقابة قادر على تفادي الديون المعدومة ومحاولة البنك لنشر الوعي المصرفي عن طريق إعطاء المعلومات الخاصة باستعمال البطاقات البنكية.

ثانيا- الإجراءات المتخذة من طرف حامل البطاقة من بينها:[1]

-المحافظة على البطاقة من الضياع.

-الإبلاغ عن فقدان البطاقة واستعمالها في الأغراض المخصصة لها وعدم تجاوز الحد الأقصى.

-إبلاغ البنك المصدر عن التجار الذين يرفضون قبول البطاقة أو الذين يبيعون بسعر أعلى بموجب البطاقة.

-الاحتفاظ بصورة القسائم التي يشترى بموجبها لمراجعتها مع كشف الحساب الذي يصله من طرف البنك.

-اليقظة عند تسجيل التاجر بيانات البطاقة على الإشعارات وعند كتابة المبلغ قبل التوقيع عليها.

- سرعة الرد على البنك المصدر والمبادرة بتغطية الحساب الجاري إذا وصل للحد الأدنى أو السداد المطلوب.

-يجب أن يدفع حامل البطاقة كل حسابه خلال 21 يوم لكي يتاح للبنك فرصة أخذ الفوائد على الرصيد المتبقي.

[1]- عبد الفتاح بيومي الحجازي، **مرجع سبق ذكره**، ص 162.

ثالثا–الإجراءات المتخذة من طرف التاجر

تتمثل أهم الإجراءات فيما يلي:[1]

–التحقق من صحة البطاقة وأن مقدمها هو صاحبها.

–التحقق من أن مبلغ العملية لا يتجاوز الحد الأقصى للمرة الواحدة والحصول على التفويض المطلوب في حالة التجاوز، عند الشك عليه الاتصال بالبنك المصدر والتأكد من خلال الآلية الإلكترونية بعدم تجاوز الحد الأقصى.

–التقيد بمواعيد إرسال إشعار البيع في المواعيد المحددة في التعاقد.

[1]– طارق عبد العال ، **مرجع سبق ذكره**، ص 131.

خلاصة :

ساهمت العديد من العوامل في تطور وسائل الدفع حيث كانت البداية الأولى من مرحلة المقايضة ثم انتقالا إلى النقود بمختلف أشكالها بدأ بالنقود السلعية وصولا إلى النقود الائتمانية، إلا أن هذه الوسائل لم تخلو من عيوب لذا استوجب البحث عن وسائل دفع أخرى لتجنب الوقوع في العيوب التي تميزت بها الوسائل السالفة الذكر، ومع ثورة التكنولوجيا والتوجه نحو التجارة الإلكترونية ظهرت وسائل دفع إلكترونية تعتمد على التقنية والتكنولوجيا في التعامل من بينها البطاقات البنكية، البطاقات الذكية، النقود الإلكترونية وغيرها، حيث تميزت هذه الوسائل الإلكترونية بمزايا عديدة سواء بالنسبة لحاملها أو للتجار أو لمصدرها.

ومن أجل التعامل بوسائل الدفع الإلكترونية استوجب وجود وسائط أو قنوات لتوزيع وهي الصراف الآلي الهاتف المصرفي، بنوك الأنترنت وغيره، كل هذا من أجل تسهيل التعامل بهذه الوسائل.

ورغم المزايا العديدة التي توفرها وسائل الدفع الإلكترونية ، إلا أنها في نفس الوقت محفوفة بالعديد من المخاطر، كون هناك ارتباط وثيق بين العمليات الإلكترونية وأمن المعلومات التي قد تؤدي إلى العبث في أرصدة العملاء ذاتها، وعمليات القرصنة واختراق أنظمة التشفير وانتشار المواقع المزورة كل هذا أحدث نوع من التخوف في استعمال هذه الوسائل، لذلك وجب استحداث طرق أكثر أمانا للتصدي لهذه المخاطر ، من خلال تكثيف الجهود من أجل انتشار هذه الوسائل من خلال توفير التنظيمات والقوانين لمواجهة المستجدات الحاصلة في هذا المجال على توفير درجة قصوى من الأمان والضمان والسرية وكذا برامج حماية وتأمين فعالة ضد مخاطر وسائل الدفع الإلكترونية والمعاملات الإلكترونية.

الفصل الثالث:

الإطار الفني

والمؤسساتي للدفع

الإلكتروني في الجزائر

تمهيد

تعتبر المنظومة المالية الركيزة الأساسية التي يقوم عليها اقتصاد أي دولة في العالم، حيث نجد اهتماما كبيرا وواسعا بهذا القطاع في دول العالم بالتوجه إلى الرقمنة من خلال الاعتماد بدرجة كبيرة على التطور في تكنولوجيا المعلومات والاتصال للانتقال إلى اقتصاد المعرفة ومن ثم الاقتصاد الرقمي، حيث توجهت البنوك والمؤسسات المالية لتطوير وسائل الدفع تتماشى مع التطور الذي تعرفه تكنولوجيا المعلومات.

لقد بذلت الجزائر جهودا في سبيل إصلاح قطاعها المالي وفق استراتيجيات جديدة تركز على المعاملات المصرفية الإلكترونية ووسائل الدفع الإلكترونية، حيث شهدت البنوك الجزائرية جملة من الإصلاحات منذ الاستقلال، وتسعى في الآونة الأخيرة إلى تطوير أنظمة ووسائل الدفع من أجل مواكبة التطورات الحاصلة، بما يتوافق وسلم التطور العالمي بدءا بالبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال ثم الإطار التنظيمي والقانوني وصولا إلى تطوير النظم المصرفية وتوفير أفضل الخدمات للزبائن.

المبحث الأول: الجهود المبذولة لتطوير أنظمة ووسائل الدفع في الجزائر

أخذت المنظومة البنكية الجزء الأكبر من الإصلاحات التي عرفتها الجزائر بعد الاستقلال، حيث كان قانون النقد والقرض بداية الانفتاح نحو اقتصاد السوق، وفي سنة 2013 أطلقت الجزائر مشروع الحكومة الإلكترونية وكان من بين الخطط الموضوعة مشروع تطوير وعصرنة البنوك الجزائرية من خلال الخدمات البنكية المقدمة بما في ذلك وسائل الدفع، والسعي لاندماج التطورات التكنولوجية في نشاط البنوك الجزائرية.

المطلب الأول: دوافع تطوير أنظمة ووسائل الدفع في الجزائر

تمثل جودة الخدمات البنكية أحد العناصر المحددة للقدرة التنافسية للبنوك في السوق المحلية والأجنبية حيث أصبح لزاما على البنوك الجزائرية زيادة الاهتمام بجودة ما تقدمه من خدمات في ظل التغيرات التي تشهدها البيئة المصرفية العالمية، فحتمية الارتقاء بالبنوك الجزائرية نحو التطور المصرفي الدولي له مبرراته.

أولا– دوافع دولية

تتمثل في ظاهرة العولمة المالية وهي الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال ومن ثم أخذت تتدفق عبر الحدود إلى الأسواق العالمية، والتي أدت إلى تكامل و ارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي [1].

تقوم العولمة المالية في ظل سوق بنكية مفتوحة على الرفع من حدة المنافسة التي تؤدي إلى تحسين الخدمات وتنويعها ورفع كفاءة أداء البنوك للوصول إلى المستويات العالمية، غير أنه تكون في بعض الأحيان منافسة غير متكافئة بين البنوك المحلية و البنوك الأجنبية بسبب عدم تأهيل البنوك المحلية.

ومن التداعيات المختلفة لظاهرة العولمة على البنوك نذكر:[2]

1– تقديم خدمات بنكية عبر الحدود: حيث في الوقت الحالي تقدم معظم البنوك خدمات بنكية دولية أو ما يعرف بالخدمات عبر الحدود، وهي قيام بنك في دولة ما بتوفير خدمات بنكية متنوعة إلى عملاء له مقيمين في دولة أخرى.

[1]– صالح مفتاح، **العولمة المالية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد2، العدد2، جوان 2002، ص 206.
[2]– عبد الرحيم وهيبة، **مرجع سبق ذكره**، ص 108.

2- عولمة آلات الصرف: تعمل غالبية البنوك العالمية بربط آلات الصرف بشبكة الآلات العالمية لتقديم الخدمات المصرفية الدولية باستخدام الأقمار الصناعية كوسائط للاتصال، بحيث يمكن لأي عميل في الخارج أن يتعامل مع تلك الآلات في الدول المتواجد بها سواء خصم أو إيداع في حسابه الجاري لدى البنك المحلي.

3- تبني البنوك المعايير العالمية للجودة: من بين التحديات التي تواجه البنوك في ظل العولمة المالية تبني المعايير العالمية في خدماتها المصرفية، وفي نمط تعاملاتها مع العملاء، و هذا ما يعني ضرورة قيام البنوك المحلية بأقصى الجهود لتحسين منتجاتها ووضعها في الصف العالمي.

4-التوجه إلى البنوك الشاملة: البنوك الشاملة هي بنوك تقوم على تنويع مصادر التمويل وتعبئة أكبر قدر من المدخرات من كافة القطاعات بهدف استقرار و زيادة حركة الودائع و انخفاض في المخاطر[1].

5- ظاهرة البنوك الإلكترونية: تقدم البنوك الإلكترونية خدمات بنكية على مدار اليوم وبدون انقطاع، وحتى أيام العطل، و من أي مكان.

6-الاندماج المصرفي: هو عملية مالية التي تؤدي إلى الاستحواذ على بنك أو أكثر بواسطة مؤسسة مصرفية أخرى، حيث قد يتخلى البنك المندمج عن اسمه و ينطوي تحت المؤسسة المصرفية التي قامت بعملية الدمج، وهي أيضا الانتقال من وضع تنافسي معين إلى وضع تنافسي أفضل.

ثانيا- دوافع داخلية

أما داخليا فمن بين الأسباب التي دفعها لضرورة التحديث، لعل أهمها ما يلي:[2]

1-**ضعف كفاءة أنظمة المدفوعات:** تتميز أنظمة المدفوعات في الجزائر بالأسلوب التقليدي المعمول به في إتمام عملية المقاصة والمعتمد في فحص ومعالجة أدوات القرض من خلال سجل المقاصة، مما يؤدي إلى عرقلتها لفترة قد تطول وانعكس ذلك سلبا على المتعاملين مع البنوك بسبب بقاء الشيكات دون مقاصة لفترة من الزمن لكن تم تدارك الموقف بتبني مقاصة إلكترونية ابتداء من سنة 2006.

[1]-عبد القادر شارف، **البنوك الشاملة والأدوار الجديدة في ظل العولمة المصرفية مع الإشارة إلى حالة الجزائر**،مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 1، العدد 3، 2007، ص 5.

[2]- عبد الرزاق سلام، **القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة تقييم الأداء ومتطلبات الإصلاح**، رسالة دكتوراه في علوم التسيير فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011- 2012، ص ص 211، 212.

2-**ضعف استخدام التكنولوجيا والرقابة:** يحتاج الجهاز المصرفي الجزائري إلى زيادة مستوى الاستثمار في التكنولوجيا البنكية الحديثة وتطبيق الأنظمة والبرامج العصرية، وذلك حتى يكون قادرا على مواكبة المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية، كما أن استخدام التكنولوجيا يزيد من سرعة التسويات وزيادة الشفافية، إذ يسمح بنشر كافة المعلومات الموجودة فورا، مما يزيد من ثقة المستثمرين بالبنوك، فالمنافسة الدولية تتطلب وجود بيانات قابلة للمقارنة وفق معايير موحدة وهذا يتطلب بدوره جهدا لتطوير قواعد الشفافية ونشر البيانات والقوائم المالية بشكل مناسب لجذب المستثمرين الأجانب.

3-**ضيق السوق النقدي الأولي والثانوي:** يوفر السوق النقدي السيولة اللازمة لتمويل النشاط الاقتصادي وتمكين البنك المركزي من ممارسة دوره في الرقابة على الائتمان والنقود في الاقتصاد، لذلك يحتاج الجهاز البنكي إلى وجود سوق نقدية منظمة ومتطورة لما لها من أهمية بالغة.

المطلب الثاني: خطة عمل مشروع تطوير وتحديث النظام المالي

كان الهدف من مشروع تطوير وتحديث النظام المالي تحقيق الانتقال من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الرقمي في سنة 2013، والوصول إلى تحقيق رقم أعمال بـ 8 مليار دولار من خلال التبادلات التجارية الإلكترونية، أي ما يعادل 8 في المائة من الناتج الداخلي.

وفي إطار هذا المشروع تم وضع خطة عمل من طرف أربع مجموعات تعمل على مستوى البنوك وهذا بحضور مستشاري البنك العالمي من أجل دراسة المشروع، حيث تجتمع هذه المجموعات بطريقة منتظمة على مستوى بنك الجزائر لمناقشة الأعمال المحققة وطريقة العمل، و أطلق عليه (E-ALGERIE) .

أولا- المجموعات المندرجة ضمن المشروع

ويتعلق الأمر بالمجموعات التالية:[1]

1- مجموعة الهندسة الإجمالية: وهي المسؤولة عن المبادلات التي تتم بين البنوك ومركز المقاصة بشكل إلكتروني، بدءا من التجريد المادي للشيك وذلك باستخدام تقنية صورة الشيك، وتكون الأولوية للشيكات ذات

[1]- عبد الرحيم وهيبة، **وسائل الدفع التقليدية – الوضعية والآفاق**-، مجلة الباحث،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، المجلد 9، العدد 9، 2011، ص 44.

المبالغ الكبيرة حيث تتكفل هذه المجموعة بكافة النقاط المتعلقة بتطوير الشيك والمقاصة الإلكترونية والاعتماد على الوسائل الإلكترونية بدلا الورقية.

2-مجموعة وسائل الدفع : تقوم المجموعة بتحليل نوعي لمختلف وسائل الدفع التقليدية بالإضافة إلى السحب من الموزعات الآلية للنقود والدفع بالبطاقة مع محاولة معرفة إيجابيات ومشاكل نظام الدفع من وجهة نظر بنك الجزائر والبنوك التجارية، بالإضافة إلى أن التحليل الكمي لوسائل الدفع يعتمد على التدفقات الحالية والمتوقعة مما يسمح بمعرفة حدود النظام المعلوماتي للبنوك ومعرفة مدى قدرته على إعداد إحصائيات حول حركة وسائل الدفع.

3-المجموعة النقدية يتلخص عملها في دراسة القواعد الرئيسية لوضع نظام بين البنوك حول وسائل الدفع والسحب والبطاقات البنكية و مناقشة العراقيل التي تواجهها، و المواضيع المتعلقة بأنواع البطاقات الوطنية والدولية نوع البطاقة من نوع" EMV "[*]، عمولة البنوك، دراسات السوق وطبيعة بنية البنوك.

4-المجموعة القانونية: وهي المسؤولة عن معالجة حوادث عدم الدفع من جهة والجانب القانوني من خلال النصوص القانونية المنظمة لوسائل الدفع من جهة أخرى، وكذلك الوضعية الحالية لعملية توحيد مختلف وسائل الدفع.

ثانيا-أهداف تطوير نظام الدفع في البنوك الجزائرية

يهدف تحديث وعصرنة نظام المعلومات البنكية والمالية ونظام الدفع إلى تحقيق الأهداف التالية :[1]

1- تكييف أنظمة الدفع والتسويات وكذا التشريعات مع احتياجات المتعاملين، المؤسسات، الإدارات والأفراد لمتطلبات اقتصاد متطور يعتمد على الوسائل الإلكترونية الحديثة.

2-ترشيد وتحسين إجراءات تحصيل الشيكات ووسائل الدفع الأخرى وأنظمة التحويلات المالية.

3-تطوير أنظمة الدفع والتوجه نحو الدفع الإلكتروني الفوري، وكذا تحسين جودة العمليات وتقليص الآجال المتعلقة بمعالجة المعلومات.

[*] - **EMV** : Europay Master Card Visa

[1]- عبد اللطيف بن زيدي، **التطورات العالمية المصرفية ومتطلبات تأهيل النظام المصرفي الجزائري**، مذكرة ماجستير فرع علوم التسيير تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011- 2012، ص ص 145، 146.

4-تطوير وسائل الدفع الإلكترونية كالبطاقات البنكية الخاصة بالسحب والدفع، وتعميم استخدام بطاقات الائتمان لدى الجمهور الواسع.

5-تخفيض تكاليف إدارة أنظمة الدفع وإدارة السيولة والتحكم أكثر في إدارة المخاطر المرتبطة بها.

6-تحسين إجراءات دراسة ملفات القرض وتحصيل وتطوير منتجات بنكية جديدة.

المطلب الثالث: مكونات مشروع تطوير نظام الدفع في الجزائر

جاء مشروع تطوير نظام الدفع لاستكمال مسار الإصلاحات البنكية وإرساء أسس منظومة مصرفية وطنية تتميز بالحداثة والعصرنة لتستطيع مواجهة التحديات والتطورات التي تشهدها البيئة البنكية على المستوى العالمي من جهة، و لتدارك التأخر المسجل في هذا المجال من جهة أخرى، حيث يستوجب القيام بأي مشروع تحديد الأهداف بوضوح ودقة، تحديد آجال مضبوطة للإنجاز، تخصيص الموارد (المالية والبشرية)، توفير بيئة ملائمة تكون محفزة.

أولا-نظام التسوية الإجمالية الفورية*(RTGS)

1- تعريف ومبادئ النظام:

أنشأ بنك الجزائر نظام التسوية الإجمالية الفورية وعرفه في المادة "2" من النظام رقم 05-04 المؤرخ في 13 أكتوبر 2005 ، بأنه نظام للتسوية ما بين البنوك لأمر الدفع المتعلقة بتحويل مبالغ ما بين الحسابات أو سحب مبالغ مرتفعة أو القيام بعمليات الدفع المستعجلة للمشتركين[1].

وهو نظام لتسوية المبالغ الإجمالية في وقت حقيقي ويتم فيه تسيير التحويلات بصفة مستمرة وعلى الفور بدون تأجيل وعلى أساس إجمالي[2].

يقوم بنك الجزائر بالإشراف على النظام وإدارته في إطار وظيفته بنك للبنوك، فهو يمثل النظام الداخلي لبنك الجزائر حيث تعالج تلقائيا جميع العمليات التي تتم بين بنك الجزائر وكذلك العمليات فما بين البنوك.

---

* **-RTGS :** Real time Gross System

[1] -Règlement n=° 05-04 du 13 Octobre 2005 portant sur **le système de règlements bruts en temps réel de gros montants et paiements urgents**

[2] - عرابة رابح، **مرجع سبق ذكره** ص 20.

وهو نظام يخص ما يلي:[1]

- تحسين إدارة السيولة من خلال تنظيم العمليات المالية بين البنوك أو مع بنك الجزائر، مما يسمح بتقليل المخاطر التنظيمية.
- المعالجة السريعة للمدفوعات التجارية بين المؤسسات والذي له أهمية كبيرة نظرا لأنه يسمح بترقية التجارة وتطوير الاقتصاد.
- يسمح هذا النظام بتنظيم تحويل الأموال التي تعادل وتفوق مليون دينار ومعالجتها بالوقت الحقيقي على أنها عمليات استعجاليه وفورية وبصورة إجمالية (عملية بعملية) وذلك دون تأجيل، أي أنه يخص فقط عمليات الدفع التي تتم بالتحويلات.

2- المتعاملون بالنظام

- **بنك الجزائر**: يتمثل الدور الحقيقي لبنك الجزائر في كونه ممثلا عن الخزينة العمومية ومراقبا للنظام من خلال آلية التسيير التي يمارسها عن طريق مركز المقاصة المصرفية المسبقة[2]، يتكفل بنك الجزائر بصفته صاحب النظام ومتعاملا فيه بضمان السير الحسن لهذا الأخير، ولا يضمن تحقيق عمليات الدفع، حيث لا يتحمل بنك الجزائر أية مسؤولية في تنفيذ أوامر الدفع بعد مراقبتها من طرف النظام، أو عدم تنفيذ أوامر الدفع التي تم رفضها، كما يوفر بنك الجزائر للمشاركين تبادل أوامر الدفع، تسيير حسابات التسوية، تسيير نظام التزويد بالسيولة وتبليغ مختلف المعلومات المتعلقة بالدفع.
- **المشاركون في النظام**: وهم البنوك التجارية العمومية والخاصة، الخزينة العمومية، بريد الجزائر، مركز المقاصة المصرفية المسبقة، وتتم المشاركة في النظام بالانتساب الطوعي إليه و على المشاركين في النظام التقيد بقواعد عمل النظام.

تندرج العمليات المقبولة التي يتم تنفيذها بواسطة نظام التسويات الإجمالية الفورية في مجموعتين هي:

---

[1]- خويزي مريم، **واقع استخدام وسائل الدفع في الجهاز المصرفي الجزائري وكيفية إدارة المخاطر الناتجة عنها وفقا لنموذج لجنة بازل الدولية للرقابة المصرفية**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة العربي بن مهيدي أم بواقي، الجزائر، المجلد2 ،العدد 4 ، ديسمبر 2015، ص 51.

[2]- تومي إبراهيم، **تقييم تجربة استخدام نظامي التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل(ARTS) والمقاصة الإلكترونية للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض (ATCI) في النظام المصرفي الجزائري خلال عقد من الزمن 2006– 2015**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، المجلد 17، العدد 1، مارس 2017، ص 444.

- العمليات بين المشاركين في النظام: وتتمثل في التحويلات المالية من بنك إلى بنك آخر، التحويلات إلى حساب الزبائن، أمر استرجاع الأموال.
- العمليات بين بنك الجزائر والمشاركين في النظام وتشمل:العمليات الائتمانية لدى بنك الجزائر (إيداعات أو سحوبات)، تسوية أرصدة المقاصة، اقتطاع الفوائد والعمولات، تسديد فواتير بنك الجزائر.

3-آلية عمل النظام:

يعمل نظام (RTGS) وفق الآليات التالية:[1]

3-1 حسابات التسوية: يحق لكل مشترك في هذا النظام فتح حساب واحد لدى بنك الجزائر ويسمى بحساب التسوية.

3-2 تطبيق قاعدة FIFO : تتم معالجة كل التحويلات ضمن ترتيب وإرسالها من قبل المؤسسة المحررة للشيك أو الكمبيالة طبقا لقاعدة FIFO(first in- first out).

3-3 التحقق من الرصيد: في إطار نظام التسوية الإجمالية الفورية يتم تنفيذ العمليات التي يكون فيها الرصيد يسمح بالاقتطاع .

3-**4 تسيير خطوط الانتظار:** هي آلية مكملة للآلية السابقة حيث إذا لم يكن رصيد حساب التسوية كاف لإتمام العمليات المطلوبة يقوم النظام بتسجيلها ضمن خطوط الانتظار، ويباشر النظام بمعالجتها طبقا لمستوى أولويتها وترتيبها الزمني.

3-5 مستوى الأولوية:يقوم النظام بمعالجة وتنفيذ أوامر التحويل وفق أولويات حيث:

أ- الأولوية الأولى: تكون للعمليات المترتبة عن بنك الجزائر.

ب- الأولوية الثانية: خاصة باقتطاع أرصدة المقاصة.

ج-الأولوية الثالثة: تعطى للأوامر المصرح بها من قبل المشترك بأنها مستعجلة.

د- الأولوية الرابعة: تخصص الأوامر المصرح بها أنها عادية.

[1]- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2006، التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر**، جوان 2007، ص 126.

4- أهدافه:

يهدف نظام (RTGS) إلى تحقيق الأهداف التالية:[1]

-تكييف البنوك الجزائرية مع المعايير البنكية الدولية.

-تقليص آجال التسوية والحد من مخاطر التسوية وتشجيع استعمال النقود الكتابية.

-تخفيض التكلفة الإجمالية للمدفوعات.

- تلبية مختلف احتياجات المستعملين باستخدام نظم الدفع الأخرى.

-سرعة وأمن المبادلات وفقا للمعايير الدولية.

ثانيا- نظام المقاصة الآلية (نظام الدفع للمبالغ الصغيرة)

1- تعريفه

قام بنك الجزائر بمساهمة البنوك بإنشاء فرع يدعى مركز المقاصة القبلية بين البنوك، هو نظام مكمل لنظام التسوية الإجمالية الفورية، والذي دخل حيز الخدمة ابتداء من 15 ماي 2006 بداية بالشيكات على أن تتطور العملية لتشمل فيما بعد وسائل دفع أخرى، وذلك نهاية سنة 2006[2].

ويقوم نظام المقاصة الآلية بتبادل المعلومات (بيانات، صور ورموز الشيك) بوسائل إلكترونية من خلال مركز المقاصة في بنك الجزائر وتحديد صافي الأرصدة الناتجة عن هذه العملية في وقت محدد [3].

2-**وظائف نظام المقاصة الآلية في الجزائر**: تتمثل الوظائف الأساسية لنظام المقاصة الآلية فما يلي:[4]

- تسيير المبادلات بين البنوك بوسائل دفع غير مادية.

---

[1] - بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2006، مرجع سبق ذكره**، ص 129.

[2]- عايدة عبير بلعيدي ، **واقع تحديث أنظمة الدفع في الجزائر وأثره على المنظومة المصرفية الجزائرية**، مجلة الاقتصاديات المالية والبنكية وإدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، المجلد1، العدد 1،جوان 2012 ، ص 320.

[3]- دراجي كريمو، بن دعاس زهير، **تحليل تطور استخدام نظام التسوية اللحظية والمقاصة الإلكترونية ATCI&ARTS) في النظام المصرفي الجزائري**، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، المجلد13، العدد2، ديسمبر 2016، ص 56.

[4] - La banque d'Algérie **, le Rapport Annuel 2004, Evolution Economique et Monétaire en Algérie** , ,juillet 2005 , p 97

- تسيير المقاصة المتعددة الأطراف مما يسمح بحساب الأرصدة المتعددة الأطراف لكل أداة من أدوات الدفع.
- إعادة دفع أرصدة المقاصة في نظام الدفع للمبالغ الكبيرة وتسويتها.
- استلام الشيكات الممسوحة ضوئيا وإعادة توجيهها للبنوك المسحوبة منها.
- الحفاظ على أرشيف للمعطيات الإلكترونية.

3-**أهدافه:** أما أهداف المقاصة الآلية تتمثل في:[1]

- تكوين نظام مقاصة آلي وعصري ناجح.
- تأمين التبادلات والمعاملات بين البنوك.
- عصرنة وسائل الدفع ما بين البنوك.
- تخفيض تكلفة المبادلات بين البنوك وتحسين حلقات التداول المادي للقيم.
- تحسين نوعية وصحة المعلومات.
- تخفيض آجال التحصيل بين البنوك.

4- **تسيير نظام المقاصة الإلكترونية وتنفيذها في الجزائر:** تتم المقاصة الإلكترونية للعمليات التي لا تتجاوز مبلغ مليون دينار جزائري للصكوك والسندات والتحويلات والاقتطاعات، السحب والدفع باستعمال البطاقات المصرفية، حيث يتم حساب أرصدة المقاصة المتعددة الأطراف من قبل النظام بغرض تسويتها في نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل ، كما يتم تقديم الصكوك والكمبيالات والسندات لأمر في هذا النظام في شكل غير مادي، بفرض أن هذه الأوراق بحوزة المشارك مسبقا وأن هذا الأخير تحقق من صحتها الورقية، وأن المعطيات المقدمة مطابقة للمعطيات الواردة في الصكوك والكمبيالات والسند لأمر.

يتم تنفيذ عملية المقاصة الإلكترونية وفق الخطوات التالية:[2]

- يرسل المشاركون إلى نظام المقاصة الآلية حوالات القيم مقومة بالدينار في شكل رسائل إلكترونية.

[1] – كون فتيحة، **نظام المقاصة الإلكترونية كآلية لتطوير وتحديث وسائل الدفع بالجزائر**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة يحي فارس مدية، الجزائر، المجلد 7، العدد 7، أفريل 2017، ص 381.

[2] –الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **النظام رقم 05–06 المتعلق بمقاصة الصكوك وأدوات الدفع الخاصة بالجمهور العريض الأخرى** ، الجريدة الرسمية ، العدد 26، المؤرخ في 15 ديسمبر 2005، ص ص 27،26.

- يقوم نظام المقاصة الآلية بإرسال رسالة باستلام الحوالات التي أرسلها المشارك المقدم للعمليات ويحولها في كل جلسة للمشارك المرسل إليه، ويكون تاريخ التقديم إلى غاية أجل التسوية، يمكن تقديم رفض فني للعمليات وبعد انقضاء هذا الأجل يتعذر إصدار الرفض البنكي.
- يكون تاريخ التسوية هو تاريخ إرسال أرصدة المقاصة لنظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل بغرض التسوية، يتم تحديد هذا التاريخ على النحو الآتي:

-بالنسبة لتحويلات العمليات التي تتم بواسطة البطاقات البنكية يكون تاريخ التسوية يوم التقديم.

-بالنسبة للصكوك البنكية وكذلك الاقتطاعات يكون تاريخ التسوية في اليوم الذي يلي يوم التقديم.

عند الانتهاء من المقاصة المتعددة الأطراف يقوم النظام بإرسال معلومات للمشاركين حول أرصدتهم، ويعلن بعد ذلك مركز المقاصة المسبقة المصرفية عن نهاية يوم التبادل.

غير أنه في بعض الحالات يقوم نظام المقاصة الآلية بتأجيل عملية التسوية أو إلغاؤها ويكون ذلك في الحالات التالية:

- نقص في الرصيد الدائن لحساب التسوية الخاص بمشارك واحد أو بعدة مشاركين، في هذه الحالة يتم تأجيل تسوية رصيد المقاصة لفترة قصيرة حتى يتسنى للمشارك المعني إحضار القروض اللازمة.
- عند انقضاء الأجل الممنوح في حالة نقص أو انعدام الأموال، يرسل مسير نظام المقاصة الآلية للمديرية العامة للشبكة وأنظمة الدفع لبنك الجزائر، التعليمات الضرورية ليقوم هذا الأخير بقيد جانب المدين لحساب صندوق الضمان بغرض قيد الجانب الدائن لحساب التسوية الخاص بالمشارك المعني أو المشاركين المعنيين.

المبحث الثاني: وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر

تتولى البنوك التجارية العاملة في الجزائر سواء عامة أو خاصة، أجنبية أو وطنية إلى جانب مؤسسة بريد الجزائر بإصدار بطاقات خاصة بها يتم من خلالها القيام بجميع المعاملات، تسمح لأصحابها بالسحب من أي وكالة بنكية أو بريدية أينما كانت حتى لو لم يكونوا زبائن في تلك الوكالات التي يتقدمون لسحب الأموال منها شرط أن يكونوا زبائن في أحد البنوك الخاصة أو العمومية أو المؤسسات المالية المتصلة بشبكة الربط الآلي للبنوك وتستعمل هذه البطاقات في مختلف الموزعات الآلية الأوراق النقدية والشبابيك الآلية للبنوك ونهائيات الدفع الإلكتروني.

المطلب الأول: بطاقات الدفع لمؤسسة بريد الجزائر

عمل قطاع البريد في الجزائر ضمن ديناميكية عصرنة وتنويع خدماته وأيضا تحسين نوعية الخدمة المقدمة للمواطنين، على وضع برنامج وهي:[1]

–البرنامج الأول: تكثيف وتجديد الشبكة البريدية من خلال زيادة عدد المكاتب البريدية العاملة.

- **البرنامج الثاني**: تحديث وتأمين التطبيقات والأنظمة.
- **البرنامج الثالث**: تحديث نظام مكثف والخدمات المالية البريدية المتنوعة.
- **البرنامج الرابع**: تحديث وتعزيز عملية توجيه البريد ونقل الأموال.

أولا – تقديم مؤسسة بريد الجزائر

مؤسسة بريد الجزائر هي نتاج عدة إصلاحات مست قطاع البريد والمواصلات في الجزائر، حيث كانت في البداية خاضعة لأحكام الأمر رقم 75- 89 المؤرخ في 30 ديسمبر 1975 والمتضمن قانون البريد والمواصلات، الذي يجعل من قطاع البريد والمواصلات مؤسسة واحدة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تحت إشراف وزارة البريد والمواصلات، حيث تتمتع بميزانية ملحقة ويخضع تنفيذها إلى قواعد المحاسبة وتتمتع أيضا في استغلالها لمختلف نشاطات البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، وبصدور القانون رقم 2000-03 المؤرخ في 5 أوت 2000 المتضمن إنشاء مؤسسة بريد الجزائر حيث تضمنت المادة أولى من المرسوم تعريفا لها "بريد الجزائر

[1] – وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، نقلا عن الموقع mpt.gov.dz ، تاريخ الإطلاع 12/ 2018/10

مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي تجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تخضع للقوانين والتنظيمات المعمول بها ولأحكام المرسوم[1]، الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية الهادفة لتطوير وتقديم خدمات البريد والمواصلات بموصفات نوعية، وفي ظروف موضوعية وكذا مناخ تنافسي مع ضمان المصلحة العامة وغيرها و في 10 ماي سنة 2018 جاء القانون 18-04 الذي ينص على إنشاء سلطة ضبط سوقي البريد والاتصالات الإلكترونية وذلك في المادة 11 منه[2].

ومن مهام سلطة الضبط والتي ذكرت في المادة 13 من القانون المذكور نجد:[3]

- السهر على وجود منافسة فعلية ومشروعة في سوق البريد والاتصالات الإلكترونية باتخاذ كل التدابير الضرورية لترقية أو استعادة المنافسة في هذين السوقين.
- المصادقة على تجهيزات البريد والاتصالات الإلكترونية طبقا للمواصفات والمعايير المحددة عن طريق التنظيم.
- الحصول من المتعاملين على جميع المعلومات والإحصائيات الضرورية للقيام بالمهام المخول لها.
- السهر على حماية حقوق المشتركين في خدمات الاتصالات الإلكترونية.
- منح التراخيص العامة لإنشاء و استغلال شبكات الاتصالات الإلكترونية في ظل احترام حق الملكية.

بالإضافة إلى ذلك وبموجب أحكام المادة 30 من القانون رقم 15-04 المؤرخ في فيفري سنة 2015 المحددة للقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين تم تكليف سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية بمهمة السلطة الاقتصادية للتصديق الإلكتروني ، حيث تتولى في هذا الإطار متابعة ومراقبة مقدمي خدمات التوقيع والتصديق الإلكترونيين لصالح الجمهور.

عرف بريد الجزائر زيادة في عدد مكاتبه بمتوسط 12 ٪خلال الفترة 2013 إلى 2019، حيث تضمنت الشبكة البريدية لبريد الجزائر إلي غاية شهر نوفمبر 2019، 3992 مكتب بريد، أي بفتح 433 مكتب بريد جديد منذ عام 2013.

[1] – كبيري فتيحة ، سماحي أحمد، **تحديث وعصرنة خدمات مؤسسة بريد الجزائر في ظل معطيات الاقتصاد الوطني**، le cahiers du mecas، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، المجلد 13، العدد 1، 2017، ص 188.

[2] – سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية، **حول السلطة**، على الموقع mpt.gov.dz ، تاريخ الإطلاع 12/ 2018/10

[3] – سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية،**التقرير السنوي 2019**،ص 8، على الموقع www.arpce.dz، تاريخ الإطلاع 2020/2/11

إلى جانب ذلك يملك بريد الجزائر 28 مكتب بريد متنقل وقد خصصت هذه المكاتب أساسا للمناطق المعزولة خاصة المناطق الحدودية التي لا تتوفر على تغطية بريدية.

ثانيا– خدمات بريد الجزائر

باشر "بريد الجزائر" عملية عصرنة نشاطات الحسابات البريدية الجارية، حسابات والحوالات، وقد تميزت هذه العصرنة بإطلاق الخدمات للخواص وخدمات موجهة للمهنيين وللمؤسسات.

1– خدمات موجهة للخواص

تقدم مؤسسة بريد الجزائر خدمات موجهة للخواص نجد منها:[1]

1-1 **الخدمات النقدية :**

أ– خدمة السحب بدون بطاقة Cardless من بين الخدمات الجديدة التي أطلقها بريد الجزائر خدمة السحب بدون بطاقة، تمكن هذه الخدمة زبائن بريد الجزائر الحائزين على البطاقة الذهبية من سحب أموالهم دون الحاجة لاستعمالها ومن أي موزع آلي يختارونه عبر كامل التراب الوطني، وتتم هذه الخدمة من خلال تحميل تطبيق بريدي موب على الهاتف وتتميز بالسرعة والأمان.

ب– الخدمة الممتازة للبطاقة الذهبية: خدمة التوزيع البريدي السريع للبطاقة الذهبية الخدمة الممتازة

(service prémium) تتميز الخدمة الممتازة بالأولوية والتسريع في جميع مراحل إنتاج البطاقة الذهبية انطلاقا من مرحلة طلبها من طرف الزبون، صناعتها، توجهيها إلى غاية تسليمها للزبون، تتيح للزبائن المشتركين الاستفادة من خدمة مشخصة عالية الجودة ومكيفة حسب حاجياتهم مع ضمان التسليم السريع والآمن لبطاقاتهم النقدية والرمز السري في آجال لا تتعدى الخمس أيام منذ تاريخ تأكيد الطلب والمصادقة عليه، وهذه الخدمة متاحة للزبائن الذين يطلبون البطاقة الذهبية لأول مرة، وأيضا الراغبين في تجديدها وكذلك للزبائن الجدد.

2-1 **الخدمات المالية:**نجد

أ– خدمة حوالتك: وهي خدمة لتحويل الأموال بصفة آنية بسيطة ومؤمنة عن طريق حوالة إلكترونية، وتأتي هذه الخدمة الجديدة لإثراء باقة الخدمات المالية لبريد الجزائر.

[1] – بريد الجزائر ، **الخدمات المالية**، على الموقع Poste .dz/servicespart، تاريخ الإطلاع 2019/12/20

ب– خدمة بريدي ويب: وهي خدمة موجهة لزبائن بريد الجزائر الحاملين للبطاقة الذهبية من خلال عملية تطبيقية على الهاتف النقال تسمح لزبائن بريد الجزائر الاستفادة من باقة متنوعة من الخدمات المالية البريدية عبر البوابة الإلكترونية www.poste.dz، مثل الإطلاع على الحساب البريدي، تسيير البطاقة الذهبية، التحويل من حساب إلى حساب آخر، الإطلاع على العمليات المجرات بالبطاقة الذهبية، طلب إعادة إصدار الرقم السري الخاص بالبطاقة الذهبية، كما تسمح هذه الخدمة بتنفيذ العمليات بسرعة فائقة وفي أي وقت، فهي تساهم في تحسين الاستخدام الأكفأ للوقت والتسيير الأحسن للحساب البريدي

ج– خدمة الدفع عن طريق الهاتف النقال (بريدي باي): وهي تعتمد على تكنولوجيا تقنية قراءة الرمز الشريطي ثنائي الأبعاد باستعمال دفع جديدة عن طريق الهاتف النقال، من ميزاتها أنها سهلة الاستعمال وغاية الأمان.

2- **خدمات موجهة للمهنيين والمؤسسات:**

ومن بين الخدمات الجديدة التي وضعتها مؤسسة بريد الجزائر للمؤسسات نجد:[1]

- **الدفع عبر الخط:** وتسمى أيضا بخاصية الدفع عن بعد، تتم عن طريق منصة بريد الجزائر ووضع مواقع إلكترونية تسمح بتسويق الخدمات والمنتجات عبر شبكة الأنترنت.

- **الدفع عبر أجهزة الدفع الإلكتروني [*](TPE)** يتمتع هذا النمط من الدفع الإلكتروني بعدد كبير من الامتيازات وبقدرة على التشغيل مع شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك وهو موضوع تحت تصرف المؤسسات والتجار والحرفيين وكل ممثل عن المهن الحرة سواء تعلق الأمر بالقطاع العمومي أو الخاص.

ثالثا– أنواع البطاقات البريدية

انطلق رسميا تنفيذ هذا المشروع يوم 9 أكتوبر 2005 ، وقد منحت مؤسسة بريد الجزائر أولى بطاقاتها مجانا للعملاء الأوائل الذين تقدموا بطلبات شخصية للحصول عليها، حيث تم توزيع أكثر من 2,5 مليون بطاقة في نفس السنة ، كما دعمت بـ 200 شباك آلي لتوزيع النقود في نفس السنة، حيث كانت في البداية تقتصر على

[1]- بريد الجزائر ، **خدمات المؤسسات**،على الموقع Poste .dz/servicespart، تاريخ الإطلاع 2019/12/20

[*] **-TPE :** Terminaux de paiement électronique

وظيفة سحب الأموال فقط ثم قامت بتطويرها من خلال إصدار بطاقة إلكترونية تقوم بوظيفة السحب ودفع الأموال معا.

تنقسم بطاقات بريد الجزائر إلى:

-**بطاقة السحب:** وهي البطاقة العادية المتداولة لدى جميع زبائن بريد الجزائر يمكن لكل من يملك حساب بريدي الحصول عليها ، توجد بلونين أصفر ثم استبدل إلى الأزرق سنة 2013 ، تمكن صاحبها سحب مبالغ مالية حتى 20000 دج وكشف الرصيد وكشف الحساب للعمليات العشرة الأخيرة، لم تعد بطاقات (ccp)* قابلة للاستعمال بشكل تام على مستوى مكاتب البريد، بعد أن انتهت صلاحيتها بشكل كلي على مستوى الموزعات الآلية منذ عام 2018 .

-بطاقة الدفع الذهبية: تمكن حاملها من سحب الأموال، كما تسمح له بإجراء عمليات دفع إلكتروني إلى حد 10000 دج بالنسبة للعمليات التي تتم بواسطة نهائيات الدفع الخاصة ببريد الجزائر و 50000 دج بالنسبة للعمليات التي تتم بواسطة نهائيات الدفع الخاصة بالبنوك مع ضرورة أن لا يقل رصيد الزبون عن 10000 دج بشكل دائم.

المطلب الثاني: البطاقات البنكية المتعامل بها في الجزائر

عرفت البنوك الجزائرية تغيرات عديدة في نظامها المالي من خلال استحداث وسائل دفع إلكترونية، حيث تمثل البطاقات البنكية أكثر الأنواع انتشارا، إذ قامت بإصدار بطاقات بنكية سواء المحلية منها والدولية.

أولا- تجربة البنوك الجزائرية في مجال الدفع الإلكتروني

عزمت الجزائر على تطبيق الدفع الإلكتروني من خلال الجهود المبذولة في هذا المجال، كاستخدام أحدث التكنولوجيا المالية في إصدار البطاقات الإلكترونية وتوفير وسائل القبول وخلق المناخ الملائم لانتشارها من خلال إنشاء هيئات متخصصة بالإضافة إلى سن القوانين اللازمة لضمان توافقها مع ما هو معمول به على المستوى

* - **CCP** : Compte Courant Postal

الدولي، حيث شهدت مجموعة من المحاولات لكنها بقيت في مراحلها التجريبية ما عدا بعض المشاريع التي دخلت حيز التنفيذ منها:[1]

- **تجربة القرض الشعبي الجزائري:** كان أول تجربة لبنك القرض الشعبي الجزائري حيث في سنة 1989 انخرط في شبكة فيزا الدولية كعضو أساسي مصدر وقابل للتعامل بهذه البطاقات، وفي سنة 1990 تم التعامل ببطاقات ماستر كارد وفق معايير (EMV).
- **تجربة بنك الفلاحة والتنمية الريفية:**حيث قام البنك بإصدار البطاقات الإلكترونية المسبقة الدفع القابلة للشحن والخاصة بعمليات شراء الوقود من خلال محطات الخدمة المتوفرة.

إن الهدف من مشروع النقد الإلكتروني هو تقليص حجم التداول بالنقد التقليدي، ومن هذا المنطق قررت مجموعة من البنوك إنشاء هيئة مشتركة فيما بينها لتسهيل العمليات المصرفية الخاصة بالنقد الإلكتروني (SATIM) *عام 1995 وهي شركة ذات أسهم، تأسست بمساهمة كل من:

(CNEP. CPA.BNA .BEA.BDL.BADR.ALBARAKA.CNMA) و انحصرت خدماتها في بداية الأمر بإصدار البطاقة المصرفية لسحب النقود الورقية من الموزعات الآلية فقط.

وظهرت البطاقات البنكية لأول مرة في الجزائر بصورة واضحة في عام 1990 حيث أصدر بنك القرض الشعبي الوطني الجزائري نوعين من البطاقات لزبائنهم وهي: بطاقة السحب cash وبطاقة دولية، visa وفي عام 1995 قام بنك CPA بإصدار 18,4 ألف بطاقة سحب و1600 بطاقة دولية ووضع 22 موزع آلي في الخدمة.

تم الانطلاق الرسمي لمشروع (Le système de paiement interbancaire) في سنة 2002 حيث أعطى دور الإشراف والتنسيق ما بين البنوك لشركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية ما بين البنوك (SATIM)، التي تجمع مختلف ممثلي البنوك الوطنية والخاصة لتبادل المعلومات والتنسيق في عمليات السحب والدفع للموزع الآلي.

– اختيار نظام الدفع بالبطاقة يكون مطابقة للمواصفات EMV وذلك في سنة 2004 .

[1]– محمد طاهر عبد الله، **التأثير المتبادل بين الكتلة النقدية والصيرفة الإلكترونية** ، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2014 /2015 ، ص 112 ، متوفرة على الموقع mohe.gov.sy ، تاريخ الإطلاع 12/ 2018/10

* -SATIM : Société d'automatisation des Transactions Interbancaires et de Monétique

- سنة 2005 تم إنشاء جمعية النقد ما بين البنوك.

-سنة 2006 البداية الأولى لأول بطاقة سحب في الجزائر حيث وزعت على مختلف مستخدمي البنوك للتجريب ومعرفة النقائص والاحتياط لها.

-في سنة 2007 تم تعميم بطاقة الدفع ما بين البنوك عبر كامل التراب الوطني في البريد والمواصلات والبنوك.

-في سنة 2016 إدراج بطاقات البنكية في عملية الدفع.

ثانيا- البطاقات البنكية المحلية والدولية في الجزائر

1- البطاقة ما بين البنوك (CIB) (البطاقات المحلية)[1]

بطاقة CIB [*] هي بطاقة إلكترونية ذات استعمال شخصي مستندة على حساب بنكي صادرة عن أحد البنوك المعتمدة في الجزائر عمومية أو خاصة، حيث أصدر بنك الجزائر تعليمة رقم 05- 04 المؤرخة في 02 أوت 2004، التي تحدد الشكل ومواصفات التقنية لكل البطاقات البنكية المستعملة في الجزائر، حيث يجيب أن تستوفي معايير" EMV" (أنظر الملحق 2).

ويوجد نوعان من بطاقة CIB:

-**البطاقة العادية Classique**: يمكن من خلالها القيام بعمليات الدفع والسحب عبر كامل الشبكة، وتقدم لزبائن البنوك بناءا على معايير يحددها البنك كل على حدة وهي ذات لون أزرق، في الغالب تمنح لفئة عملاء المصارف الذي يكون دخلهم أكبر من 10000دج.

-**البطاقة الذهبية gold**: إضافة إلى خدمات السحب والدفع يمنح هذا النوع من البطاقة خدمات إضافية لحاملها وكذا سقف أعلى للسحب والدفع، ذات لون ذهبي، توجه هذه البطاقة لفئة معينة من عملاء المصارف الذي يكون دخلهم أكبر أو يساوي 45000 دج.

[1] صليح بونفلة، عصام نجاح، **بطاقة "CIB" والنظام القانوني للعقود الخاصة بها**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الوادي، الجزائر،المجلد 09، العدد 03، ديسمبر 2018، ص 500.

[*] **-CIB** : La Carte Interbancaire de Retrait

2- البطاقات الدولية

قامت البنوك بتوسيع شبكتها على الصعيد الدولي بإصدار بطاقات دولية تستخدم في المعاملات التي تتم خارج البلد:[1]

- **بطاقة فيزا** : وهي تضم أكثر من 27000 مؤسسة بنكية ومالية معترف بها من طرف 187 دولة و28000 وكالة بنكية ، وهي الأشهر على الإطلاق والأكثر قبولا في العالم، ولديها أكبر شبكة للبطاقات في العالم وتستحوذ وحدها على حوالي 44 ٪ من سوق البطاقات الائتمان في الولايات المتحدة الأمريكية.
- **ماستر كارد:** تصدر من طرف شركتين وهي رابطة يوروكارد وماستر الدولية مقرها في بروكسل ، تحتل المرتبة الثانية في الانتشار بعد بطاقة فيزا ولكنها تتفوق عليها بالتقنيات العالمية مثل تقنية PayPass وهي تقنية جديدة تسمح لحامل البطاقة بوضع بطاقته المغناطيسية فوق جهاز الشراء ويتم قبول الدفع فورا.

المطلب الثالث: آلية العمل ببطاقات الدفع (البنكية والبريدية) في الجزائر

إن استعمال بطاقات الدفع البنكية والبريدية يكون وفق آليات تحددها الجهة المصدرة من مرحلة طلب البطاقة وطريقة استعمالها والحدود المسموح لسحبها.

أولا- طلب البطاقة البنكية

يقوم صاحب الحساب البنكي بتقديم بطلب بطاقة بنكية من خلال ملء استمارة تقدم على مستوى البنك مع الالتزام بالمحافظة على رصيد أدنى في الحساب ويحدد عقد طلب البطاقة: شروط التسليم، كيفية الاستعمال التجديد، حالات رفض البطاقة من طرف حاملها، مسؤولية البنك عن البطاقة، وبعد قراءة العقد يوقع عليه العميل وبموجبه يسمح للبنك بالخصم بطريقة آلية من حسابه بإمضاء يدوي أو إلكتروني لتغطية تكاليف مشترياته والخدمات التي يقدمها له التاجر.

ويوضح العقد أيضا نوع التحويلات المسموح بها (سحب ، دفع) ونوع الشبكة المالكة وطنية أو دولية للبطاقة وسقف السحب والدفع المسموح به.

[1]- Didier –Pierre Monod**, moyens et techniques de paiement internationaux Import-export**, Editions ESKA 2e Edition , Paris , 1995 , p68.

تقوم مديرية النقد الآلي لدى شركة النقد الآلي والعلاقات مابين البنوك بتشخيص ملف الطلب وتسجيله ثم تصنيع البطاقة وإرسالها للوكالة البنكية التي فتح فيها الحساب البنكي مع مغلف يحمل الرمز السري وتشغيل البطاقة تلقائيا من طرف نظام المركز الخدماتي الموجود على مستوى شركة النقد الآلي ما بين البنوك.

ثانيا-استعمال البطاقة كأداة سحب:

توفر الموزعات وشبابيك النقد الآلي المتواجدة خارج المؤسسة البنكية والمتصلة بشبكة النقد الآلي بين البنوك خدمة 24سا/24سا وعلى مدار أيام الأسبوع، لصاحب الحساب تمكنه من إجراء عملية السحب في حدود السقف المسموح به أسبوعيا.

من خلالها يستطيع حامل البطاقة اقتناء مشترياته لدى التجار والصيدليات والفنادق والمحلات والمطاعم المزودين بأجهزة نهائيات دفع إلكتروني في كامل المناطق البلد.

تضع البنوك سقف مالي لا يجب على حامل البطاقة تجاوز ذلك المبلغ ، في نظام الدفع نهائيات نقاط البيع تسمح مباشرة بتحويل المبالغ من حساب المشتري إلى حساب البائع، وعند إتمام معاملات الدفع يحصل المشتري على فاتورة أو تذكرة تحتوي تفاصيل العملية، المبلغ المدفوع، رمز أو هوية حامل البطاقة، رقم التصريح والمكان الذي تمت فيه العملية، يحتفظ التاجر بنسخة عن التذكرة مدة عام لإظهارها عند الضرورة.

ثانيا- تطور حجم البطاقات البنكية CIB

الجدول رقم (01): تطور حجم إصدار بطاقة CIB الكلاسيكية والذهبية

	2016	2017	2018	2019
عدد البطاقات الكلاسيكية	387727	159725	1281291	1367749
عدد البطاقات الذهبية	303655	28773	220674	271035

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف شركة SATIM

نلاحظ من خلال تحليلنا لمعطيات الجدول، تزايد حجم إصدار كل من البطاقة الكلاسيكية والذهبية من سنة 2016 إلى غاية سنة 2019، حيث في سنة 2016 تم إصدار 387727 بطاقة كلاسيكية لتسجل ارتفاعا إلى1367749 بطاقة سنة 2019 أي بمعدل نمو 29.69٪ منذ عام2017، ونلاحظ أيضا أن حجم

البطاقات الكلاسيكية أكبر من بطاقة الذهبية خلال نفس الفترة ويرجع ذلك إلى اختلاف شروط الإصدار والحد المسموح به في كل نوع من البطاقات، يتم تجديد البطاقة في كل سنتين .

ثالثا– خدمة الدفع الإلكترونية لبريد الجزائر

تعطي البطاقة الذهبية لبريد الجزائر لحاملها إمكانية سحب مبلغ 50.000 دج في اليوم على مستوى شبكة بريد الجزائر،كما تحدد سقف الدفع 30.000 دج خلال الأسبوع.

في سنة 2019 كانت إحصائيات مجال الدفع الإلكتروني بالنسبة لبريد الجزائر كالتالي :[1]

– كان عدد بطاقة سحب (بطاقة مغناطيسية)508 492 7بطاقة.

– أكثر من 5 ملايين بطاقة دفع (بطاقة الذهبية) موزعة في سنة 2019.

– 1376 شباك آلي ، لتقديم خدمات متعددة، تسمح هذه الشبابيك الآلية بإجراء 33 508 880 معاملة مالية سنويا، أي 386 مليار دينار جزائري في المعاملات النقدية الإلكترونية.

[1]– وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، على الموقع www.mpt.gov.dz، تاريخ الإطلاع 2019/11/30

المبحث الثالث: بيئة التعامل بوسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر

يعتبر وضع نظام دفع إلكتروني فعال من أولويات السلطات العمومية الجزائرية، وهو جزء من أدوات عصرنة النظام البنكي، حيث ضمان قدرة منظومة الدفع الإلكتروني على البقاء والاستمرار في السوق يعتمد على قدرتها في الاستجابة لجميع المتغيرات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والتفاعل معها بغرض زيادة حصتها السوقية كما أن تصاعد إمكانيات الاحتيال والغش على شبكة الأنترنت بسبب غياب الممارسات التقليدية التي من خلالها يتم التأكد من هوية العميل وشرعيته، ومن أجل خلق بيئة مناسبة لأعمال إلكترونية ناجحة لابد من توفر مجموعة من الشروط والمقومات الأساسية سواء من الناحية التقنية، الأمنية، القانونية، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث تشكل هذه المقومات حلقة متكاملة لا يمكن فصل أحدها عن الأخرى.

المطلب الأول: الجانب القانوني لنظم الدفع الإلكتروني وأجهزة التعامل بها في الجزائر:

يعتبر الجانب القانوني مقوم أساسي لقيام أي نظام حيث سن بنك الجزائر مجموعة من القوانين التي مفادها تسيير التعامل بالدفع الإلكتروني في الجزائر ، إلى جانب الأداة والتي تتمثل في أجهزة الصراف الآلي وغيرها.

أولا–الجانب القانوني لنظم الدفع الإلكتروني في الجزائر

سن بنك الجزائر بعض القوانين التي تنظم التعامل بالدفع الإلكتروني من خلال: [1]

عرف القانون التجاري المعدل والمتمم بموجب قانون تحويل الأموال رقم 05-02 في المادة 543مكرر 23 والتي تنص على ما يلي " تعتبر بطاقة الدفع كل بطاقة صادرة عن البنوك والهيئات المالية المؤهلة قانونا وتسمح لصاحبها بسحب أو تحويل الأموال".

إن استخدام بطاقات الدفع محفوف بالمخاطر فبادرت الجزائر إلى وضع نصوص تشريعية جزائية لمواجهة الأنشطة الإجرامية المتعلقة ببطاقات الدفع من خلال:

- مهمة مراقبة أنظمة الدفع حيث يخول القانون لبنك الجزائر في المادة 56من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض الإشراف على حسن سير أنظمة الدفع وأمنها[2].

---

[1]- بنك الجزائر،**التقرير السنوي 2016، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، سبتمبر 2017.

[2]–الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون رقم 05–02 المتضمن القانون التجاري** ، الجريدة الرسمية ، العدد 11، المؤرخ في 09 فيفري 2005، ص 11.

- الأمر 05-06 المؤرخ في 23 أوت 2005 المتعلق بمكافحة التهريب، حيث تضمنت المادة 3 من هذا الأمر التدابير الوقائية لمكافحة التهرب من بينها تعميم استعمال وسائل الدفع الإلكتروني[1].

باعتبار وسائل الدفع الإلكتروني تعتمد على المعالجة الآلية والإلكترونية للمعلومات والمعطيات، هذا يتطلب حماية للمعاملات الإلكترونية حيث تم إصدار القانون 04-15 المؤرخ في 4 نوفمبر 2004 ، حيث وبموجب هذا القانون يعاقب القانون أشكال الاعتداء على نظم المعالجة الآلية للمعطيات، ومن أجل الاستخدام الآمن لتقنية الدفع الإلكتروني تم إصدار العديد من القوانين وتعديل البعض منها بما يتماشى والتطور التكنولوجي الذي سجلته مختلف القطاعات.

- القانون 09-04 المؤرخ في 05 أوت 2009 المتعلق بالوقاية من جرائم تكنولوجيا الإعلام والاتصال.
- في شهر أوت 2010 منح الأمر رقم 10-04 صلاحيات أوسع في هذا المجال بما في ذلك تشغيل ومراقبة وأمن أنظمة الدفع.
- في سنة 2014 باشر بنك الجزائر في تحسين البني التحتية لأنظمة الدفع.
- القانون 15-04 المؤرخ في 1 فيفري 2015 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكتروني وتضمن القانون خمس أبواب تشمل أحكام عامة في المواد من 1إلى 5 تناولت تحديد الموضوع والتعريف بالمصطلحات والمبادئ العامة التي تسير نشاط التوقيع والتصديق الإلكتروني، حيث يلتزم كل المتدخلين بضرورة تخزين المعطيات المتعلقة بالتصديق الإلكتروني داخل التراب الوطني.

المواد من 6 إلى المادة 14 خصصت للتوقيع الإلكتروني الذي يضمن سلامة المعطيات وهوية الأطراف ووظيفتهم ومعايير تطابقه مع الإمضاء الخطي .

أما في المواد 15 إلى المادة 63 خاصة بالتصديق حيث حددت المتطلبات الواجب توافرها في المصادقة الإلكترونية، وفي حالة إخلال مؤدي خدمات التصديق الإلكتروني بالتزاماته فالقانون نص على عقوبات مالية وإدارية في المواد من (64- 75)[2].

---

[1]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الأمر رقم 05-06 المتعلق بمكافحة التهريب**، الجريدة الرسمية، العدد59، المؤرخ في 23 أوت سنة 2005، ص 4.

[2]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون رقم15-04 المتعلق المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكتروني**، الجريدة الرسمية ، العدد 6 ، المؤرخ في 1فيفيري 2015، ص ص 09- 14.

تضمن القانون 45-04 المبادئ العامة المتعلقة بنشاط التوقيع والتصديق الإلكتروني في الجزائر وكان لابد من استكماله بنصوص متعلقة بحماية البيانات الشخصية المنشورة عبر الأنترنت والإدارة الإلكترونية والدفع الإلكتروني في التجارة الإلكترونية.

يعتبر القانون رقم 18-05 المؤرخ في 10 ماي 2018 المتعلق بالتجارة الإلكترونية قفزة نوعية في مجال اعتماد المعاملات الإلكترونية، بدءا من شروط ممارسة التجارة الإلكترونية إلى طرق الدفع في المعاملات الإلكترونية.

ثانيا- أجهزة التعامل بالدفع الإلكتروني في الجزائر

تعمل الجزائر على توفير أجهزة الدفع الإلكتروني لاستعمالها في مختلف عملية الدفع بالبطاقات البنكية أو البريدية حيث ينظم التعامل بهذه الوسائل مجموعة من القوانين.

1-الموزع الآلي للأوراق النقدية:

وهو عبارة عن جهاز موصول بوحدة مراقبة إلكترونية، تقوم بقراءة البطاقة وتسمح هذه الموزعات الآلية للزبون بسحب أمواله دون اللجوء إلى البنك.

الجدول رقم (02): إجمالي أجهزة الصراف الآلي البنكية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2016-2019

السنة	العدد الإجمالي لأجهزة الصرف الآلي البنكية العاملة	العدد الإجمالي لمعاملات السحب	المبلغ الإجمالي لمعاملات السحب بـ دج
2016	1370	6868031	98822524500.00
2017	1445	8310170	126398291000.00
2018	1441	8833913	136233452000.00
2019	1621	9 929 652	164 116 233 000,00

المصدر: تجمع النقد الآلي ، **نشاط السحب على الجهاز النقدي**، 2020، على الموقع https://giemonetique.dz ، تاريخ الإطلاع 2020/1/23

من خلال تحليل معطيات الجدول حول عدد أجهزة الصراف الآلي النشطة في القطر الوطني نلاحظ زيادة من حيث العدد حيث في سنة 2016 سجلت 1370 جهاز ليصل إلى 1621 جهاز صراف آلي في سنة 2019، والجدول الموالي يوضح نسبة استخدام أجهزة الصراف الآلي في كل 100 ألف شخص.

الجدول رقم (03): نسبة استخدام الصراف الآلي لكل 100 ألف شخص.

السنة	2016	2017	2018	2019
النسبة	8,70	9,13	9,54	9,64

المصدر: نفس المرجع السابق

2-الشبابيك الآلية للأوراق النقدية:

هي عبارة عن أجهزة إلكترونية تقدم خدمات أكثر تنوعا مقارنة بالموزع الآلي للأوراق النقدية، وتكون هذه الشبابيك متصلة بالحاسوب الرئيسي للبنك، تمكن الحائز على البطاقة البنكية القيام بالعديد من العمليات منها: السحب، معرفة الرصيد، القيام بالتحويلات طلب الشيكات، وتكون هذه الخدمات متوفر في أي وقت للزبون.

3-أجهزة الدفع الآلي:

توفر هذه الأجهزة للزبون إمكانية استخدام البطاقات البنكية في تسديد مختلف مشتريات، باعتباره جهاز إلكتروني موصول مباشرة بالحاسوب المركزي للبنك المعني والذي يقوم بتأكيد على البيانات وخصم القيمة من رصيد الزبون، وفيما يلي تطور توزيع أجهزة الدفع الآلي في البنوك التجارية.

الجدول رقم (04): توزيع أجهزة الدفع الآلي في البنوك التجارية خلال الفترة 2016-2018

السنوات / البنوك	2016	2017	2018
CPA	2439	2231	3414
BDL	124	3328	4324
BADR	646	2086	1794
BEA	295	252	398
BNA	676	2412	4550
CNEP	-	272	262

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق مقدمة من شركة SATIM

تشهد أجهزة الدفع الإلكتروني تزايد من حيث العدد في البنوك التجارية ففي سنة 2018 تزايد عدد هذه الأجهزة وهذا بعد صدور قانون التجارة الإلكترونية لسنة 2018 والذي يلزم المتعاملين الاقتصاديين بامتلاك أجهزة الدفع الإلكتروني وهذا ما أدى إلى زيادة الطلب عليها.

وفيما يلي تطور إجمالي أجهزة الدفع الإلكتروني العاملة في الجزائر من 2016 إلى 2019.

الجدول رقم (05): تطور عدد أجهزة الدفع الإلكتروني العاملة في الجزائر من سنة 2016 إلى سنة 2019

السنة	العدد الإجمالي لأجهزة الدفع الإلكتروني العاملة
2016	5049
2017	11985
2018	15397
2019	23 762

المصدر: تجمع النقد الآلي ، **مرجع سبق ذكره**.

من خلال تحليل معطيات الجدول نلاحظ أنه خلال الفترة 2016 حتى 2019 عرفت محطات الدفع الإلكتروني انتشار محسوس سواء في المراكز التجارية أو محطات تزويد الوقود، في الصيدليات وفي بعض المدن الكبرى نجدها حتى في المطاعم الكبرى، الفنادق وغيرها من الأماكن، حيث كان عدد المحطات 5049 محطة دفع إلكتروني في سنة2016 وبين سنتي 2017 و2018 عرفت أجهزة الدفع الإلكتروني زيادة بنسبة 28,47%، ليرتفع عددها لأكثر من ثلاث أضعاف في 2019 حيث وصل إلى 762 23 محطة دفع ويرجع هذا الارتفاع إلى تزايد استخدام البطاقات البنكية وبالأخص المحلية منها، وفيما يلي عدد معاملات الدفع الإلكتروني وحجم المبالغ المرافقة لها لنفس الفترة السابقة.

الجدول رقم(06): معاملات الدفع الإلكتروني وحجمها خلال الفترة 2016 –2019

السنة	العدد الإجمالي لمعاملات الدفع	المبلغ الإجمالي لمعاملات الدفع بـ دج
2016	65501	444508902.40
2017	122694	861775368.90
2018	190898	1335334130.76
2019	274 624	1916994721,11

المصدر: نفس المرجع السابق.

من خلال معطيات الجدول نلاحظ زيادة في العدد الإجمالي لمعاملات الدفع حيث ارتفعت من 65501 معاملة سنة 2016 بمبلغ إجمالي وصل إلى 444508902,40 دج إلى 274624 معاملة سنة 2019 بقيمة 1916994721,11 دج وهذا راجع إلى التحسن في استخدام بطاقات الدفع.

المطلب الثاني: الهيئات المسيرة للدفع الإلكتروني في الجزائر

في إطار تطبيق مشروع النقد الآلي في الجزائر أنشأت مجموعة من المؤسسات والشبكات من أجل ضمان السير الحسن للتعامل بوسائل الدفع الإلكترونية، فكانت أول مؤسسة أنشأت هي شركة النقد الآلي مابين البنوك، شركة الجزائر لخدمات الصيرفة الإلكترونية، التجمع النقد الآلي.

أولا– شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك (SATIM)

1– نشأتها

أنشأت شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك في 25 مارس 1995 ، وهي شركة مساهمة وفرع لأهم البنوك التجارية الجزائرية، يساهم في رأس مالها كل من بنك البركة الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية بنك الجزائر الخارجي، البنك الوطني الجزائري، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، بنك التنمية المحلية، القرض الشعبي الجزائري، بالإضافة إلى مؤسسات مالية أخري، بريد الجزائر، سوسيتي جنرال، وهي شركة متخصصة في ترقية الخدمات المتعلقة بالتحديث والتنميط والصفقات النقدية وتسيير بين البنوك(أنظر الملحق رقم (03).

تجمع شركة (SATIM) 19 عضو في شبكة الدفع الإلكترونية بين البنوك الخاصة بها، والتي تتكون من 18 بنك بما في ذلك 6 بنوك عاملة و12 بنكا خاصا بالإضافة إلى بريد الجزائر[1].

وفيما يلي جدول يوضح مساهمة البنوك في رأس مال شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك.

[1] –شركة النقد والآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك، على الموقع https://www.satim.dz تاريخ الإطلاع 12/ 2018/10

الجدول رقم (07): مساهمة البنوك التجارية الجزائرية في رأس مال شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك.

المساهمون	القيمة بـ دج	عدد الأسهم	النسبة %
BNA	3.600.000	36	13,74
BEA	3.600.000	36	13,74
BDL	3.600.000	36	13,74
CPA	3.600.000	36	13,74
ELBARAKA	1.000.000	10	3,82
CNMA	3.600.000	36	13,74
CNEP	3.600.000	36	13,74

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق مقدمة من شركة SATIM

نسبة مساهمة البنوك الجزائرية في شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك متساوية وهي 13,74 % بعدد 36 سهم، أما البنك البركة الإسلامي نجده يساهم بنسبة أقل وهي 3,82% بعدد 10 أسهم.127

2- مهامها

تتمثل مهام شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك في:[1]

- العمل على تطوير واستخدام طرق الدفع الإلكتروني وإنشاء وإدارة المنصة التقنية والتنظيمية لضمان التشغيل البيني الكامل بين جميع الفاعلين في الشبكة المصرفية الإلكترونية في الجزائر.
- المشاركة في تنفيذ القواعد بين البنوك لإدارة منتجات الدفع الإلكتروني بين البنوك ودعم البنوك في إنشاء وتطوير منتجات الدفع الإلكتروني.

[1]- **نفس المرجع السابق**

- توفر شبكة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك وظائف اتصال والإدارة لأجهزة الصراف الآلي.
- التكفل بالهياكل القاعدية والمجالات النقدية وتسييرها (تسيير الشبابيك أوتوماتيكيا).
- تشخيص بطاقات السحب والدفع ومنح الرقم السري.

3- خدماتها

تتنوع الخدمات التي تقدمها شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك من خدمات وطنية وخدمات دولية، وفيما يلي عرض لبعض الخدمات الوطنية التي تقدمها:[1]

- تخصيص الشيكات وهي خدمة مقدمة منذ 1996 وهو النشاط الأول لشركة النقد الآلي والمعاملات التلقائية بين البنوك الذي يقدم لجميع المؤسسات المصرفية دفاتر شيكات موحدة وآمنة من أنواع مختلفة مخصصة لعملاء الوكالات المصرفية الخاصة والحكومية للأفراد والشركات في جميع أنحاء العالم.
- توجيه المعاملات؛
- السحب من أجهزة الصراف الآلي؛
- الدفع علي محطات الدفع الإلكترونية؛
- مراقبة النشاط النقدي؛
- مكافحة الغش وإدارة المنازعات؛
- مخبر اعتماد لطرق الدفع بين البنوك؛
- الدفع عبر الأنترنت؛

أما عن الخدمات الدولية التي تقدمها شركة SATIM نجد منها توجيه المعاملات إلى الشبكات الدولية،إصدار بطاقات ماستر كارد.

ثانيا- شركة الجزائر لخدمات الصيرفة الإلكترونية:

1- نشأتها

في إطار تطوير العمل المصرفي الإلكتروني أبرمت شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك عقدا مع الشركة الفرنسية « Diagram-Edi » الرائدة في مجال البرمجيات المتعلقة بالصيرفة الإلكترونية وأمن تبادل

[1]- **نفس المرجع السابق.**

البيانات المالية مع ثلاث مؤسسات جزائرية وهي(Magat multimédia وSoft Engineering) ومركز البحث في الإعلام العلمي والتقني (Cerist)، أنشأت من خلاله شركة "الجزائر لخدمات الصيرفة الإلكترونية (AEBS) *في جانفي 2004، حيث ركزت في عمليات تطوير وتدعيم موجهة جهودها بصفة رئيسية نحو عصرنة الخدمات البنكية وأنظمة الدفع الإلكترونية[1].

2- الخدمات التي تقدمها

كان الهدف من إنشاء شركة الجزائر لخدمات الصيرفة الإلكترونية هو تلبية حاجيات المؤسسات المالية باقتراح برمجيات تقدم خدمات متعددة وذلك من خلال:[2]

- التحليل الأولي: تقوم بعمليات تدقيق الحاجات والموجودات ودراسة المحيط دراسة دقيقة لتقديم حلول تتناسب مع المؤسسة ومحيطها.
- التركيب: تقديم الخدمات والإشراف على العمليات بما يتوافق مع المؤسسة ومحيطها.
- المتابعة المستمرة: من خلال خدمات الصيانة المقدمة والتكوين والمساعدة عن بعد لضمان استمرارية العمليات.

3- أهدافها

تهدف أساسا إلى:[3]

- اقتراح حلول لزبائنها تكون مبنية على الخدمات متعددة القنوات وفعالية عالية مع تأمين تام لمبادلات المعلومات.
- تطابق الخدمات مع حاجات كل زبون ووفق لرغباته.
- توفير نظام معلومات ممتد على مجالات عديدة لزبائنها وهذا بما يتوافق مع مستلزمات كل واحد منهم.

* -**AEBS** Algeria E-Banking Service

[1] – شفيقة ضويفي، **دور وسائل الدفع الإلكترونية في تحديث خدمات الجهاز المصرفي دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المدية**، مذكرة ماجستير في قسم العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، 2014-2015،ص 139.

[2] – شركة الجزائر للخدمات المصرفية الإلكترونية ، على الموقع www.aebs.com، تاريخ الإطلاع 23/ 3/ 2019.

[3]– سعيدة حركات، سارة بن غيدة، **البنية التحتية للمعاملات الإلكترونية في البنوك الجزائرية–واقع وتحديات**–، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهدي أم بواقي، الجزائر ، المجلد 7، العدد 1، جوان 2020، ص 75.

ثالثا–تجمع النقد الآلي:[1]

1–نشأته

أنشاء تجمع النقد الآلي في جوان 2014، ويتكون من 19 عضو منخرط منهم 18 بنك وبريد الجزائر يساهم فيه بنك الجزائر كعضو غير منخرط للتأكد من مدى تطابق المنظومات ووسائل الدفع والمعايير المطبقة في هذا المجال، طبقا للتنظيم الساري، جاء ليدعم هذا النهج الاستراتيجي لتحديد مهام وصلاحيات مجموع فاعلي هذا النظام،كما أنه مكلف بضمان العلاقة ما بين البنوك لمنظومة النقد وتوافقيته مع الشبكات النقدية المحلية أو الدولية.

2- وظائفه

يقوم تجمع النقد الآلي على قيادة نظام النقد الآلي من خلال الوظائف الأساسية التالية:

–إدارة المواصفات والخصائص والمعايير في مجال النقد الآلي.

–تعريف المنتجات النقدية البنكية وقواعد تطبيقها العملية.

–تسيير الأرضية التقنية للتوجيه.

–المصادقة وتسيير الأمن.

وبهذا يجسد الشفافية في تحديد معايير وقواعد النشاط النقدي بطريقة تسمح بتحرير مبادرات الاستثمار في الصناعة النقدية.

من بين مهام تجمع النقد الآلي نجد:

- ضبط وترقية نشاط النقد الآلي ما بين البنوك؛
- مطابقة نشاط النقد الآلي يتحقق من خلال احترام مرجع مشترك محدد للمحيط، المكونات والآليات التي تسير نشاط النقد الآلي فيما بين البنوك؛

والهدف الرئيسي يكمن في ترقية النقد الآلي عن طريق تعميم وتوسع استعمال وسائل الدفع الإلكتروني.

[1]–تجمع النقد الآلي، **تقديم تجمع النقد الآلي**، على الموقع ، giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-internet، تاريخ الإطلاع 2018/10/12

ويشمل التجمع النقد الآلي المؤسسات التالية:

– الجمعية العامة:تتمثل في مجموع الأعضاء المنخرطين وغير المنخرطين في تجمع النقد الآلي تختص في كافة المسائل المتعلقة بتسيير التجمع من خلال الجمعية العامة العادية والجمعية العامة غير العادية.

–مجلس التسيير: يتم تعيين أعضائه المنخرطين وعددهم إحدى عشر من طرف الجمعية العامة بالإضافة إلى بنك الجزائر كعضو غير منخرط.

–القائم بالإدارة: وهو شخص طبيعي يعين من طرف مجلس التسيير الذي يحدد مهامه وصلاحيته في تسيير المجمع وله الصلاحيات الواسعة لتأدية مهامه، إذ يعتبر القائم بالإدارة الممثل القانوني لتجمع النقد الآلي تجاه الغير.

–اللجنة العملياتية: يتم تعيين الأعضاء المنخرطين وعددهم ثلاثة عشر من طرف مجلس الإدارة ويترأسها مدير تجمع النقد الآلي.

3– المتعاملون وأهم المتعاملين نجد:

–مركز النقد الآلي البيبنكي

في إطار رؤية تسعى إلى تطوير وعصرنة وسائل الدفع جاءت فكرة إنشاء مركز النقد الآلي البيبنكي بمبادرة من طرف البنوك يضطلع مركز النقد الآلي البيبنكي، وبتفويض من تجمع النقد الآلي، مهامه الترخيص والتوجيه في إطار تبادل معاملات النقد الآلي كما يضمن قبول عمليات الدفع الخاصة بحاملي البطاقات والتجار كما يقوم بتشخيص البطاقات البنكية.

–مركز المقاصة البنكية المسبقة

هو المسؤول عن مراقبة ضمان تبادل بنكي آمن وآلي للتسديدات الكلية ومقاصتها وفق قواعد الحياد والشفافية، وبذلك فهو يقوم بأربع مهام أساسية وهي:

–تسيير المبادلات؛

–حركة التسديد الصافية؛

–ضبط المعطيات؛

-يضطلع كذلك بدور هيئة تصديق معتمد؛

رابعا- مجلس النقد الآلي البيبنكي* (COMI)

تقرر إنشاء هيئة بيبنكية تدعى "COMI"، عقب انعقاد اجتماع مكتب جمعية البنوك والمؤسسات المصرفية يوم 17 ماي 2004 والتي تم تحديد مهامها، والمتمثل في اختبار فعالية القواعد التقنية التي تؤمن السير الحسن للنقد الآلي البيبنكي، وكذلك التواصل والتعاون فيما بين البنوك والمؤسسات البنكية في مجال الاقتراحات والقوانين.

مجلس النقد البيبنكي له مجموعة من المهام تتفرع عن المهمة الأساسية وهي اختبار فعالية القواعد التقنية للسير الحسن للنقد الآلي البيبنكي وهذه المهام تتمثل في:[1]

- الترابط والتعاون بين البنوك في مجال النقد الآلي؛
- اقتراح وتطبيق الأسس والقواعد النقدية البيبنكية في ظل احترام القوانين المعمول بها وكذا قواعد المنافسة.

المطلب الثالث: مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال

يقاس التقدم في التكنولوجيا وتقييم وضعية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال من خلال مجموعة من المؤشرات التي تمكن من تحديد مكانة الجزائر على الساحة الدولية.

تسجل وتحقق معدلات نمو قوية وذلك من سنة إلى أخرى هذا النمو ارتكز أساسا على قطاعات الهاتف من حيث عدد الزبائن أو متعاملي الهاتف الثابت والنقال، وفي هذا السياق يمكن أن نسجل التطورات الحاصلة في مجال استعمال الهاتف الثابت والنقال كالآتي:

1- الهاتف الثابت: يقدم خدمات الهاتف الثابت من طرف مؤسسة اتصالات الجزائر ويمكن عرض تطور عدد المشتركين في شبكة الهاتف الثابت في الجدول التالي.

* -**COMI** : comité monétique interbancaire

[1]- بورزوق ابراهيم فوزي، **دراسة تحليلية حول التجربة الجزائرية في مجال النقد الآلي –دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري CPA**، مذكرة ماجستير شعبة العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2007/ 2008، ص 123.

الجدول رقم(08): عدد المشتركين في الهاتف الثابت

السنة	2016	2017	2018	2019
عدد المشتركين في الهاتف الثابت	3404709	4100982	4158518	4615866

المصدر:وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيا الرقمية ، **مؤشرات تكنولوجيا الإعلام والاتصال ومجتمع المعلومات**،2019، ص 2، على الموقع www.mpt.gov.dz /ar/content/indicateurs،تاريخ الإطلاع 2021/3/12

من خلال الجدول نلاحظ أن تطور استخدام الهاتف الثابت في الجزائر حيث شهد عدد المشتركين في الهاتف الثابت تزايد مستمر من سنة 2016 أين كان العدد 3404709 مشترك إلى مشترك 4615866 سنة 2019 ويتجه نحو الاستقرار .

أما عن نسبة ولوج شبكة الهاتف الثابت في الجزائر فقد ارتفعت النسبة منذ 2017 إلى أكثر من 50٪ حيث أن أكثر من نصف الأسر الجزائرية مشتركة في خطوط الهاتف الثابت وهذا ما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول رقم (09): نسبة ولوج شبكة الهاتف الثابت للأسر

السنة	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**
نسبة الولوج٪	**45,61**	**53,45**	**51,41**	**57**

المصدر: وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيا الرقمية **مرجع سبق ذكره**.

من خلال تحليل معطيات الجدول حول نسبة ولوج شبكة الهاتف الثابت للأسر نلاحظ أن النسبة في زيادة خلال 2016- 2019 حيث سجلت 45,61 % سنة 2016 لترتفع إلى نسبة 57 في سنة 2019 حيث سجلت ثبات في النسبة وهذا يعني أن الزيادة في عدد الأسر قابله نفس الزيادة في عدد الاشتراكات.

2- الهاتف النقال: سمح القانون 2000-03 المؤرخ في 05-03- 2000 بفتح القطاع العام أمام المنافسة الأجنبية وذلك من أجل تقديم خدمة عمومية ذات جودة بسعر معقول على المستوى الوطني والجدول الموالي يبن نمو استعمال الهاتف النقال في الجزائر.

الجدول رقم(10): عدد المشتركين في الهاتف النقال

السنة	2016	2017	2018	2019
تطور عدد المشتركين في الهاتف النقال	45817846	45845665	51490146	45522938

المصدر: وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيا الرقمية ، **مرجع سبق ذكره**، ص 5.

نلاحظ خلال أربع سنوات الأخيرة زيادة في عدد المشتركين في الهاتف النقال من سنة 2016 إلى سنة 2018 لتسجل سنة 2019 انخفاض في عدد المشتركين في الهاتف النقال إلى 45522938 مشترك بعدما كان عدد المشتركين 51490146 مشترك سنة 2018 وهذا راجع إلى الانخفاض الذي تم تسجيله في عدد المتعاملين أبتيوم تريكوم (OTA) ، حيث انخفضت حصته من 32,38% سنة 2019 إلى 31,42% في السداسي الأول من سنة 2020، ليستحوذ متعامل موبيليس على الحصة الأكبر لسوق الهاتف النقال بنسبة 42 %.

3- شبكة الأنترنت

تم إدخال الأنترنت إلى الجزائر سنة 1991 من طرف الجمعية UNIX الجزائرية بالتعاون مع جمعية العلماء الجزائرية ASA من خلال الاتصال مع إيطاليا.

وفي 1993 أصبح مركز الأبحاث للمعلومات العلمية والتقنية الموزع الوحيد للدخول إلى الأنترنت، وفي عام 1998 صدر المرسوم رقم (265) بموجبه أنهى احتكار خدمة الأنترنت على الدولة إذ في سنة 1999 تم

تجسيد الأنترنت كحقيقة وفتح المجال للمنافسة للشركات الخاصة حيث في سنة 2000 حصلت الجزائر على 18 ممول لخدمة الأنترنت[1].

وفيما يلي تطور في إحصائيات نسب استخدام الأنترنت في الجزائر لسنة 2019.

الجدول رقم(11): إحصائيات نسب استخدام الأنترنت في الجزائر سنة 2019

عدد مستخدمي الأنترنت 2019	النسبة من عدد السكان	نسبة نمو استخدام الأنترنت	المرتبة إفريقيا	المرتبة عربيا
21.000.000	%49.2	%41.9	07	04

Source : **Africa Internet Stats , Sur le** Site www.internetworldstats.com/af/dz.htm,consulté le 12/3/2020

تبين الأرقام المشار إليها في الجدول حجم تطور قطاع الاتصالات في سنة 2019، حيث بالنسبة للجزائر والتي يقدر سكانها أكثر من 42 مليون نسمة، تشهد الجزائر نمو ملحوظا في تحسين خدمات الأنترنت إذ تضاعفت نسبة مستخدمي الأنترنت بداية سنة 2014 إلى غاية 2017 لتصل نسبة النمو خلال الفترة (ديسمبر 2000 إلى غاية ماي 2019) 41.90 ٪ بعدما كانت 0,2٪ في عام 2000 من مستخدمي الأنترنت في الجزائر كل هذا من خلال العروض المقدمة من المتعاملين الثلاثة للهاتف النقال في الجزائر (موبيليس، أوريدو جيزي) حيث يقدمون عروض بأحجام أنترنت أكبر وبسعر أقل على عكس السنوات السابقة، كما احتلت المرتبة الرابعة عربيا والمرتبة السابعة إفريقيا في سنة 2019.

[1]- معطى سيد أحمد، **واقع وتأثير التكنولوجيا الجديدة للإعلام على أنشطة البنوك الجزائرية (دراسة تحليلية استبيانيه – حالة بنوك سعيدة–** مذكرة ماجستير في إدارة الأفراد وحوكمت الشركات، تخصص حوكمة الشركات، جامعة أبو بكر بلقايد، بسكرة، الجزائر، 2011 - 2012 ، ص 74 .

3-1 الأنترنت الثابت

الجدول رقم(12): تطور حجم الأنترنت الثابت في الجزائر

المؤشر	2016	2017	2018	2019
ADSL	2083098	2246918	2172096	2334005
الألياف البصريةFTTX	/	714	11369	43115
الجيل الرابع الثابت	775792	920244	861235	1191612
الوايماكس	661	621	619	444
روابط متخصصة LS	/	34008	11516	11280
المجموع	2859551	3202505	3063835	3580456

المصدر : وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيا الرقمية ،**مرجع سبق ذكره**، ص 8.

في سنة 2018 انخفض عدد مشتركي الأنترنت الثابت بمقدار 138670 مشتركا مقارنة بسنة2017 وهذا يفسر باتجاه المشتركين إلى الهاتف المحمول خاصة 4G الذي عرف توسعا لنسبة تغطية، كما نلاحظ زيادة في اشتراكات FTTX* بعد عام من تقديمها من 714 مشترك إلى 11369 مشترك في سنة 2018 ووصل عدد مشتركي الأنترنت الثابت في سنة 2019 إلى 3569145 مشترك.

3-2 الأنترنت النقال:

سجل الجيل الرابع خلال عامين فقط من تقديمه عددا يزيد عن 20 مليون مشترك، في حين بلغ عدد مشتركي الجيل الثالث 19.239.448 التكنولوجيا التي أدخلت منذ عام 2013 ،والتي شهدت عام 2016 ارتفاع قياسيا حيث بلغ عدد المشتركين 985.227.24 مشتركا يعود السبب في انخفاض عدد المشتركين في شبكة 3 G الانتقال إلى شبكات الجيل الرابع، فيما يتعلق بالعدد الإجمالي لمشتركي الأنترنت في الجزائر، شهدت هذه الأخيرة زيادة من 390.663.34 مشتركا في عام 2017 إلى 735.924.42 مشترك في عام 2018، بزيادة قدرها 83,23٪، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي.

* Fiber To The x- FTTX : الألياف البصرية

الجدول رقم(13): تطور الأنترنت النقال في الجزائر

السنة	2016	2017	2018	2019
3G	24227895	21592863	19239448	14139844
4G	1464634	9867671	2061452	22256700

المصدر: وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيا الرقمية ،**مرجع سبق ذكره**، ص6.

من خلال تحليل معطيات الجدول نلاحظ زيادة في عدد مستخدمي الأنترنت الهاتف النقال من خلال الجيل الثالث والرابع ، كما أن عدد المشتركين في الجيل الرابع أكبر من الجيل الثالث وهذا راجع إلى نوعية تدفق الأنترنت في كليهما.

خلاصة

ساهمت العديد من العوامل لجعل الجزائر تتخذ خطوة لإصلاح المنظومة المصرفية لتتماشى وفق التغيرات العالمية وفي إطار مشروع تطوير أنظمة ووسائل الدفع بذلت الجزائر جهودا لتهيئة مناخ مناسب لنجاح الدفع الإلكتروني وذلك من خلال:

- إنشاء نظامين للدفع وهما نظام التسوية الإجمالية الفورية ونظام المقاصة الآلية.
- تولت كل من مؤسسة بريد الجزائر والبنوك العاملة في الجزائر (عمومية وخاصة) مهمة إصدار بطاقات الدفع الإلكتروني تعمل وفق المعايير الدولية.
- ومن أجل السير الحسن للمعاملات الإلكترونية تصهر شركة النقد الآلي والعلاقات بين البنوك إلى جانب التجمع النقد الآلي على تسيير ومراقبة النشاط النقدي والدفع عبر الأنترنت.
- إلى جانب ما ذكر نجد أن الجانب القانون أيضا تناول موضوع الدفع الإلكتروني من خلال سن مجموعة من القوانين انطلاقا من وضع تعريف للدفع الإلكتروني وشرح لطرق أمن وحماية وسائل الدفع الإلكتروني

ليكون القانون 18-05 المتعلق بالتجارة الإلكترونية لسنة 2018 نقطة تحول في المعاملات التجارية الإلكترونية من خلال تطرقه لشروط ممارسة التجارة الإلكترونية.

إن تبني الدفع عبر الأنترنت في الجزائر سيحقق نتائج إيجابية للاقتصاد الوطني والقطاع المالي خاصة وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الموالي.

الفصل الرابع:

تداعيات الدفع الإلكتروني في الجزائر وإستراتيجية تطويره

تمهيد

يشهد العالم اليوم التوجه نحو الرقمنة وذلك من خلال اعتماد شبكة الأنترنت في جميع النشاطات سواء الإدارية الخدماتية، التجارية، المالية، حيث نتج عن ظهور التجارة الإلكترونية ظهور الدفع الإلكتروني وهذا الأخير كان له انعكاسات على الاقتصاد المحلي والعالمي أيضا، خاصة في مجال التجارة الإلكترونية حيث سجلت دول العالم نموا في حجم مبيعات التجارة الإلكترونية.

إن اعتماد الجزائر وسائل الدفع الإلكتروني كان على مراحل حيث شهد قطاع الخدمات المرحلة الأولى لينتقل إلى قطاع التجاري كمرحلة ثانية ، حيث وفي ظل تزايد عدد مواقع التجارة الإلكترونية سوف ينعكس ذلك بالإيجاب على مؤشرات التجارة الإلكترونية وكذلك على النشاط البنكي، ومن خلال هذا الفصل سنتناول تطور التعامل بالدفع عبر الأنترنت في قطاع الخدمات سواء الاتصال، النقل، التأمين وغيرها، ثم مضمون قانون التجارة الإلكترونية 18-05، وأهم التغيرات في القطاع المالي في ظل تطور وسائل الدفع، وفي الأخير الإستراتيجية المتبعة لتطوير الدفع الإلكتروني في الجزائر.

المبحث الأول:تطور التجارة الإلكترونية في الجزائر

أسفرت التحولات الرقمية غير المسبوقة التي يشهدها العالم في كافة مناحي الحياة عن تحقيق مكاسب كبيرة على صعيد الإنتاجية، من خلال دورها في إعادة تشكيل طريقة أداء العديد من القطاعات الإنتاجية والخدماتية كما انعكست كذلك على آليات وأداء الاقتصاد الجزائري، سواء من خلال عرض المنتوج وطرق الدفع في ظل انتشار مواقع للدفع الإلكتروني، ومن أجل إدراج خدمة الدفع عبر الأنترنت في الجزائر قام بريد الجزائر والبنوك الجزائرية بعقد عدة اتفاقيات مع مختلف قطاعات العاملة في الجزائر لاعتماد البطاقات الإلكترونية في تعاملاتهم.

المطلب الأول:خدمة الدفع عن بعد في الجزائر

كان لقطاع التجارة في الجزائر نصيب من الثورة التي تشهدها تكنولوجيا المعلومات والاتصال إذ أصبح المتاجر الإلكترونية متداولة بشكل كبيرا ، حيث عرض وتسويق المنتجات والخدمات على زبائنهم على المواقع ومنصات تدعم الأنشطة التجارية عبر شبكة الأنترنت، لبيع وشراء أي سلع مسموح مع خاصية الدفع عبر الأنترنت أو نقدا عند الاستلام.

ومن السلع الأكثر إقتناءا لدى الجزائريين من هذه المواقع نجد الألبسة، المجوهرات والأثاث والأجهزة الكهربائية والهواتف المحمولة.

ومن بين المؤسسات التي تبنت خدمة الدفع عن بعد في الجزائر نجد:

CNAS (الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء) ، الخطوط الجوية الجزائرية، طاسيلي Airlines، شركة جيزي Djezzy ، اتصالات الجزائر Algérie Télécom، موبيليس Mobilis، سيال Seaal، أوريدوو Ooredoo ، سونلغاز Sonalgaz شركة التأمين أمانة l’assurance amana

أولا – تطور الدفع عبر الأنترنت في الجزائر

عرف الدفع عبر الأنترنت في الجزائر في قطاع الخدمات كمرحلة أولي والذي شمل المجالات التالية: مجال النقل ، الاتصال، التأمين، الطاقة.

1- قطاع الاتصال:

تمتلك الجزائر في مجال التكنولوجيا والاتصالات، ثلاثة متعاملين في مجال الهاتف المحمول، توفر خدمات الجيلين الثالث والرابع، ومؤسسة عمومية تحتكر قطاع الهاتف الثابت، أصبح بإمكان مشتركي اتصالات الجزائر تسديد اشتراكاتهم لخدمة الأنترنت وفواتير الهاتف الثابت دون عناء التنقل إلى الوكالات التجارية للشركة وذلك بفضل التطبيقات الجديدة للدفع الإلكتروني.

وفيما يلي تطور عدد المشتركين حسب تكنولوجيا شبكة الهاتف النقال.

الجدول رقم(14): عدد المشتركين في اتصالات الجزائر حسب تكنولوجيا شبكة الهاتف النقال.

الشبكة / السنة	GSM	3G	4G	المجموع
2016	20125227	24227985	1464634	45817846
2017	14385131	21592863	9867671	45845665
2018	11629246	19239448	20621452	51490146

المصدر: وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ، **مرجع سبق ذكره**.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أن عدد الاشتراكات في الجيل الثاني في انخفاض مستمر منذ انطلاق تكنولوجيا الهاتف النقال للجيل الثالث والرابع ، كما سجل عدد المشتركين في الجيل الثالث انخفاضا بعد انطلاق التعامل بالجيل الرابع نهاية سنة 2016 وهذا راجع لهجرة المشتركين إلى عروض الأنترنت ذات النطاق الواسع.

يسمح تطبيق E-paiement espace client الذي أطلقته اتصالات الجزائر لزبائنهم بتسديد فواتير الهاتف وشحن اشتراك لخدمة الأنترنت، وأنترنت الجيل الرابع مباشرة عن هواتفهم الذكية بعد تحميل التطبيق المتاح على play store.

شركات الاتصالات الجزائر كانت السباقة لإطلاق هذه الخدمة موبيليس أول شركة اعتمدت خدمة التعبئة الإلكترونية ودفع الفواتير عبر الأنترنت لتلحقها بعد ذلك كل من أوريدو واتصالات الجزائر بعد فترة قصيرة.

وشكلت شركة جزي الاستثناء بعدم اعتمادها خاصية التعبئة الإلكترونية باستخدام البطاقة الذهبية لبريد الجزائر رغم اعتماده الدفع عبر بطاقات CIB بشرط إنشاء حساب في موقع جازي عبر الأنترنت حيث تداركت هذا النقص وقدمت لزبائنها خدمة تعبئة رصيد الهاتف النقال عبر الأنترنت باستعمال بطاقة بريد الجزائر الذهبية.

الجدول رقم(15): الدفع عبر الأنترنت في مجال الاتصال

السنة	عدد المعاملات هاتف/اتصالات
2016	6536
2017	87286
2018	138495
2019	141552

المصدر: تجمع النقد الآلي، **الدفع عبر الأنترنت**،على الموقع https://giemonetique.dz تاريخ الإطلاع 2020/3/12.

يحتل الدفع عبر الأنترنت في مجال الاتصال المرتبة الأولى ضمن قطاع الخدمات من خلال دفع فواتير الاتصالات وتعبئة الرصيد عبر الأنترنت وذلك باستخدام البطاقة البنكية (CIB) أو البطاقة الذهبية لبريد الجزائر حيث سجلت خدمة الدفع عبر الأنترنت في مجال دفع فواتير الاتصالات وتعبئة الرصيد زيادة في عدد المعاملات خلال نهاية سنة 2016 وسنة 2020 والملاحظ أيضا أن الزيادة بأضعاف خلال سنة 2019 إلى سنة 2020 راجع إلى التوجه للدفع الإلكتروني وهذا ضمن إطار تدابير وإجراءات منع تفشي فيروس كورونا.

2- النقل:

يعتبر قطاع النقل سواء البري، الجوي، البحري من قطاع الخدمات النشطة في مجال الدفع الإلكتروني حيث سارعت كل الخطوط الجوية الجزائرية إلى عقد اتفاقية مع البنك الوطني الجزائري في إطار الدفع الإلكتروني.

– الخطوط الجوية الجزائرية

الخطوط الجوية الجزائرية هي شركة طيران وطنية أنشأت في عام 1962، وتتمثل مهمتها الرئيسية في ضمان نقل الركاب والأمتعة والشحن في ظروف أفضل، وهي مؤسسة عمومية اقتصادية ومستقلة ماليا ذات أسهم وذات رأس مال جماعي.

تسعى هذه الشركة لتقديم أفضل خدمة زبائن، فرفعت شعارها "دائما برعايتك" لتشكل جسر عبور بين مسافرها وأقطاب العالم مع رمز الطائر الذي يزين طائراتها[1].

تم توقيع اتفاقية بين مؤسسة بريد الجزائر والخطوط الجوية الجزائرية في 16 أكتوبر 2018 للاشتراك والدفع الإلكتروني لتذكرة السفر (بطاقة الدفع ما بين البنوك والبطاقة الخاصة ببريد الجزائر (البطاقة الذهبية)، التي يمكن من خلالها شراء تذاكر على الأنترنت من موقع الخطوط الجوية الجزائرية، حيث هذه الطريقة متاحة لأي رحلة على الشبكة الوطنية أو انطلاقا من الجزائر نحو الشبكة الدولية حيث يمكن شراء تذكرة الرحلة قبل خمس ساعات من موعد الرحلة.

الجدول رقم (16):عدد صفقات الخطوط الجوية الجزائرية خلال 2017– 2019

السنة	عدد الصفقات
2017	22214
2018	72770
2019	76601

المصدر: وكالة الأنباء الجزائرية،على الموقع www.aps.dz/or/economié، تاريخ الاطلاع 2020/1/2

من خلال تحليل لمعطيات الجدول نلاحظ وجود زيادة بقيمة 5 ٪ من سنة 2018 في عدد الصفقات و71٪ عن سنة 2017، حيث بلغت قيمة الصفقات في سنة 2019 بـ 150.48 مليون دج، كما ارتفع الحجز في الفنادق عن طريق البطاقات البنكية في أفريل 2019 بقيمة 1321 صفقة.

[1] – كشكوش بومدين، **تأثير جودة خدمات النقل الجوي على رضا الزبون– دراسة حالة الخطوط الجوية الجزائرية (وهران)**، مجلة الابتكار والتسويق، جامعة، سدي بلعباس، الجزائر، المجلد 5، العدد 1، جانفي 2018، ص 244.

- **السكة الحديدية**

وقعت الشركة الوطنية للنقل بالسكة الحديدية والبنك الوطني الجزائري في نوفمبر 2016 على اتفاقيتين والتي تمكن الزبون بدفع ثمن التذاكر والاشتراكات إلكترونيا باستعمال بطاقة الدفع بين البنوك وكذلك تزويد المحطات بأجهزة الدفع الإلكتروني، هذه الاتفاقية دخلت حيز التنفيذ في جانفي 2017 ، حيث يسمح الموقع التابع للشركة بالحجز الإلكتروني للتذاكر.

يمكن لحاملي بطاقات الدفع البنكية أو البريدية الحجز بشكل مباشر عبر موقع الشركة على الأنترنت(www.sntf.dz) إضافة إلى تسهيلات عديدة وتمكين الزبائن من الحصول على المعلومات اللازمة التي يحتاجونها في مدة وجيز، واستعمال أجهزة الدفع الإلكترونية الموضوعة عبر محطتي آغا بالجزائر العاصمة ووهران التي تربط خطوطها بين مدن الغرب الجزائري على أن يتم تدعيم نظام الدفع هذا في المستقبل عن طريق الأنترنت كما تطمح هذه الشركة إلى إطلاق تطبيق جديد للهواتف المحمولة يتيح للمواطنين خدمة الاستعلام عن مواعيد وأسعار رحلات القطارات وكذلك المقاعد المتاحة للحجز في جميع الرحلات.

الجدول رقم(17) : الدفع عبر الأنترنت في مجال النقل

السنة	عدد المعاملات
2016	388
2017	5677
2018	871
2019	6292

المصدر: تجمع النقد الآلي، **مرجع سبق ذكره.**

من خلال معطيات الجدول نلاحظ تطور في عدد المعاملات الدفع الإلكتروني في مجال النقل حيث سجلت 388 معاملة في سنة 2016 لتشهد بعدها زيادة الدفع عبر الأنترنت من 5677 معاملة سنة 2017 إلى 6292 معاملة سنة 2019 وهذا راجع إلى زيادة استخدام بطاقة الدفع الإلكتروني في حجز تذاكر السفر عبر الأنترنت.

3- قطاع التأمين

يمثل قطاع التأمين في كل من الشركة الوطنية للتأمين و إعادة التأمين وتم توقيع الاتفاقية مع مجموعة من البنوك الجزائرية والمؤسستين السابقتين وذلك في إطار الدفع الإلكتروني.

حيث في المرحلة الأولى تم تطبيق هذا النوع من الاكتتاب عبر الأنترنت على منتج التأمين السكني متعدد المخاطر ما يسمح لزبائن الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين من الحائزين على بطاقة ما بين البنوك الصادرة عن أي مؤسسة بنكية ناشطة في الجزائر بدفع مقابل عقد التأمين الخاص بهم من خلال البوابة الإلكترونية للشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين[1].

الجدول رقم (18): الدفع عبر الأنترنت في مجال التأمين

السنة	2016	2017	2018	2019
عدد معاملات التأمين	51	2467	6439	8342

المصدر: تجمع النقد الآلي، **مرجع سبق ذكره**.

في ظل تطور وسائل الدفع أصبح بإمكان المؤمن تسديد أقساط التأمين عبر الأنترنت حيث عرف الدفع عبر الأنترنت في مجال التأمين زيادة في عدد معاملات وكان في سنة 2016(حوالي 51 معاملة)، لتعرف زيادة في سنة 2020 حيث سجلت 64845 معاملة دفع عبر الأنترنت في مجال التأمين وهذا يدل على بداية اعتماد الدفع الإلكتروني في تسديد أقساط لتأمين عبر الأنترنت.

4- في مجال الطاقة

بعد توقيع على اتفاقية بين مجمع سونلغاز و البنك الوطني الجزائري وتتيح هذه الاتفاقية لحاملي البطاقات البنكية الصادرة عن البنك الوطني الجزائري أو أي بنك آخر في البلاد إمكانية دفع فواتير استهلاك الكهرباء و الغاز عن طريق الأنترنت من خلال أربعة مواقع الإلكترونية لشركات التوزيع التابعة لمجمع سونلغاز وذلك 24/ 24 ساعة وعلى مدار أيام الأسبوع.

[1] – وكالة الأنباء لجزائرية، **توقع زيادة معتبرة في 2019**، على الموقع www.aps.dz/or/economié، تاريخ الإطلاع 2020/1/2

كما بإمكان زبائن سونلغاز سواء شركات أو مستهلكين خواص الاطلاع على فواتيرهم و دفعها مباشرة على الأنترنت ما يعفيهم من مشقة الانتظار أمام شبابيك مراكز البريد أو الوكالات التجارية التابعة لمجمع سونلغاز.

حيث تم تنصيب حوالي 400 نهائي للدفع الإلكتروني وذلك على مستوى شبابيك وكالات سونلغاز بهدف تسهيل عملية الدفع ، وفيما يلي حجم المعاملات عبر الأنترنت في مجال الكهرباء والغاز.

الجدول رقم(19): حجم معاملات الدفع عبر الأنترنت لفواتير الغاز والكهرباء والماء.

السنة	الغاز و الكهرباء/الماء
2016	391
2017	12414
2018	29722
2019	38806

المصدر: التجمع النقد الآلي، **مرجع سبق ذكره**.

أدخلت المؤسسة الوطنية(نفطال)، لتوزيع المواد النفطية وتسويقها خدمة الدفع الإلكتروني في 11 نوفمبر 2016 بإطلاق بطاقة الدفع الإلكتروني، الموسومة بـ " بطاقتي" على مراحل، وحيث كانت المرحلة التجريبية لاستعمال على مستوى 67 محطة و37 نقطة بيع نموذجية عبر الوطن، بعد تعميم العملية تدريجيا في شهر جانفي2017.

و تتوفر هذه البطاقة المعبأة عن بعد في محطات البنزين لنفطال وأيضا في وكالات بريد الجزائر وهذا ضمن الصيغ (2.000 دج 5.000 دج و 8.000 دج) ، كما يمكن لحامل هذه البطاقة دفع ثمن المنتجات التي يشتريها من المقاهي والمطاعم الموجودة في محطات تزويد البنزين لنفطال .

وأصدرت هذه البطاقة كمرحلة أولية لإطارات الشركة قبل أن يوسع استخدامها إلى زبائن نفطال العاملين في مؤسسات الدولة والشركات التي تتوفر على عدد كبير من المركبات، و المرحلة الثانية التي كانت في جانفي

2017 شملت كبار مستهلكي الوقود، من مؤسسات وطنية وهيئات رسمية، وفي المرحلة الأخيرة دخلت خدمة بطاقة الدفع الإلكتروني" بطاقتي" حيز التنفيذ في متناول زبائن نفطال.

عرف الدفع عبر الأنترنت تطور ملحوظا في مجال الخدمات حيث كانت التجربة الأولى لوسائل الدفع الإلكتروني (البطاقات البنكية والبطاقة الذهبية لبريد الجزائر)، من خلال دفع فواتير الكهرباء والغاز ، الماء وحجز تذاكر السفر وغيرها من الخدمات.

ارتفع عدد العمليات في مجال النقل (الخطوط الجوية الجزائرية و الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية) التأمينات و توزيع الكهرباء/الماء (سونلغاز و سيال) بـ 6 ٪و 35 ٪ و 33 ٪ على التوالي في حين أن قطاعات الاتصالات السلكية و اللاسلكية (اتصالات الجزائر و موبيليس و جيزي و أوريدو) سجل تراجعا بنسبة 5 ٪.

ثانيا–قانون التجارة الإلكترونية في الجزائر

جاء قانون رقم 18-05 المتعلق بالتجارة الإلكترونية من أجل تنظيم التجارة الإلكترونية في الجزائر وشرح الشروط الواجبة للقيام بالأعمال التجارية عبر الأنترنت.

1- مضمون قانون التجارة الإلكترونية

القانون رقم 18-05 المؤرخ في 24 شعبان 1439 الموافق لـ 10 ماي 2018 المتضمن شروط ممارسة التجارة الإلكترونية في مادتيه (المادة 8 والمادة 9)، حيث نصت المادة 8 " يخضع نشاط التجارة الإلكترونية للتسجيل في السجل التجاري أو في السجل الصناعات التقليدية والحرفية.

ولنشر موقع إلكتروني أو صفحة إلكترونية على الأنترنت مستضاف في الجزائر "com.dz"، إنشاء بطاقة وطنية للموردين الإلكترونيين لدى المركز الوطني للسجل التجاري تضم الموردين الإلكترونيين المسجلين في السجل التجاري أو في سجل الصناعات التقليدية والحرفية.

لا يمكن ممارسة نشاط التجارة الإلكترونية إلا بعد إيداع اسم النطاق لدى مصالح المركز الوطني للسجل التجاري تنشر البطاقة الوطنية للموردين الإلكترونين عن طريق الاتصال الإلكتروني وتكون في متناول المستهلك الإلكتروني وهذا حسب المادة 9 من القانون ويضمن القانون تعميم الدفع الإلكتروني في جميع التعاملات المالية

وكذا إلزام المحلات التجارية بتوفير أجهزة الدفع الإلكتروني، التي تسمح للزبائن تسديد المشتريات ببطاقاتهم الذكية دون الحاجة إلى حمل الأموال الورقية والنقدية[1].

2- مواقع التجارة الإلكترونية في الجزائر

الموقع الإلكتروني هو عبارة منصة إعلانات إلكترونية يتم من خلالها تداول العروض والطلبات، والقيام بعمليات البيع والشراء بشكل سهل وناجح، يسهل المهمة على المستهلك، وله القدرة على استقطاب عدد أكبر من الزبائن سواء عبر تطبيقاتها على الهواتف الذكية أو مواقعها الإلكترونية على أجهزة الكمبيوتر.

ومن أهم مواقع التجارة الإلكترونية في الجزائرية على سبيل المثال لا الحصر نجد:[2]

- **موقع جوميا للتسوق www.jumia.dz**: دخلت جوميا إلى الجزائر عام 2012 بصفتها موقع تسوق إلكتروني ضخم يحتوي آلاف المنتجات كالألبسة والأحذية والهواتف الذكية والحواسب وغيرها من المنتجات المميزة بجودتها العالي وثمنها المنخفض(أنظر الملحق رقم: 04).
- موقع واد كنيس (**www.ouedkniss.com**) : أول سوق إعلانات إلكترونية في الجزائر تم إنشاؤها سنة 2006، في القبة بالجزائر العاصمة، ويتضمن الموقع إعلانات خاصة بالشراء والبيع والإيجار أيضا، يضمن كل المعلومات الشخصية الخاصة بالمعلنين لتسهيل عملية التواصل معهم.
- **موقع (epay.dz)**: هو بنك إلكتروني مقره في (25-شارع طربلس- حسين داي بالجزائر العاصمة) منحت له الدولة مقرا في "سيدي عبد الله" حيث تكفل بخمسة عشر شركة وذلك بإتمام عملية بيع منتجاتها[3].
- **موقع (Guiddini)**: أنشئ في سنة 2010 من خلال برنامج حاضنة "سيدي عبد الله "وأصبح الرائد في التجارة الإلكترونية في الجزائر، ويعرض الموقع منتجات لشركات متعددة ويضم الموقع أربع مواقع متخصصة في التجارة والتسويق الإلكتروني هي:

(Guiddini, Chofwechri,Winechri, Guiddini Store)

- **موقع علي اكسبريسaliexpress.com**: وهو موقع ناشئ في مجال التجارة الإلكترونية، حيث دخل مجال المنافسة عام 2010 بصفته تابع لشركة علي بابا الصينية الرائدة في مجال التسوق العالمي.

---

[1]- **القانون رقم 18-05المتعلق بالتجارة الإلكترونية**، المؤرخ في 16 ماي 2018، الصادر في الجريدة الرسمية الجزائرية ،العدد28، ص 09.

[2]- مجد سلامي، **أفضل تطبيقات التسوق بالجزائر**، على الموقع https://tijaratuna.com، تاريخ الإطلاع 2019/05/11

[3]- سهام معاش ، **اتجاهات الجزائر نحو التجارة الإلكترونية دراسة ميدانية على عينة المؤسسات الجزائرية**، مجلة الاقتصاد الصناعي ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، مخبر الدراسات الاقتصادية للصناعة المحلية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر ، المجلد6 ، العدد 2، 2016، ص 145.

- **موقع NAMSHI (ar-global.namshi.com)** هو موقع إماراتي عامل في الجزائر يقدم خدمات شراء وشحن البضائع المتنوعة النسائية والرجالية بطرق دفع متنوعة من الفيزا كارد إلى باي بال كما يتيح للعملاء خدمة استبدال واسترجاع البضائع.
- **موقع (JAMALON) https://jamalon.com** يختص هذا الموقع في بيع الكتب الإلكترونية ويقدم خدماته طوال 24 ساعة 7 أيام في الأسبوع، ويتيح للعملاء الدفع بطرق مختلفة وتزويدهم بميزات الاستبدال والإرجاع للبضائع بعد الشحن.

- **موقع اشريلي www.echrily.com**: يوفر هذا الموقع خدمة شراء المواد الغذائية وتوصيل ويكون الدفع عند التسليم وما يعاب عليها أن هذه الخدمة متوفرة لسكان العاصمة فقط.

-**موقع سوق بلادي www.souqbladi.com** : هو أيضا موقع يتوفر على إعلانات البيع والشراء إكسسوارات إعلام آلي محلات للبيع سكنات للكراء.

- **موقع صنع في الجزائر www .made-in-Algeria.com** : وهو عبارة عن سوق افتراضية جزائرية يسمح فيها للشركات بعرض سلعها وخدماتها بطريقة حديثة، مما يوفر قاعدة للتجارة الإلكترونية بين الشركات(B 2 B) ويهتم هذا الموقع بالشركات الجزائرية خاصة المصدرة منها لمساعدتها على ترويج منتجاتها وترقية الصادرات، من خلال تقديم العرض الأسرع لنشر المعلومات التجارية على عدد كبير من المؤسسات وإتاحة إمكانية التواصل بين العارضين والطالبين، وينقسم الموقع إلى جزأين قسم خاص بعرض السلع والخدمات المتوفرة، والتي عادة ما تشمل المنتجات النسيجية، المنتجات الغذائية، قطع ميكانيكية وغيرها، أما القسم الثاني مخصص للمناقصات والتي لا يسمح بالاطلاع والمشاركة فيها إلا للأعضاء المسجلين في الموقع[1].

[1]- سمية دميش ، **مرجع سبق ذكره**، ص 239.

المطلب الثاني: مؤشرات التجارة الإلكترونية في الجزائر

يعتمد مؤشر التجارة الإلكترونية على أربعة مؤشرات هي: [1]

- معدل انتشار استخدام الأنترنت
- وانتشار الحسابات الإلكترونية ،
- بطاقة الدفع للمواطنين الذين تتجاوز أعمارهم 15 سنة،
- توافر خوادم آمن لاستخدام الحسابات وبطاقات الدفع وتأمين المراسلات الإلكترونية.

الجدول رقم (20): تطور المؤشرات الفرعية للتجارة الإلكترونية في الجزائر خلال الفترة 2016-2019

السنة	نسبة الأفراد الذين يمتلكون بطاقات ائتمانية (%)	عدد خوادم الأنترنت(%)	نسبة الأفراد الذين يستخدمون الأنترنت(%)	نسبة الموثوقية البريدية
2016	6	37	18	26
2017	18	31	37	18
2018	50	41	43	10
2019	43	40	43	73

المصدر: صندوق النقد العربي، **التجارة الإلكترونية**، على الموقع:
https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/fma20_21102021.pdf، تاريخ الإطلاع 2020/11/12

من خلال تحليل معطيات الجدول نلاحظ نمو في المؤشرات الفرعية للتجارة الإلكترونية B2C في الجزائر كل من مؤشر نسبة الأفراد الذين يمتلكون بطاقات ائتمانية وعدد خوادم الأنترنت وكذلك نسبة الأفراد الذين يستخدمون الأنترنت بالرغم من التطور البطيء الذي تعرفه التجارة الإلكترونية في الجزائر، حيث في سنة 2016 كانت نسبة الأفراد الذين يمتلكون بطاقات ائتمانية 6٪ لترتفع إلى 43٪ سنة 2020، كما ارتفعت نسبة عدد خوادم الأنترنت من 37٪ سنة 2016 إلى نسبة 33٪ سنة 2020 إلى جانب ارتفاع نسبة الأفراد الذين يستخدمون الأنترنت من 18٪ في سنة 2016إلى 43٪ سنة 2020.

[1] -مصطفي طويطي ، عبد اللطيف أولاد حمود ، عبد الرحيم شنيني، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 425،426

وقد سجل نسبة الأفراد (فوق 15 سنة) الذين يمتلكون حساب بريدي في سنة 2017 حوالي 43%، كما شهد مؤشر نسبة الموثوقية البريدية نموا من 26% سنة 2016 إلى 73% سنة 2019 ويرجع هذا إلى زيادة اعتمادا البطاقة الذهبية لبريد الجزائر التي تشمل 94% من إجمالي بطاقات الدفع الإلكتروني في الجزائر.

والشكل الموالي يوضح تطور التجارة الإلكترونيةB2Cخلال الفترة 2016-2019.

الشكل رقم(05): تطور قيمة مؤشر التجارة الإلكترونية B2C في الجزائر خلال الفترة 2016-2019

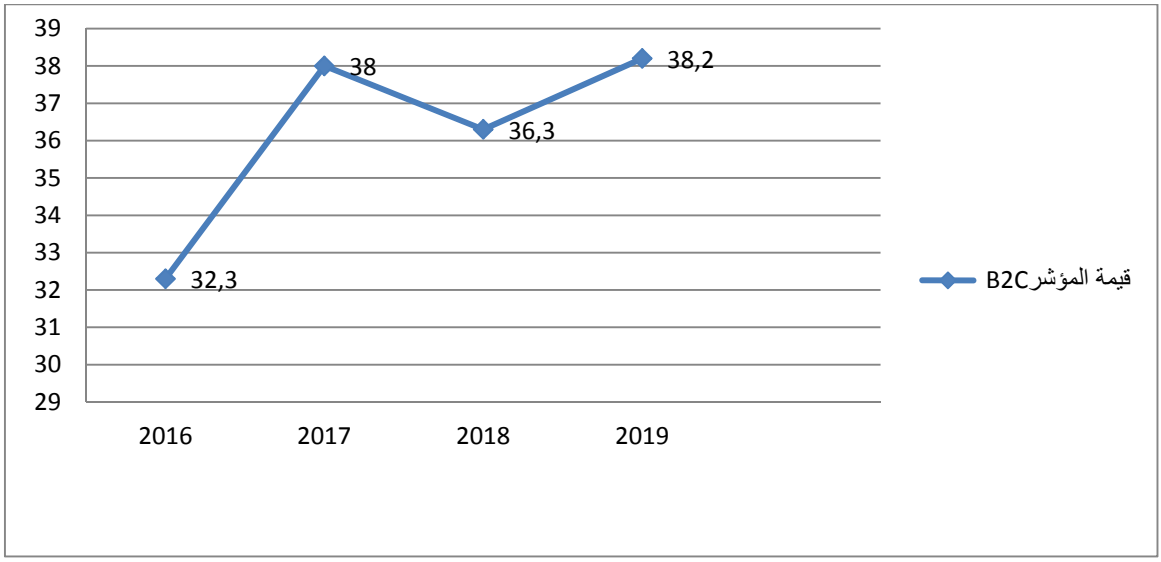

المصدر: من إعداد الطالبة، بناء على تقارير UNCTAD من سنة 2016 إلى سنة 2020

من خلال الشكل وحسب تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "أونكتاد"احتلت الجزائر في سنة 2016 المرتبة 95 عالميا بحيث سجل مؤشر(B2C) قيمة تقدر بحوالي 32,3، وفي سنة 2017 قيمته حوالي 38 لتتراجع في الترتيب إلى المرتبة 97 أما في سنة 2020 فقد تقدمت الجزائر تقدمت بـ 27 مرتبة عن سنة 2019 ، حيث قدرت قيمة مؤشر (B2C) بـ 52,2، وهذا التقدم الإيجابي يعود إلى ما تسببت فيه جائحة كورونا والتي دفعت بالجزائر نحو تطبيق التجارة الإلكترونية والاستفادة من معطياتها.

الجدول رقم(21): موقع الجزائر عربيا ضمن مؤشرات التجارة الإلكترونية (B2C).

الدول	ترتيب الدول سنة (2019)
الإمارات	28
السعودية	49
قطر	47
الكويت	57
لبنان	69
البحرين	67
الأردن	80
تونس	74
الجزائر	107
ليبيا	109
المغرب	97
مصر	107
جيبوتي	126
العراق	132
السودان	131
سورية	135
اليمن	141
موريتانيا	145
جزر القمر	149

المصدر: : صندوق النقد العربي، **مرجع سبق ذكره.**

حسب تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أونكتاد في ترتيب الدول العربية لمؤشر التجارة الإلكترونية فالمجموعة الأولى (1-50)، ونجد ضمن هذه المجموعة ثلاث دول وهي الإمارات، وقطر، والسعودية و المجموعة الثانية (51-100) وتشمل سبع دول عربية و هي: الكويت ،سلطنة عمان، البحرين ، لبنان وتونس الأردن

المغرب والمجموعة الثالثة (101-152) وتضم عشر دول عربية وهي مصر والجزائر، ليبيا جيبوتي السودان العراق سوريا، اليمن، موريتانيا، وجزر القمر .

حسب هذا التقسيم نلاحظ أن أغلبية الدول العربية في المجموعة الثالثة الشريحة الدنيا ووقوع كل من الإمارات وقطر والسعودية في المجموعة الأولي.

عرفت الجزائر تطور ملحوظ في مؤشر التجارة الإلكترونية (B2C) حيث بعدما كان في سنتي 2016 و2017 قد احتل المركز 95و97 على التوالي سجل خلال السنوات 2018 ،2019، 2020 تقدم بـ 27 مركز أي من المركز 111إلى 107 ثم المركز 80 سنة 2020.

أما عربيا فقد احتلت الإمارات العربية المراتب الأولى ضمن المجموعة الأولي حيث سجلت المركز 28 سنة

وبصفة عامة، فقد حقق عدد من الدول العربية تقدما ملحوظا حيث شهد مؤشر التجارة الإلكترونية في الجزائر تقدما خاصة سنة 2019، ويمكن إرجاع هذا النمو في مؤشر التجارة الإلكترونية إلى مجموعة من العوامل نذكر منها:

- زيادة عدد مستخدمي الهواتف الذكية في الجزائر؛
- الدور الذي لعبه صفحات مواقع التواصل الاجتماعي، خاصة بالنسبة لأصحاب المحلات والمطاعم ومواد التجميل وغيرها؛ حيث أن 3,4 مليون جزائري يملكون حسابات عبر الأنستغرام وأكثر من نصف المجتمع الجزائري يمتلكون حسابات شخصية على موقع فيسبوك.

المبحث الثاني: دور بطاقات الدفع في تنشيط القطاع المالي في الجزائر

تسيطر وسائل الدفع التقليدية على المعاملات في الجزائر منذ سنوات حيث نجد أن ثلثي المعاملات تتم بواسطة الشيك، وفي الآونة الأخيرة بدأ اعتماد بطاقة الدفع الإلكتروني في تسوية المعاملات ورغم أن نسبة المستخدمين مقارنة بعدد السكان ضعيفة إلا أنه لا يجب تجاهل الدور الذي تلعبه خاصة في القطاع المالي الذي تشكل فيه السوق الموازية نسبة معتبرة.

المطلب الأول:مؤشرات القطاع البنكي في ظل تطور وسائل الدفع

يؤدى تطور وسائل الدفع إلى تنشيط القطاع البنكي، حيث أصبحت البنوك تقدم خدمات بنكية متنوعة وبتكلفة أقل خلال وقت وجيز.

أولا– تطور معالجة الدفع بنظام المقاصة الآلية في الجزائر

يسمح نظام المقاصة الإلكترونية والذي دخل حيز العمل في ماي 2006، بتبادل كافة وسائل الدفع للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض (صكوك ، أوراق تجارية، تحويلات، اقتطاعات آلية، عمليات على البطاقات)، وفيما يلي تطور لعدد العمليات المعالجة بنظام المقاصة الآلية يقابلها مبلغ كل عملية بالمليار دينار جزائري خلال ثلاث سنوات 2016، 2017، 2018.

وهذا حسب بنك الجزائر ما يلاحظ أن حجم وسائل الدفع محدودة من حيث العدد لكن من حيث القيمة يشهد ارتفاعا من سنة إلى أخرى، وهذا يعود إلى التطورات الحاصلة في القطاع البنكي ويلاحظ هيمنة الشيكات على باقي وسائل الدفع الأخرى وتعرض هذه الوسائل على غرفة المقاصة ومنها ما يقبل للدفع وأخرى غير قابلة للدفع.

الجدول رقم (22) : طبيعة العمليات المعالجة بنظام المقاصة الآلية خلال الفترة 2016-2018

السنة	طبيعة العميلة٪			
	الصك	عمليات التحويل	البطاقات البنكية	الأوراق التجارية
2016	42.7	47.9	10.5	1.1
2017	36.2	49.8	13.05	1.15
2018	33.05	51.77	14.35	0.81

المصدر: من إعداد الطالبة، استنادا:- بنك الجزائر ، التقرير السنوي2016، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2017.

- بنك الجزائر ، التقرير السنوي2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018.
- بنك الجزائر ، التقرير السنوي2016، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ديسمبر 2019.

مثلت الصكوك والتحويلات التي تمت مقاصتها إلكترونيا في سنة 2018 الحصص الأكبر بنسب 33.05% و 51.77 % على التوالي، من الحجم الإجمالي لوسائل الدفع المتبادلة ، كما سجلت المعاملات عبر البطاقات المصرفية زيادة خلال ثلاث سنوات وهذا يعود إلى المجهودات المبذولة من طرف مجمع النقد الآلي في إطار ترقية خدمات البطاقة وتدعيم استعمالاتها.

الجدول رقم(23): عدد العمليات المعالجة بنظام المقاصة الآلية خلال الفترة 2016-2018

السنة	عدد العمليات بـ المليون	مبلغ العمليات بـ المليار دج
2016	21.00	17639.5
2017	22.946	18753.752
2018	25.030	17016.830

المصدر:نفس المرجع السابق.

عالج نظام المقاصة الإلكترونية للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض خلال سنة 2018، ما يعادل حجم 25.030 مليون عملية، بقيمة قدرها 17016.830 مليار دينار، مقابل 22.946 مليون عملية بقيمة قدرها 18753.752 مليار دينار في 2017، أي بارتفاع بلغ 8.32% من حيث الحجم وانخفاض بلغ 10.20% من حيث القيمة.

حيث سجلت التحويلات في المرتبة الأولى من حيث الحجم خلال سنتي 2017 ، 2018 من 8,300 مليون عملية إلى 8,272 مليون عملية ومن حيث القيمة سجلت معالجة الشيكات المرتبة الأولى من 17370,05 مليار دج إلى 15499,681 مليار دج.

أما العمليات عبر البطاقات المصرفية ارتفاعا هي الأخرى من حيث الحجم والقيمة خلال سنة 2017 و 2018 ويمكن إرجاع هذه الزيادة إلى :

- الدور الذي يلعبه كل من مجمع النقد الآلي وشركة النقد الآلي بين البنوك في إطار توسيع التعامل بالبطاقات الدفع الإلكتروني.
- زيادة عدد مواقع التجارة الإلكترونية، حيث تم منح الترخيص 27 تاجر.
- صدور قانون التجارة الإلكترونية الذي ينظم الممارسات التجارية الإلكترونية.

جدول رقم (24): تطور المعاملات باستخدام البطاقة المصرفية

طبيعة العملية	سنة 2017		سنة 2018		معدل النمو %	
	الحجم (بالألف عملية)	القيمة (مليار دج)	الحجم (بالألف عملية)	القيمة(مليار دج)	الحجم	القيمة
الدفع باستخدام البطاقات	196,938	0,916	302,990	1,353	53,85	47,75
منها الدفع عبر محطات الدفع الإلكتروني	96,756	0,678	139,363	1,060	44,04	56,36

منها الدفع عبر الأنترنت	100,182	0,238	163,627	0,293	63,33	23,20

المصدر: بنك الجزائر ، التقرير السنوي2018، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ديسمبر 2019.

شهد الدفع باستخدام البطاقات الإلكترونية زيادة من حيث الحجم بنسبة 53,85% خلال سنة 2017 وسنة 2018 ومن حيث القيمة بنسبة 47,75 %حيث سجل الدفع عبر البطاقات في سنة 2017 قيمة 0,916 مليار دج لترتفع قيمته سنة 2018 إلى 1,353 مليار دج، ويكون الدفع باستخدام البطاقة إما عبر محطات الدفع الإلكتروني أو عن طريق الدفع عبر الأنترنت والتي تشكل أكبر نسبة وهذا راجع إلى زيادة عدد مواقع التجارة الإلكتروني بعد صدور قانون التجارة الإلكترونية في سنة 2018.

ثانيا– السوق الموازية

تميز الاقتصاد الجزائري خلال الثمانينات بتنامي الاقتصاد غير الرسمي، الذي يحتوي في طياته العديد من الأنشطة الاقتصادية الخفية التي تولد عنها دخولا ضخمة لا تدخل غالبا في التقديرات الرسمية للدخل الوطني ولا تخضع للضريبة، حيث فرض تأخر وسائل الدفع في المنظومة المصرفية الجزائرية على المتعاملين التجاريين التعامل خارج الدائرة المصرفية، هذا التعامل قد ساعد على تداول النقود خارج هذا الإطار الذي ساهم بدوره في بروز ظاهرة الاقتصاد الموازي(غير الرسمي) وتفشي ظاهرة الاكتناز كلها عوامل ساعدت في ارتفاع السوق الموازية

وهذا الأمر أصبح يهدد الاقتصاد الوطني الذي مازال هشا، وبالتالي فإن اعتماد الصيرفة الإلكترونية وأنظمة الدفع الإلكترونية سوف يسهل دخول النقود المتداولة في السوق الموازي إلى دائرة السوق المصرفية، وبالتالي المساهمة في التخفيف من حدة الاقتصاد الرسمي.

تباين تقدير حجم الاقتصاد الرسمي بشكل كبير حيث قدر في 2016 بـ 40 مليار دولار بينما في 2017 قدر بـ 19 مليار دولار ، وفي 2018 قدرت نسبة الادخار الوطني في شكل نقود ورقية متداولة خارج القنوات البنكية بـ 31٪ من إجمالي الكتلة النقدية ، والجدول الموالي يوضح حجم الكتلة النقدية خارج القطاع البنكي خلال الفترة 2016-2019.

الجدول رقم (25): **تطور حجم الكتلة النقدية خارج القطاع البنكي**

السنة	2016	2017	2018	2019
الكتلة النقدية (مليار دج)	13816,3	14974,6	16636,7	16510.7
حجم الكتلة النقدية خارج القطاع البنكي(مليار دج)	4497,2	4716,9	4926,8	5437.6

المصدر: بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية** ، رقم 48، ديسمبر 2019

من خلال معطيات الجدول ، يشكل حجم الكتلة النقدية خارج القطاع البنكي نسبة معتبرة من الكتلة النقدية حيث سجلت نسبة 12% من حجم الكتلة النقدية في سنة 2016 لتشهد تراجع بنسب 9.2% 4.7%،4.3% خلال السنوات 2017، 2018 ،2019 على التوالي.

ويرجع ارتفاع حجم الكتلة النقدية خارج القطاع البنكي إلى:[1]

- وجود كتلة نقدية كبيرة من العملات الصعبة بحوزة المتعاملين وبالأخص المهاجرين والتي تنشط في السوق السوداء، دون أن تتمكن البنوك الجزائرية من استعمالها في حسابات جارية بالعمة الصعبة أو بتحويلها إلى الدينار، وهذا انخفاض أسعار الصرف في البنوك مقارنة بالسوق الموازي.
- التوجه إلى صرف العملات الأجنبية في السوق الموازية دون السوق الرسمي بسبب فارق السعر.
- لا تخضع عمليات الصرف في السوق الموازي للضريبة، وبالتالي حرمان الخزينة العمومية من مصدر دعم معتبر للدولة.

ومن أجل استقطاب هذه الموارد نحو البنوك قصد تعزيز قدراتها على تمويل النشاط الاقتصادي لاسيما الاستثمار يستوجب:

-العمل على مكافحة الفساد والتحكم في الاقتصاد الموازي.

[1]- بورعدة حورية، **الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر دارسة سوق الصرف الموازي**، مذكرة ماجستير في الاقتصاد وإدارة الأعمال، تخصص اقتصاد الدولي، جامعة وهران، الجزائر، 2014،ص 146.

-إرساء مناخ الثقة يسمح في التوسع في اعتماد الخدمات البنكية الإلكترونية وتغيير ثقافي في سلوك الدفع لدى الجزائريين حيث مازال التجار يقاومون ويترددون على استعمال الدفع الإلكتروني وهذا راجع إلى غياب الثقة في مثل هذا النوع من وسائل الدفع.

-العمل على مواصلة الإصلاحات الاقتصادية لاسيما البنكية والمالية من أجل جعل الخدمات المصرفية الإلكترونية دعامة للتنمية الاقتصادية في المستقبل.

- تعزيز دور البنوك العامة والخاصة في النظام المالي،وضرورة تكثيف حملات تحسيسية فضلا عن إدخال إجراءات تحفيزية عوض عن عقوبات من أجل توعية التجار بأهمية الدفع الإلكتروني.

-يترتب عن التحول إلى الخدمات البنكية الإلكترونية ضرورة فتح حساب بنكي لإيداع النقود، التي يود استبدالها بالنقود الجديدة، وأنه يستوجب عليه سحب القيمة المحددة فقط من طرف البنك، والباقي يسحب إلكترونيا من أجهزة الصراف الآلي (البطاقات الإلكترونية للعملة المحلية – فيزا كارد أو ماستر كارد) وتكون صالحة للدفع كذلك، ويستطيع استعمال الصك للمعاملات التجارية الكبيرة (الشراء أو البيع)، وفي هذه الحالة استعمال الصك، يجب على البنك أن يؤمن الصك ويصادق عليه بسرعة، حتى تتم عملية الدفع وتفادي الصك بدون رصيد، وشيئا فشيئا يثق الزبون على البنوك.

ثالثا- بنك الجزائر والدفع الإلكتروني

يراقب بنك الجزائر من خلال أدوات السياسة النقدية (السوق المفتوحة، معدل إعادة الخصم، الاحتياطي الإجباري وغيرها) المعروض النقدي ففي حالة وسائل الدفع التقليدية يتبع بنك الجزائر إما سياسة نقدية توسعية

أو سياسة نقدية انكماشية، والملاحظ في الآونة الأخيرة بداية التعامل ببطاقات الدفع الإلكتروني التي من المتوقع أن يصل عددها إلى 16 مليون بطاقة في سنة 2024.فكيف سيكون تأثير وسائل الدفع الإلكتروني على أدوات السياسة النقدية؟

1- **السوق المفتوحة**:حدد الإطار القانوني والتنظيمي للسوق النقدية في الجزائر من خلال المادة (6) من التعليمة 96/ 28 الصادرة بتاريخ 22 أفريل 1995، حيث يدخل بنك الجزائر في السوق النقدي عن طريق السوق المفتوحة ، ويتم من خلالها شراء وبيع سندات عمومية قصيرة الأجل ذات تاريخ استحقاق لا يتعدى 6 أشهر ، ويتوقف تأثير وسائل الدفع الإلكتروني على سياسة السوق المفتوحة على مدى انتشار وتوسع استخدام

وسائل الدفع الإلكتروني، فكلما كان التعامل بها أقل كلما كان تأثيرها ضعيف على فعالية السوق المفتوحة التي يقوم بها البنك المركزي والعكس صحيح، حيث كلما زاد اعتماد الدفع الإلكتروني بدل وسائل الدفع التقليدية في هذه الحالة يحدث التأثير، وفي الجزائر ومن خلال الإحصائيات المقدمة حول عدد البطاقات المتداولة فهي تمثل عدد ضعيف مقارنة بعدد السكان ففي هذه الحالة لا تأثير لوسائل الدفع الإلكتروني في السوق المفتوحة.

2-سعر إعادة الخصم:ينتج عن قيام الأفراد بشراء النقود الإلكترونية مقابل النقود التقليدية أو نظير ودائهم دخول النقود في خزينة البنوك وجراء قيام مصدري النقود الإلكترونية بإيداع النقود القانونية التي حصلوا عليها مقابل النقود الإلكترونية في حساباتهم البنكية لدى البنوك المركزية والبنوك التجارية وهذا ما يسمح بالاستخدام النقود الإلكترونية بإنشاء ودائع لدى البنك المركزي.

عرف معدل إعادة الخصم في الجزائر تغيرات بين الاستقرار والانخفاض حيث شهدت سنة 2015 أعلى معدل بـ 4% لينخفض سنة 2016 إلى معدل 3,5 % وهذا نتيجة انخفاض أسعار النفط ومحاولة بنك الجزائر لإعادة السيولة إلى القطاع البنكي من أجل تمويل الاقتصاد، وفي سنة2017، 2018، 2019 ، 2020، كان معدل إعادة الخصم مستقر عند 3,75 %.

3- معدل الاحتياطي الإجباري:حدد النظام04 -02 شروط تكوين الحد الأدنى للاحتياطي الإجباري والذي يكون ما بين0 % و15%، والجدول الموالي يبين تطور معدل الاحتياطي الإجباري خلال الفترة 2016-2020

الجدول رقم(26) : تطور نسبة الاحتياطي الإجباري خلال الفترة 2016-2019.

السنة	2016	2017	2018	2019
المعدل(%)	8	4	10	10

المصدر: نفس المرجع السابق.

عرف معدل الاحتياطي الإجباري قبل سنة 2016 استقرارا عند معدل 12% حيث اعتمد بنك الجزائر هذه الأداة لامتصاص السيولة ليشهد انخفاض من 8% سنة 2016 إلى 4% وهذا راجع لحالة الركود التي عرفها الاقتصاد الوطني في تلك الفترة ليعود للارتفاع إلى 10% سنتي 2018 و2019 .

يؤدي الاستخدام الواسع للنقود الإلكترونية إلى انخفاض الطلب على الاحتياطي الإجباري لدي البنك المركزي وهذا بالتأثير مباشرة على وسائل الدفع الجارية بتخفيض الطلب عليها وهذا ما يجبر البنوك المركزية بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني للبنوك التجارية لديها.

يظهر تأثير وسائل الدفع الإلكترونية على أدوات السياسة النقدية من خلال التوسع في التعامل بها ومدى حلولها مكان النقود القانونية وفي حالة الجزائر لم تسجل أي تأثير على أدوات السياسة النقدية بسب حداثة فكرة اعتماد بطاقات الدفع الإلكتروني لدى المجتمع الجزائري.

رابعا– الدفع الإلكتروني والناتج الإجمالي المحلي

يلغى الدفع الإلكتروني الكثير من النقائص مثلا مشكل نقص السيولة، والحد من هذا المشكل يضمن مجموعة من الإيجابيات للقطاع البنكي،كما سيساهم في ارتفاع الناتج المحلي بنقطة أو نقطتين، حيث أن زيادة استخدام النقود الإلكترونية يؤدى إلى انخفاض الطلب على النقود بشكل عام وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة سرعة دوران النقود وبالتالي زيادة الطلب الكلي الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الناتج الإجمالي.

الجدول رقم (27) : تطور حجم التداول النقدي خارج القطاع البنكي / إجمالي الناتج المحلى

السنة	2016	2017	2018
التداول النقدي خارج القطاع البنكي / إجمالي الناتج المحلى(%)	25.7	25.4	24.3

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2018، **مرجع سبق ذكره**.

عرفت نسبة التداول خارج القطاع البنكي نسبة معتبرة حيث شكلت في سنتي 2016 و2017 نسبة 25% من الناتج المحلي الإجمالي حيث إدراج هذه النسبة من الناتج المحلي الإجمالي سيلعب دور كبير في النشاط الاقتصادي.

المطلب الثاني: الدفع الإلكتروني والتحصيل الضريبي الإلكتروني

تلعب رقمنة التحصيل الضريبي دورا مهما على صعيد توسيع القاعدة الضريبية ومحاربة التهرب والغش الضريبي وزيادة كفاءة الأداء الضريبي بشكل عام وذلك باعتماد الدفع الإلكتروني للامتثال والتحصيل الضريبي، من خلاله تمكن الحكومات من جمع معلومات دقيقة وفورية حول مدفوعات الرواتب وأرباح الشركات وحركة مبيعات السلع والخدمات بما يوفر صورة كاملة عن الاستحقاقات الضريبية وتوقعات دقيقة لمستوى الإيرادات الضريبية، بل والتحصيل الفوري لبعضها إلكترونيا.

حيث تشير التقديرات إلى أن التحصيل والدفع الإلكتروني له دور هام في الموازنة العامة (الإيرادات والنفقات العامة) إذ يمكن أن يساعد في تحقيق وفورات اقتصادية تقدر بما يتراوح بين 0.8% إلى 1.1 % من الناتج المحلي الإجمالي سنويا في الدول النامية.

الجدول رقم (22) : تكلفة تحصيل الدينار للمديرية العامة للضرائب 2016-2018

السنوات	إجمالي إيرادات الجباية العادية الوحدة 10^9 دج	تكلفة تحصيل الدينار: الوحدة %
2016	2564.62	1.15
2017	2570.61	0.91
2018	2850.73	0.82

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات من المديرية العامة للضرائب

تعبر تكلفة تحصيل الضرائب مؤشر مهم لقياس نجاعة النظام الضريبي في أي الدول، حيث كلما كانت هذه التكلفة أقل كلما كان النظام الضريبي للدولة أكثر نجاعة وفعالية فقد سجلت تكلفة تحصيل الدينار في الجزائر نسب متفاوتة ففي سنة 2016 قدرت بـ 1.15 % أي في كل 100دج تصرف الدولة حوالي 1.15 دج

وفي سنة 2018 سجلت أقل من 1% ويرجع هذا إلى تطبيق الآليات الحديثة (التحصيل الضريبي الإلكتروني) التي تساهم في تقليص التكلفة من خلال مبدأ العمل بالرقمنة في الإدارات العمومية ككل والجباية خاصة وذلك من خلال العمل بنظام المعلوماتي جبايتك .

ولتحقيق نتائج إيجابية،كان لابد من مجموعة من الأساسيات والتدابير قبل اعتماد نظام تحصيل الضرائب الإلكتروني:

- سن القوانين الداعم للتحول من التحصيل المادي إلى التحصيل الإلكتروني.
- إعادة هندسة الإجراءات الخاصة بكل عملية من عملية التحصيل الضريبي بما يسمح بدعم التحول للتحصيل الرقمي وبما يستهدف تحقيق هدفا أساسيا يتمثل في تبسيط الإجراءات وزيادة مستويات كفاءة التحصيل الضريبي.
- إتاحة مواقع إلكترونية ونظم الدفع خاصة والضرورية لتلقي ومعالجة التصاريح والأداء إلكترونيا.
- تأهيل العنصر البشري من خلال التدريب والقيام بدورات تكوينية ليتلاءم مع آليات التحصيل الإلكتروني للضرائب.

المطلب الثالث: تحديات وسائل الدفع الإلكتروني وإستراتيجية تطويرها في الجزائر

تصطدم الجزائر بعقبات كثيرة تحول دون تطوير الجهاز المصرفي والتوسع في استخدام البطاقات البنكية

أو البريدية والتي تحول دون تطبيق الأهداف رغم الجهود المبذولة من قبل السلطات المعنية من تعميم لأجهزة الصراف الآلي والتوزيع المجاني لأجهزة الدفع الإلكتروني على التجار تجد نفسها أمام مجموعة من العقبات التي يجب التقليل من أجل تحقيق الأهداف المرجوة.

أولا– تحديات وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر

يرجع التباطؤ في استخدام بطاقات الدفع في الجزائر إلى جملة من المعوقات لعل أهمها:

- **ضعف البنية التحتية لقطاع الاتصال:** بالرغم من النتائج الجيدة التي حققها هذا القطاع في مجال الاشتراك في شبكة الأنترنت إلا أن نسبة الانتشار لا تزال منخفضة مقارنة بعدد الإجمالي للسكان وحسب تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي للسنوات من2016 إلى 2020 سجلت الجزائر في مجال تكنولوجيا الاتصال مراتب متأخرة من بين175 دولة ويرجع سبب ذلك إلى ضعف سرعة تدفق الأنترنت.
- **معوقات اجتماعية وثقافية** : عدم التحكم في استخدام التكنولوجيا بصفة عامة وفي مجال البنوك بصفة خاصة، ويرجع ذلك لنقص الحملات التحسيسية لأهمية الخدمة المصرفية المعتمد على وسائل وأنظمة الدفع الإلكتروني، كذلك انتشار التهرب الضريبي لدى فئات من زبائن البنوك وغيرهم، مما يدفعهم لرفض

استعمال وسائل الدفع الإلكترونية أو حتى فتح حسابات بنكية، وكذلك عدم الالتزام بمبدأ السرية والأمان لدى بعض المستخدمين بالبنوك، بالإضافة إلى ترسخ أزمة الثقة في البنوك في حد ذاتها .

- **نقص استخدام بطاقات الدفع:** معظم الخدمات التي تقدمها المواقع الإلكترونية في الجزائر يكون الدفع عند الاستلام وبالطريقة التقليدية.
- **ضعف التشريعات والقوانين:** رغم القوانين والتشريعات الخاصة في تسيير التعاملات التي تتم عبر شبكة الأنترنت في إطار التجارة الإلكترونية إلا أنه يجب إتباعها بقوانين أخرى مثل قانون حماية البيانات الشخصية، الجريمة الإلكترونية.

ثانيا– إستراتيجية تطوير الدفع الإلكتروني في الجزائر

1– قانون المالية لسنة 2020

عرفت نهاية سنة 2019 ، انتشار واسع لفيروس كورونا في العالم عموما والجزائر خصوصا، حيث كشفت هذه الأزمة الصحية العالمية الخلل الذي تعاني منه اقتصاديات الدول خاصة دول العالم الثالث في مجال الصحة والمجال الاقتصادي، وفي ظل الهلع الذي يشهده العالم سارعت الدول إلى اتخاذ عدة تدابير من أجل الحد من انتشار الفيروس إلى جانب قرار غلق الحدود في معظم دول العالم ووضع قيود على السفر، وقرار الحجر الكلي أو الجزئي والقيام بحملات توعية من أجل التقليل من التجمعات.

قامت مؤسسة بريد الجزائر بجملة من التدابير الوقائية المتعلقة بتعميم وإتاحة وسائل الدفع الإلكتروني وتوزيع أجهزة الدفع الإلكتروني على التجار مجانا والتي تمكن حامل البطاقة الذهبية أو البنكية من تسديد مقتنياته وخدماته.

حيث قررت الجزائر رسميا التخلص من أسلوب المعاملات المالية النقدية التقليدية، والتوجه لاعتماد بطاقات الدفع الإلكترونية، لشراء وبيع السلع في المحلات والمتاجر، وحددت وزارة التجارة تاريخ 31 ديسمبر 2020 لبداية نهاية الأسلوب التقليدي في الدفع، ويهدف القرار إلى توزيع أكثر من نصف مليون جهاز قارئ للبطاقات المالية المغناطيسية على التجار، الذين يقدر عددهم أكثر من مليون تاجر يعملون في الجزائر، وهذه الخطوة تحمل عدة أهداف إستراتيجية، وتعكس رؤية السلطة الجديدة في المضي بخطوات سريعة نحو عصرنة الحياة العامة في الجزائر.

وجاء هذا القرار، بعد أزمة السيولة المالية التي عرفتها العديد من مراكز البريد في الجزائر، وقد كشف وباء كورونا العديد من العيوب في الممارسة الاقتصادية في الجزائر، إذ ساهم غياب الدفع الإلكتروني من انتشار الطوابير الطويلة أمام المحلات التجارية والبنوك والبريد، مما جعل فرض قواعد التباعد الاجتماعي أمرا صعبا في بعض الحالات.

وقد أدرج قانون المالية لسنة 2020 تعديلات على نظام الضريبة الجزافية على الذين ينشطون في المهن غير التجارية، وتقرر إلغاء الضريبة على القيمة المضافة للسنتين الأولى من استخدام الدفع الإلكتروني.

وينتظر البدء في هذه الخطوة عبر المحلات الكبرى ، حيث يجب تهيئة مناخ الثقة بين الزبون والتاجر خاصة وأن الجزائر حاولت منذ عامين التوجه إلى هذه الخطوة، إلا أنها فشلت وظلت مقتصرة على نطاق ضيق على بعض الفنادق والمطاعم الكبرى.

2- طريقة الدفع دون اللمس بواسطة الهاتف النقال

المبادرة كانت من طرف البنك الوطني الجزائري ، والذي أطلق أول تطبيق للدفع دون لمس عبر الهاتف النقال في الجزائر، حيث يعتمد التطبيق على رموز شريطية ذكية (QR CODE)[*] .

وهذا التطبيق موجه للخواص والمهنيين والتجار، وجاء تحت اسم"Wimpay-BNA" ، حيث يمكن الاستفادة منه على مدار 24ساعة كل الأيام من أي مكان ، وذلك لتحويل الأموال بالدينار نحو مستخدم آخر للتطبيق، حيث يتيح هذا التطبيق العديد من الخصائص مثل عمليات الدفع عبر الرموز الشريطية الذكية، وإدارة الميزانية والاطلاع على الرصيد وكشف العمليات المحققة، أما بالنسبة للمؤسسات فيعطى هذا التطبيق إمكانية قبول عمليات الدفع التي تستخدم الرموز الشريطية الذكية، من خلال تحصيل الأداء وتسيير البائعين ونقاط البيع والاطلاع على النشاطات.

تتطلب طريقة الدفع دون اللمس بواسطة الهواتف الذكية ما يلي:

- أن تدار العملية من قبل مؤسسة دفع معتمدة ويجب أن تدعم هذه المؤسسة بطاقتي الدفع المعتمدتين في الجزائر حاليا وهما بطاقة الدفع ما بين البنوك والبطاقة الذهبية لبريد الجزائر.

[*]- Quick response Code : QR CODE والتي تعني شفرة الإستجابة السريعة

- من أجل الاستمرارية في العمل بهذا التطبيق يجب اعتماد طريقة مزدوجة بين المحفظة الإلكترونية والدفع بواسطة البطاقة المصرفية من خلال هواتفهم الذكية والسماح للأشخاص الذين ليس لديهم حساب مصرفي بإجراء دفع إلكتروني بسهولة.
- في حالة تسديد المدفوعات الصغيرة يفضل استعمال المحفظة الإلكترونية بحيث لا تتجاوز مبلغا معينا في التطبيق مع توفر رصيد لا يتجاوز مبلغا معينا ويتم إنشاء المحفظة عن طريق الهاتف الذكي فقط مع تأكيد رقم الهاتف وبطاقة التعريف عن بعد.
- رفع سقف المبالغ المستخدمة في التطبيق في حالة استخدام بطاقات الائتمان والهدف من ذلك هو اعتماد بطاقات الدفع وإنشاء حسابات بنكية.

ومن أجل حماية مستخدمي نظام الدفع عبر الهاتف المحمول ، يلعب مستوى أمن تكنولوجيا المعلومات دورا مهما يمكن استخدام بصمات الأصابع وخاصية التعرف على الوجه لتأمين الوصول إلى التطبيق والمعاملات.

إن اعتماد الدفع بواسطة الهاتف النقال والدفع الإلكتروني سيوسع مجال الإمكانيات المتاحة في الجزائر وسيكون مفيدا لها، وهذا لعدة أسباب منها:

—يمكن من تتبع المعاملات المالية من حيث الحجم والقيمة ويعمل على زيادة الإيرادات الضريبية من خلال اعتماد التحصيل الضريبي الإلكتروني.

—تقليل الضغط على السيولة المالية من نقص السيولة والطوابير أمام المؤسسات البنكية.

—يعمل على تعزيز التجارة الإلكترونية

—زيادة التوجه نحو الخدمات البنكية الإلكترونية.

ومن أجل متابعة وتيرة تطور الشركات الجزائرية وتشجيع إنشاء الشركات الناشئة وكذلك حماية المستهلك الجزائري بشكل أفضل يجب أن تكون نصوص قانونية تنظم ذلك.

خلاصة

عرف بداية الدفع عبر الأنترنت في قطاع الخدمات حيث عقد بنك الجزائر عدة اتفاقيات مع المؤسسات الاقتصادية منها اتصالات الجزائر ومؤسسة سيال وغيرها، ومن خلالها يمكن دفع الفواتير وتعبئة الرصيد أو الحجز عبر الأنترنت سواء بواسطة البطاقة الذهبية لبريد الجزائر أو البطاقات الدفع البنكية، لتشهد سنة 2018 نقطة تحول من خلال قانون 18-05 المتعلق بالتجارة الإلكترونية والتي عرفت من خلاله المواقع الإلكترونية انتشارا واسعا.

كما عرفت الجزائر تطورا في مؤشرات التجارة الإلكترونية خلال الفترة 2016-2019 من حيث :

- زيادة نسبة الأفراد حاملي بطاقة الدفع الإلكتروني حيث في سنة 2016 كانت النسبة 6% لتعرف ارتفاعا إلى 43 % سنة 2019 حيث 95% منها البطاقة الذهبية لبريد الجزائر و5% تمثل بطاقات بنكية.
- شبكة الأنترنت التي تلعب دورا مهما من خلال نسبة الأفراد الذين يستخدمون الانترنت والتي تمثل 43% سنة 2019 وسرعة التدفق أيضا، نسبة الموثوقية البريدية التي ارتفعت من 26% إلى 73% وهذا راجع إلى زيادة عدد الحسابات البريدية.
- ساهم الدفع الإلكتروني في تحقيق مراكز متقدمة في مؤشر التجارة الإلكترونية حيث سجلت المركز 107 في سنة 2019 لتقفز إلى المركز 80 سنة 2020 بعدما كانت في المرتب 111 سنة 2018.
- دون أن نغفل للدور الذي سيلعبه التعامل بالدفع الإلكتروني في المدى الطويل للقطاع المالي سواء على السوق الموازية من خلال كبح الكتلة النقدية المتداولة خارج القطاع البنكي إلى جانب زيادة الإيرادات الضريبية بتبني التحصيل الضريبي الإلكتروني.

الخاتمة

عملت الجزائر على تطوير منظومتها البنكية من خلال وسائل الدفع الإلكتروني، وذلك بتهيئة المناخ المناسب للتعامل بهذه الوسائل التي تعتمد على التكنولوجيا بالدرجة الأولى، حيث أولت الجزائر اهتمامها بهذا المجال من خلال وضع خطط واستراتيجيات لتطويره، وبالرغم من تباطأ وتيرة استعمال الدفع الإلكتروني إلا أنها سجلت تطورا ملحوظا خلال الفترة 2017-2019.

اختبار صحة الفرضيات:

- تعتبر تطبيقات الاقتصاد الرقمي المؤشر الذي يظهر تحول الدولة إلى الاقتصاد الرقمي إذ نجد كل من الإدارة الإلكترونية، التسويق الإلكتروني، البنوك الإلكترونية، الاستثمار الإلكتروني، والتجارة الإلكترونية ومن أجل اعتماد هذه الأخيرة في التعاملات استوجب البحث عن وسائل تتماشى مع طبيعة المعاملات في التجارة الإلكترونية وهو ما أدى إلى تطوير وسائل الدفع وظهور وسائل الدفع الإلكتروني، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- نتج عن اعتماد التكنولوجيا في النشاط البنكي تطور وسائل الدفع ، من خلال إدخال الأنترنت مع وسائل الدفع التقليدية وظهور مصطلح وسائل الدفع المطورة والتي هي في الأصل موجودة ونجد السفتجة الإلكترونية، السند لأمر الإلكتروني، الشيك الإلكتروني، إلى جانب ظهور وسائل دفع إلكتروني الحديثة لم تكن من قبل وهي البطاقات الائتمانية، البطاقات الذكية، المحفظة الإلكترونية وغيرها وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.
- عملت الجزائر على تطوير المنظومة البنكية وفي إطار تبني الدفع الإلكتروني قامت بمجموعة من التدابير سواء من خلال توزيع أجهزة الدفع الإلكتروني على التجار وإلزامهم التعامل بها، وتوسع في أجهزة الصراف الآلي، دون أن تهمل الجانب القانون الذي ينظم التعامل بالدفع الإلكتروني ، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.
- عرفت مؤشرات التجارة الإلكترونية تحسن خلال الفترة 2017-2019 حيث انتقل مؤشر التجار الإلكترونية (C2B) من المركز 107 سنة 2019 إلى المركز 80 سنة 2020 بعدما سجل المركز 111 سنة 2018 ، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

النتائج:

- يعتبر التحول الرقمي ضرورة حتمية تماشيا مع المتغيرات التي تشهدها المنظوم المصرفية العالمية.
- تتنوع وسائل الدفع بين التقليدية والإلكترونية والتي تعمل على تسهيل المعاملات بين مختلف الأطراف.
- تملك الجزائر مقومات تجعلها قادرة على مراكبة تطورات التحول الرقمي من خلال توفر عدد من المقومات البنية التحتية الداعمة لتقنيات الدفع الإلكتروني من بينها إنشاء التجمع النقد الآلي وشركة SATIM لتسيير تعاملات الدفع الإلكتروني سواء كان ذلك عبر الأنترنت أو عن طريق نقاط الدفع الإلكتروني.
- أطلق بريد الجزائر وفي إطار العصرنة خدمات جديدة منها خدمة تطبيق بريد باي الذي يسمح بالدفع عن طريق الهاتف النقال، وبريدي ويب التي تمكن زبائن بريد الجزائر الاستفادة من الخدمات المتنوعة التي قدمها.
- عرفت المدفوعات الإلكترونية زيادة منذ بداية وباء كوفيد 19 حيث توجه إلى استخدام بطاقات الدفع لتجنب الذهاب إلى المراكز البريدية والبنكية وتشجيع عمليات الدفع عبر الأنترنت حيث تم تسجيل 4593960 عملية حسب تقرير نشره التجمع النقد الآلي، وترجع الزيادة في المدفوعات إلى تاجر الويب منخرط في نظام الدفع الإلكتروني البيبنكي حيث وصل إلى 186 تاجر واب .
- سجلت التجارة الإلكترونية كنسبة للناتج المحلي الإجمالي العالمي زيادة، حيث كانت نسبة 1,18%سنة 2016 لترتفع إلى 1,47 % في سنة 2018 وهذا راجع إلى ارتفاع حجم مبيعات التجارة الإلكترونية (B2C) من 2050,36 مليار دولار سنة 2016 إلى 3015,15 مليار دولار سنة 2018 بالإضافة إلى زيادة عدد المتسوقين عبر شبكة الأنترنت حيث سجلت1,4 مليار شخص في سنة 2019.
- بالرغم من النتائج الإيجابية المسجلة في هذا القطاع من حيث عدد مستخدمي الهاتف الثابت والهاتف النقال والاشتراك في شبكة الأنترنت إلا أن سرعة التدفق ضعيفة.

التوصيات:

ومن أجل تفعيل دور بطاقات الدفع الإلكتروني في النشاط الاقتصادي استوجب ما يلي:

- مواصلة الإصلاحات الاقتصادية لاسيما البنكية والمالية من أجل جعل الدفع الإلكتروني دعامة للتنمية الاقتصادية مستقبلا.

- الاستمرار في تطوير أنظمة شبكات الاتصالات والبنية التحتية لأنظمة المدفوعات باعتماد أفضل الممارسات الدولية.
- ضرورة تكثيف الحملات التحسيسية وتعزيز دور البنوك العامة ولخاصة في النظام المالي، فضلا عن إدخال إجراءات تحفيزية عوض عقوبات من أجل توعية التجار بأهمية الدفع الإلكتروني والقضاء مشكل الثقة في الدفع الإلكتروني.
- ضرورة مواصلة توزيع أجهزة الدفع على مستوى التجار بطريقة فعالة، وإعطاء الأولوية للتجار الذين لديهم قناعة في استعمال هذه الأجهزة.
- تبني استراتيجيات للتحول الرقمي وفق رؤية شاملة من بين أهدافها إتاحة الدفع عن بعد وتقديم الخدمات الحكومية عبر منظومة الدفع الإلكتروني، وإلزام البنوك والشركات بنشر أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع.
- تبني سياسات ملائمة لتشجيع الأفراد والشركات على استخدام منصات الدفع الإلكتروني في عمليات الشراء وسداد المدفوعات من أجل حجم المعاملات الإلكترونية.
- تبني مجموعة من الحوافز لتشجيع الدفع الإلكتروني من بينها خفض ضريبة المبيعات على المدفوعات الإلكترونية وخفض الرسوم والعمولات على معاملات الدفع الإلكتروني.

الآفاق:

- مساهمة وسائل الدفع الإلكتروني في النمو الاقتصادي؛
- التحصيل الضريبي الإلكتروني بين التطبيق والمعوقات؛
- تطبيق تقنية الدفع دون لمس عبر الهاتف النقال في الجزائر؛

قائمة المراجع

أولا– المراجع باللغة العربية

1– الكتب

- إبراهيم السيد أحمد، **الاقتصاد الإلكتروني**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2010.
- إبراهيم العيسوي، **التجارة الإلكترونية**، المكتبة الأكاديمية ، مصر، 2003.
- إبراهيم بختي، **التجارة الإلكترونية مفاهيم، استراتيجيات التطبيق في المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005
- إبراهيم جابر، **الجرائم الإلكترونية والمعلوماتية بطاقة الائتمان –الكمبيوتر و الأنترنت**، مؤسسة شباب الجامعية، مصر 2018.
- إبراهيم عبد العزيز الدعليج، **الاتصال والوسائل والتقنيات التعليمية**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- أبو سليمان عبد الوهاب إبراهيم، **البطاقات البنكية الاقتراضية والسحب المباشر من الرصيد**، دار القلم سوريا، 2003
- أحمد السيد لبيب إبراهيم، **الدفع بالنقود الإلكترونية، الماهية والتنظيم القانوني دراسة تحليلية مقارنة**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2009.
- أحمد المعاني وآخرون، **قضايا إدارية معاصرة**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن ، 2011.
- أحمد بوراس، السعيد بريكة، **أعمال الصيرفة الإلكترونية الأدوات والمخاطر**، دار الكتاب الحديث، مصر 2014 .
- أحمد دغيش، **السندات التجارية ووسائل الدفع الحديثة في القانون التجاري الجزائري**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016.
- أحمد محمد غنيم ، **الإدارة الإلكترونية –آفاق الحاضر ومتطلعات المستقبل**، المكتبة المصرية، مصر، 2004
- أحمد محمد غنيم ، **التسويق والتجارة الإلكترونية**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2009.
- أحمد هني، **العملة والنقود** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2006 .
- أمال أحمد موسى زهران، **الآثار الاقتصادية للبطاقات البنكية**، مكتبة الملك فهد الوطنية، السعودية ،2008.
- أمير فرج يوسف، **التجارة الإلكترونية**، دار المطبوعات الجامعية، مصر، 2008.

- إياد عبد الفتاح النسور، **أساسيات الاقتصاد الكلي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
- البارودي علي، العريني محمد فريد، **القانون التجاري**، دار المطبوعات الجامعية، مصر، 2000 .
- باسم أحمد المبيضين، **التجارة الإلكترونية (مفهومها، أهميتها، خصائصها، فوائدها، المعوقات)**، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- بشير عباس العلاق، **التسويق عبر الأنترنت**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.
- جعفر حسن جاسم، **مقدمة في الاقتصاد الرقمي**، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن، 2010.
- جلال عايد الشوري، **وسائل الدفع الإلكتروني**، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2008 .
- الحجازي بيومي عبد الفتاح ، **جريمة غسيل الأموال عبر شبكة الأنترنت دراسة متعمقة عن جريمة غسيل الأموال عبر الوسائط الإلكترونية في التشريعات المقارنة**، دار النهضة العربية، مصر، 2009 .
- الحجازي بيومي عبد الفتاح، **النظام القانوني لحماية التجارة الإلكترونية**، دار الفكر الجامعي، مصر2002.
- حجازي بيومي عبد الفتاح، **مقدمة في التجارة الإلكترونية العربية**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2003 .
- حسني محمد نصر،**الأنترنت والإعلام (الصحافة الإلكترونية)**، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت 2003.
- خالد ممدوح إبراهيم، **لوجستيات التجار الإلكترونية**،دار الفكر الجامعي، مصر، 2008.
- خالدي خديجة، بن حبيب عبد الرزاق، **نماذج وعمليات البنك الإسلامي**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2016.
- خالدي خديجة، بن حبيب عبد الرزاق، **أساسيات العمل المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2015 .
- خضر مصباح سماعيل الطيطي، **إدارة المعرفة – التحديات والتقنيات والحلول–**، دار الحامد للنشر والتوزيع الأردن ، 2010.
- خنفوسي عبد العزيز، **العولمة وتأثيراتها على الجهاز المصرفي**، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.
- رأفت رضوان، **عالم التجارة الإلكترونية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 1999.
- ربحي مصطفى عليان، **اقتصاد المعلومات**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

- سعد غالب ياسين، **أساسيات نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2009 .

- سعد غالب ياسين، بشير عباس العلاق، **الأعمال الإلكترونية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

- سعيد سامي الخلاف وآخرون، **النقود والبنوك والمصارف المركزية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

- سليمان ناصر، **التقنيات البنكية وعمليات الائتمان**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2015.

- السيد أحمد عبد الخالق، **التجارة الإلكترونية والعولمة**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2006.

- صلاح عبد الحميد ،**العملات الرقمية**، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، مصر، 2018.

- طارق عبد العال، **التجارة الإلكترونية المفاهيم – التجارب – التحديات الأبعاد التكنولوجية والملية والتسويقية والقانونية**، الدار الجامعية، مصر، 2007.

- الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السابعة، الجزائر، 2010.

- الطاهر لطرش، **تقنيات وأعمال البنوك دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع إشارة إلى التجربة الجزائرية**، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007 .

- عابد بن عابد العبدلي، **التجارة الإلكترونية، في الدول الإسلامية الواقع –التحديات– الأمل**، جامعة أم القرى، مصر، 2005.

- عبد الحكم أحمد الخزامي ، **الإعلام العالمي**، دار الفجر للنشر والتوزيع ، مصر، 2012.

- عبد الفتاح البيومي حجازي، **الحكومة الإلكترونية بين الواقع والطموح "دراسة متأصلة في شأن الإدارة الإلكترونية – التنظيم– البناء– الأهداف– المعوقات الحلول"**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008.

- علاء عبد الرزاق محمد السالمي ، حسين علاء عبد الرزاق السالمي، **شبكات الإدارة الإلكترونية** ، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.

- علي محمد أبو العز، **التجارة الإلكترونية وأحكامها في الفقه الإسلامي**، دار النفائس للنشر والتوزيع،2008.

- فريد النجار، **الاستثمار بالنظم الإلكترونية والاقتصاد الرقمي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2004.

- فريد النجار، **الاقتصاد الرقمي(الأنترنت وهيكله ، الاستثمار والبورصات والبنوك الإلكترونية)**، الدار الجامعية ، مصر ، 2007.
- فضيل فارس،**التقنيات البنكية محاضرات وتطبيقات**، النشر الجامعي الجديد، الجزائر، 2018 .
- القزويني شاكر،**محاضرات في اقتصاد النقود و البنوك** ، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1992 .
- محمد الجنبيهي ، ممدوح الجنبيهي، **جرائم الأنترنت والحاسب الآلي ووسائل مكافحتها**، دار الفكر الجامعي مصر ، 2004 .
- محمد الصيرفي، **إدارة العمليات المصرفية العادية –غير العادية– الإلكترونية**، دار الفجر للنشر والتوزيع مصر ، 2016 .
- محمد الصيرفي، **البيع والشراء عبر الأنترنت**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2008.
- محمد سمير أحمد ،**الإدارة الإلكترونية** ، دار المسيرة، الأردن، 2009.
- محمد صلاح الحناوي، نهال فريدة مصطفى وآخرون، **الاستثمار في الأسهم والسندات** ، الدار الجامعية مصر 2003- 2004.
- محمد عبد الحميد فرحان، إبراهيم عبد الله شائف طربوش، **الصيرفة الإلكترونية وتطبيقاتها العملية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2020 .
- محمد عبد حسين الطائي، **التجارة الإلكترونية المستقبل الواعد للأجيال القادمة**، دار الثقافة، الأردن 2010.
- محمد نور برهان، عز الدين الخطاب، **التجارة الإلكترونية**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر 2017
- محمود عبيد صالح عليوي السبهاني، **النقود والسياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي "تجربة السودان نموذجا"**، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2016 .
- محمود محمد أبو فروة، **الخدمات البنكية عبر الإنترنت**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009 .
- منير محمد الجنبهي ممدوح محمد الجنبيهي، **البنوك الإلكترونية**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2006.

- نادر شعبان إبراهيم السواج، **النقود البلاستيكية وأثر المعاملات الإلكترونية على المراجعة الداخلية في البنوك التجارية**، الدار الجامعية، مصر، 2006.
- ناصر خليل، **التجارة الإلكترونية والتسويق الإلكتروني**، أسامة للنشر والتوزيع، الأردن،2008.
- ناظم محمد نوري الشمري، عبد الفتاح زهير العبد اللات، **الصيرفة الإلكترونية– الأدوات والتطبيقات ومعوقات التوسع–**، دار وائل ، الأردن، 2008.
- ناهد فتحي الحموري، **الأوراق التجارية الإلكترونية دراسة تحليلية مقارنة**، دار الثقافة للنشر والتوزيع الأردن، 2010.
- نجم عبود نجم، **الإدارة الإلكترونية الإستراتيجية الوظائف والمشكلات**، دار المريخ، السعودية، 2004
- نهلة احمد قنديل، **التجارة الإلكترونية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، مصر، 2004.
- نوري منير، **التجارة الإلكترونية والتسويق الإلكتروني**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر 2017.
- وسيم محمد الحداد وآخرون، **الخدمات المصرفية الإلكترونية**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
- وصفي الكساسبة، **تحسين فعالية الأداء المؤسسي من خلال تكنولوجيا المعلومات**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- يوسف أحمد أبو فارة، **التسويق الإلكتروني**، دار وائل، الأردن، 2003.

2- **المذكرات والرسائل**

- بحوص نسيمة، **أثر الأنترنت في تفعيل التسويق المباشر لمنظمات الأعمال –دراسة حالة مؤسسة Guidddini.com في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص تسويق، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2013 -2014.
- بركان أمينة، **الصيرفة الإلكترونية كحتمية لتفعيل أداء الجهاز المصرفي – حالة الجزائر–** رسالة دكتوراه في علوم تسيير تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، الجزائر ، 2013 / 2014 .
- بريش عبد القادر، **التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2005، 2006 .

- بعلي حسيني مبارك،**إمكانية رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة**، مذكرة ماجستير في العلوم التسيير، فرع إدارة مالية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر 2011- 2012 .
- بورزوق ابراهيم فوزي، **دراسة تحليلية حول التجربة الجزائرية في مجال النقد الآلي –دراسة حالة القرض الشعبي الجزائريCPA** ،مذكرة ماجستير شعبة العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 2007/ 2008 .
- بورعدة حورية، **الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر دارسة سوق الصرف الموازي**، مذكرة ماجستير في الاقتصاد وإدارة الأعمال، تخصص اقتصاد الدولي، جامعة وهران، الجزائر، 2014 .
- بوعافية رشيد، " **الصيرفة الإلكترونية والنظام المصرفي الجزائري**—الآفاق والتحديات – ، رسالة دكتوراه نقود وبنوك ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة البليدة، الجزائر ، 2005 .
- جمال مزغيش، **التجارة الإلكترونية على شبكة الأنترنت دراسة حالة توجه المؤسسات الجزائرية نحو التجارة الإلكترونية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2002 .
- حسين العلمي، **دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية المستدمة– دراسة مقارنة بين ماليزيا، تونس والجزائر**،مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير **الجزائرية–**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة محمد خيضر ،بسكرة، الجزائر 2016 -2017 .
- زهير زواش، **دور نظام الدفع الإلكتروني في تحسين المعاملات المصرفية** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تمويل الدولي والمؤسسات المالية والنقدية، جامعة العربي بن المهيدي — أم بواقي– ، الجزائر 2010-2011 .
- سليمة عبد الله، **دور التسويق الخدمات المصرفية الإلكترونية في تفعيل النشاط البنكي – دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري بباتنة**–، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص تسويق، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2008-2009.
- سمية ديمش، **التجارة الإلكترونية حتميتها وواقعها في الجزائر**، رسالة ماجستير ، تخصص تحليل واستشراف اقتصادي، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010- 2011 .

- شفيقة ضويفي، **دور وسائل الدفع الإلكترونية في تحديث خدمات الجهاز المصرفي دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المدية**، مذكرة ماجستير في قسم العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، 2014-2015 .
- عامر بشير، **تحديث البنوك التجارية–دراسة حالة الجزائر–** ، مذكرة ماجستير، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2005 .
- العاني إيمان، **البنوك التجارية وتحديات التجارة الإلكترونية** ، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص بنوك أمينات، جامعة منتوري – قسنطينة- الجزائر،2006، 2007 .
- عبد الرحيم وهيبة، ، **إحلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالإلكترونية دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم التسيير تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.
- عبد الرزاق سلام، **القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة تقييم الأداء ومتطلبات الإصلاح**، رسالة دكتوراه في علوم التسيير فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011- 2012.
- عبد اللطيف بن زيدي، **التطورات العالمية المصرفية ومتطلبات تأهيل النظام المصرفي الجزائري**، مذكرة ماجستير فرع علوم التسيير تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011- 2012.
- قشام اسماعيل، **التجارة الإلكترونية وتطبيقاتها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة بعض المؤسسات بولاية الجلفة**، رسالة دكتوراه علوم تخصص علوم اقتصادية، جامعة عمار ثليجي بالأغواط الجزائر، 2014-2015 .
- لوصيف عمار، **استراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرين مع الإشارة التجربة الجزائرية**،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل والاستشراف الاقتصادي،جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2008- 2009 .
- محمد تقرورت، **واقع وآفاق التجارة الإلكترونية في الوطن العربي**، مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة الشلف، الجزائر، 2005/2004 .
- محمد سلوى الشرفا، **دور إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات في تحقيق المزايا التنافسية في المصارف العاملة في قطاع غزة**، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، قسم إدارة أعمال، الجامعة الإسلامية فلسطين 2008 ، متوفرة على الموقعhttps://library.iugaza.edu.ps/thesis/83351.pdf ,
- محمد طاهر عبد الله، **التأثير المتبادل بين الكتلة النقدية والصيرفة الإلكترونية** ، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2014 /2015 ، متوفرة على الموقع mohe.gov.sy

- معطى سيد أحمد، **واقع وتأثير التكنولوجيا الجديدة للإعلام على أنشطة البنوك الجزائرية (دراسة تحليلية استبيانيه – حالة بنوك سعيدة–** مذكرة ماجستير في إدارة الأفراد وحوكمت الشركات، تخصص حوكمة الشركات، جامعة أبو بكر بلقايد، بسكرة، الجزائر، 2011 -2012 .
- ميهوب سماح، **الاتجاهات الحديثة للخدمات المصرفية**، مذكرة ماجستير في البنوك والتأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2004- 2005.
- نصيرة شبوب ،**الإدارة البنكية الإلكترونية في الجزائر دراسة ميدانية حول أنظمة النقد الآلي**، مذكرة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال، تخصص مجتمع معلومات،جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012/ 2013.
- هويدا علي محمد عبد الله، **نظام الدفع والتحصيل الإلكتروني وأثره على التحاسب الضريبي دراسة ميدانية على ديون الضرائب السودني** ، مذكرة ماجستير في المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين،السودان 2018.

3– المجلات والدوريات

- بشرى محمد سامي، **إمكانية تبني وتطبيق مفهوم المصارف الإلكترونية دراسة استطلاعية لعينة من المصارف التجارية في مدينة دهوك**، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد 8، العدد 1 ، 2010.
- بن ذهبية محمد، قدري صلاح الدين، **أثر غياب الدفع الإلكتروني عبر الأنترنت على دينامكية الاقتصاد الوطني الجزائري – دراسة حالة قطاع السياحة –** ، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف، ميلة، الجزائر، المجلد 1، العدد1 2017.
- بوعافية رشيد، يدو محمد، **التجارة الإلكترونية والاستثمار عبر شبكة الأنترنت –الإطار النظري والتطبيقي–**، مجلة الاقتصاد الجديد، مخبر الاقتصاد الرقمي، جامعة خميس مليانة، الجزائر، المجلد 1، العدد 18 2018،.
- تومي إبراهيم، **تقييم تجربة استخدام نظامي التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل(ARTS) والمقاصة الإلكترونية للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض (ATCI) في النظام المصرفي الجزائري خلال عقد من الزمن 2006– 2015**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، المجلد 17، العدد 1، مارس 2017.

- حوالف عبد الصمد، **دور التوقيع والتصديق الإلكتروني في تأمين وسائل الدفع الإلكتروني**، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، الكويت، العدد 3، سبتمبر 2017، على الموقع https://journal.kilaw.edu.kw/wp-content/uploads/2017
- دراجي كريمو، بن دعاس زهير، **تحليل تطور استخدام نظام التسوية اللحظية والمقاصة الإلكترونية (ATCI&ARTS) في النظام المصرفي الجزائري**، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، المجلد13، العدد2، ديسمبر 2016.
- سعد محمود الكواز، أكرم حنا داؤد، **اتجاهات التجارة الإلكترونية العالمية مع الإشارة للدول العربية**، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، المجلد 30، العدد 92، 2008 على الموقع: https://tanmiyat.mosuljournals.com/article_161731
- السعيد بريكة، فوزي شوق، **تحديات وسائل الدفع الإلكتروني دراسة استطلاعية من وجهة نظر موظفي بالوكالات البنكية لأم البواقي**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، المجلد 1، العدد 8، نوفمبر 2014.
- سعيدة حركات، سارة بن غيدة، **البنية التحتية للمعاملات الإلكترونية في البنوك الجزائرية–واقع وتحديات–**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهدي أم بواقي الجزائر ، المجلد 7، العدد 1، جوان 2020 .
- سلوى عبد الجبار عبد القادر، **أثر استخدام التوقيع الرقمي في العمليات المصرفية الإلكترونية**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد، العدد 22، الفصل الأول لسنة 2013 على الموقع https://www.iasj.net/iasj/download/3fc8d7b4a4b51c40
- سمية عبابسة ، **وسائل الدفع الإلكتروني في النظام البنكي الجزائري الواقع والمعيقات والآفاق المستقبلية**، مجلة العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية، جامعة العربي بن مهيدي أم بواقي، الجزائر، المجلد 3 العدد 2، ديسمبر 2016.
- سهام معاش ، **اتجاهات الجزائر نحو التجارة الإلكترونية دراسة ميدانية على عينة المؤسسات الجزائرية** مجلة الاقتصاد الصناعي ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، مخبر الدراسات الاقتصادية للصناعة المحلية جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر ، المجلد6 ، العدد 2، 2016 .
- صالح مفتاح، **العولمة المالية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد2، العدد2، جوان 2002 .

- صليح بونفلة، عصام نجاح، **بطاقة "CIB" والنظام القانوني للعقود الخاصة بها**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الوادي، الجزائر،المجلد 09، العدد 03، ديسمبر 2018
- ضيف أحمد، بوعكاز عامر، **نحو بناء اقتصاد رقمي من خلال تفعيل الصيرفة الإلكترونية بالجزائر – تحليل إحصائي للواقع والآفاق مع الإشارة لبعض التجارب الدولية الرائدة، مجلة الاستراتيجية والتنمية**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم– الجزائر، المجلد 9 العدد 16 ، جانفي 2019 .
- عايدة عبير بلعيدي ، **واقع تحديث أنظمة الدفع في الجزائر وأثره على المنظومة المصرفية الجزائرية**، مجلة الاقتصاديات المالية والبنكية وإدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، المجلد1، العدد 1،جوان 2012.
- عبد الرحيم وهيبة، **وسائل الدفع التقليدية – الوضعية والآفاق**–، مجلة الباحث،جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر، المجلد 9، العدد 9، 2011
- عبد الرؤوف دبابش، ذبيح هشام، **وسائل الدفع ما بين الحماية التقنية والقانونية للمستهلك الإلكتروني** مجلة الإجتهاد القضائي ، مخبر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، جامعة محمد خيضر بسكرة،الجزائر المجلد9، العدد 14، أفريل 2017.
- عبد القادر شارف، **البنوك الشاملة والأدوار الجديدة في ظل العولمة المصرفية مع الإشارة إلى حالة الجزائر**،مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 1، العدد 3، 2007.
- عرابة رابح، **دور تكنولوجيا الخدمات المصرفية الإلكترونية في عصرنة الجهاز المصرفي الجزائري**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،جامعة حسبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، المجلد4، العدد 8، 2012 .
- علي عبد الله شاهين، **نظم الدفع الإلكترونية ومخاطرها ووسائل الرقابة عليها دراسة تطبيقية على بنك فلسطين**، مجلة جامعة الأزهر بغزة سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 12، العدد 1، 2010، على الموقع http://site.iugaza.edu.ps
- غسان فاروق غندور، علي كنعان، **طرائق السداد الإلكتروني وأهميتها في تسوية المدفوعات بين الأطراف المتبادلة**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية كلية الاقتصاد ، سوريا، المجلد 28، العدد 1، 2012، على الموقع:
http://www.damascusuniversity.edu.sy/mag/law/images/stories/1-2012/a/571-590.pdf

- فريد كوتل، **اقتصاد المعرفة وضرورة التنمية الشاملة في البلدان العربية** ، دورية منتدى الأساتذة، المدرسة العليا للأساتذة قسنطينة، الجزائر، 2009 .
- فلاح حسن ثويني ، وحيد جبر خلف، **الصيرفة الإلكترونية –المبررات والمخاطر ومتطلبات النجاح–** مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العراق، المجلد، العدد 54، 2005.
- فلاح حسين تويتي، وحيد جبر خلف، **الصيرفة الإلكترونية ، المبررات والمخاطر ومتطلبات النجاح**، مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، العدد 54 ، 2005
- كبيري فتيحة ، سماحي أحمد، **تحديث وعصرنة خدمات مؤسسة بريد الجزائر في ظل معطيات الاقتصاد الوطني**، le cahiers du mecas، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، المجلد 13، العدد 1 . 2017
- كشكوش بومدين، **تأثير جودة خدمات النقل الجوي على رضا الزبون– دراسة حالة الخطوط الجوية الجزائرية (وهران)**، مجلة الابتكار والتسويق، جامعة، سدي بلعباس، الجزائر، المجلد 5، العدد 1، جانفي . 2018
- كون فتيحة، **نظام المقاصة الإلكترونية كآلية لتطوير وتحديث وسائل الدفع بالجزائر**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة يحي فارس مدية، الجزائر، المجلد 7، العدد 7، أفريل 2017.
- لالوش غنية، **البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات في ظل الاقتصاد الرقمي**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية –دراسات اقتصادية– ،جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد 4، العدد 2، 2010.
- محمود سحنون، **النظام المصرفي بين النقود الورقية والنقود الآلية** ، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، الجزائر،المجلد 3، العدد04، 2003.
- مريم خوبيزي، **واقع استخدام وسائل الدفع في الجهاز المصرفي الجزائري وكيفية إدارة المخاطر الناتجة عنها وفقا لنموذج لجنة بازل الدولية للرقابة المصرفية**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة العربي بن مهيدي أم بواقي، الجزائر، المجلد2 ،العدد 4 ، ديسمبر 2015
- مصطفي طويطي ، عبد اللطيف أولاد حمود ، عبد الرحيم شنيني ، **أساليب قياس التعاملات التجارية الإلكترونية** ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية والإدارية، جامعة زيان عاشور، الجلفة ، الجزائر، المجلد 10 العدد 01، 2019.
- ندى بدر جراح، **تقنيات التشفير في التبادل التجاري الإلكتروني**، مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية، العراق،المجلد 7، العدد 14، 2009 .

- نصر حمود مزنان فهد، **إمكانات التحول نحو الصيرفة الإلكترونية في البلدان العربية**، مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل ، العراق، العدد 4، 2011.
- وافي ميلود، داودي محمد، **واقع ومتطلبات تفعيل البنوك الإلكترونية –دراسة حالة الجزائر–، مجلة الدراسات التسويقية وإدارة الأعمال**، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة طاهري محمد–بشار– الجزائر، المجلد 1، العدد 1 ، جوان 2017 .
- وهاب نعمون، **النظم المعاصرة لتوزيع الخدمات المصرفية كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للبنوك التجارية مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، الجزائر، المجلد 2 العدد 4 ديسمبر 2008.

4– الملتقيات

- رحيم حسين،هواري معراج ، مداخلة بعنوان " **الصيرفة الإلكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية**" مقدمة ضمن الملتقى **المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الإقتصادية– واقع وتحديات**–،كلية العلوم الاقتصادية جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 14–15 ديسمبر 2004 .
- شرين بدري البارودي،مداخلة بعنوان "**دور اقتصاد المعرفة في تطوير الخدمات الإلكترونية**"، ضمن الملتقى العلمي الخامس "**اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية**"، جامعة الزيتون، الأردن، 2005.
- صلاح إلياس، **مستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجود الوسائل الدفع الحديثة**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الرابع " **عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر عرض تجارب دولية**" ،كلية العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، أيام 26 و 27 أفريل 2011 .
- عبد السلام بريزة، مداخلة بعنوان " **مؤشرات الاقتصاد الرقمي في الجزائر** ، ضمن الملتقى الوطني الثالث حول "المستهلك والاقتصاد الرقمي ضرورة الانتقال وتحديات الحماية يومي 25 و 26 أفريل 2018 ، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف –ميلة– الجزائر .

- عبد الهادي النجار، **بطاقات الائتمان و العمليات المصرفية الإلكترونية، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية و الاقتصادية**، أعمال المؤتمر العلمي السنوي" **الجديد في التمويل المصرفي** "، كلية الحقوق، جامعة بيروت العربية، الجزء الأول، بيروت 2002 .

5- المراسيم

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الأمر 03-11** المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية ، العدد 52، المؤرخ في 26 أوت 2003.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الأمر رقم 05-06 المتعلق بمكافحة التهريب**، ، الجريدة الرسمية ، العدد 59 ، المؤرخ في 28 أوت سنة 2005.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون 05-02 المتضمن القانون التجاري**، الجريدة الرسمية ،العدد11، المؤرخ في 9 فيفري 2005 .
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **النظام رقم 05-06 المتعلق بمقاصة الصكوك وأدوات الدفع الخاصة بالجمهور العريض الأخرى**، الجريدة الرسمية ، العدد 26، المؤرخ في 15 ديسمبر 2005 .
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون رقم15-04 المتعلق المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكتروني**، الجريدة الرسمية ، العدد 6، المؤرخ في 1فيفيري 2015.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون رقم 18-05المتعلق بالتجارة الإلكترونية**، الجريدة الرسمية العدد28، المؤرخ في 16 ماي 2018 .

6- التقارير

- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2006، التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر**، جوان 2007.
- بنك الجزائر،**التقرير السنوي 2016، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، سبتمبر 2017.
- تقارير UNCTAD من سنة 2016 إلى سنة 2020
- بنك الجزائر ، التقرير السنوي2018، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ديسمبر 2019.
- بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية** ، رقم 48، ديسمبر 2019
- بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لسنتي 2018 و 2020
- بنك الجزائر ، **التقرير السنوي2017**، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018.
- بنك الجزائر ، **التقرير السنوي2018**، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ديسمبر 2019.
- إحصائيات من المديرية العامة للضرائب
- وثائق مقدمة من طرف شركة SATIM
- بنك الجزائر، **التقرير السنوي2016**، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر،سبتمبر 2017.

7- المواقع الإلكترونية

- بريد الجزائر ، **الخدمات المالية**، على الموقع Poste .dz/servicespart
- بريد الجزائر ، **خدمات المؤسسات**، على الموقع Poste .dz/servicespart
- تجمع النقد الآلي ، **نشاط السحب على الجهاز النقدي**، 2020، على الموقع https://giemonetique.dz
- تجمع النقد الآلي، **الدفع عبر الأنترنت**،على الموقع https://giemonetique.dz
- تجمع النقد الآلي، **تقديم تجمع النقد الآلي**، على الموقع ، giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-internet
- سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية، **حول السلطة**، على الموقع mpt.gov.dz
- سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية،**التقرير السنوي 2019**، على الموقع www.arpce.dz
- شركة الجزائر للخدمات المصرفية الإلكترونية ، على الموقع www.aebs.com
- شركة النقد والآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك،على الموقع https://www.satim.dz
- صندوق النقد العربي، **التجارة الإلكترونية**، على الموقع:
https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/fma20_21102021.pdf
- مجد سلامي، **أفضل تطبيقات التسوق بالجزائر**، على الموقع https://tijaratuna.com
- وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، على الموقع mpt.gov.dz
- **وكالة الأنباء الجزائرية**،على الموقع www.aps.dz/or/economié
- وكالة الأنباء لجزائرية، **توقع زيادة معتبرة في 2019**، على الموقع www.aps.dz/or/economié

ثانيا– المراجع باللغة الأجنبية

1- livres

- Arnold Stephanie**, Internet 2000 the path to the total Network**, Infonorthitics LTD , London, 2006

-Stephane lohier, **Internet services et Réseaux**, Edition Dominique ,3éme édition , Paris, 2004 .

-2Yves Simone et Samir Mennai, **Techniques Financières Internationale**, 7éme Edition Economique, Paris,2002

- Ammour Ben Halima ;**Le System Bancaire Algérien texte et réalité,** Edition dahlad, Alger, 1999.
- Didier –Pierre Monod**, moyens et techniques de paiement internationaux Import-export**, Editions ESKA 2e Edition , Paris , 1995
- Dominique Rambure**, les système de paiement** , Edition Economique , France , 2005.

- Edward j, Malecki and Bruno morise, **Digital Economy : business organization, production and regional developments** , Rouledgetaylor and francis Group, london ,2008
- Francis marlin, **B2B stratégie de communication**, 2éme édition , édition d'organisation, Paris, 2001
- Jean jacques rechenmann ,**Internet et Marketing**, 2éme édition, Edition d'organisation, Paris, 2001
- Mora frédéric, **la bible internet**, édition addition Wesley, France, 2005
- Stephane lohier, **Internet services et Réseaux**, Edition Dominique ,3éme édition , Paris, 2004.
- thierry Bonneau ,**Droit Bancaire** , Edition Montchrestien ,Paris ,1994

2- Rapportes

- **EMarketer, Worldwide Retail Ecommerce Sales: Emarketer's Updated Estimates And Forecast Through 2019**, , Sur le site

  http://www.emarketer.com/public_media/docs/etailwest2016_worldwide_ECommerce_Réport.pdf.

- La banque d'Algérie **, le Rapport Annuel 2004, Evolution Economique et Monétaire en Algérie** , ,juillet 2005
- le rapport du groupe de travail préside par M .Fracis lorez**« commerce électronique : une nouvelle donne pour les consommateur, les entreprises**, les citoyens et les pouvoirs publics » , janvier 1998 .

- UNCTAD, (2020**). B2C E-Commerce Index**, sur le site internet https://unctad.org/system/files/official-document/tn_unctad_ict4d17_en.pdf
- Worldpay's Research Team, Global Payments Report, United States, WorldPay Company, November 2018 .Sur le site https://www.fisglobal.com

3- Revues

- Revue OCDE, N°1-1997, **« le commerce électronique »** disponible sur le site de l'organisation : http :// www.ocde.org//publicaton/pol-brief/index.htm
- Règlement n=° 05-04 du 13 Octobre 2005 portant sur **le système de règlements bruts en temps réel de gros montants et paiements urgents**

4- Sites internet

- **Africa Internet Stats ,** Sur le Site www.internetworldstats.com/af/dz.htm

الملاحق

الملحق 01: الشهادة الرقمية

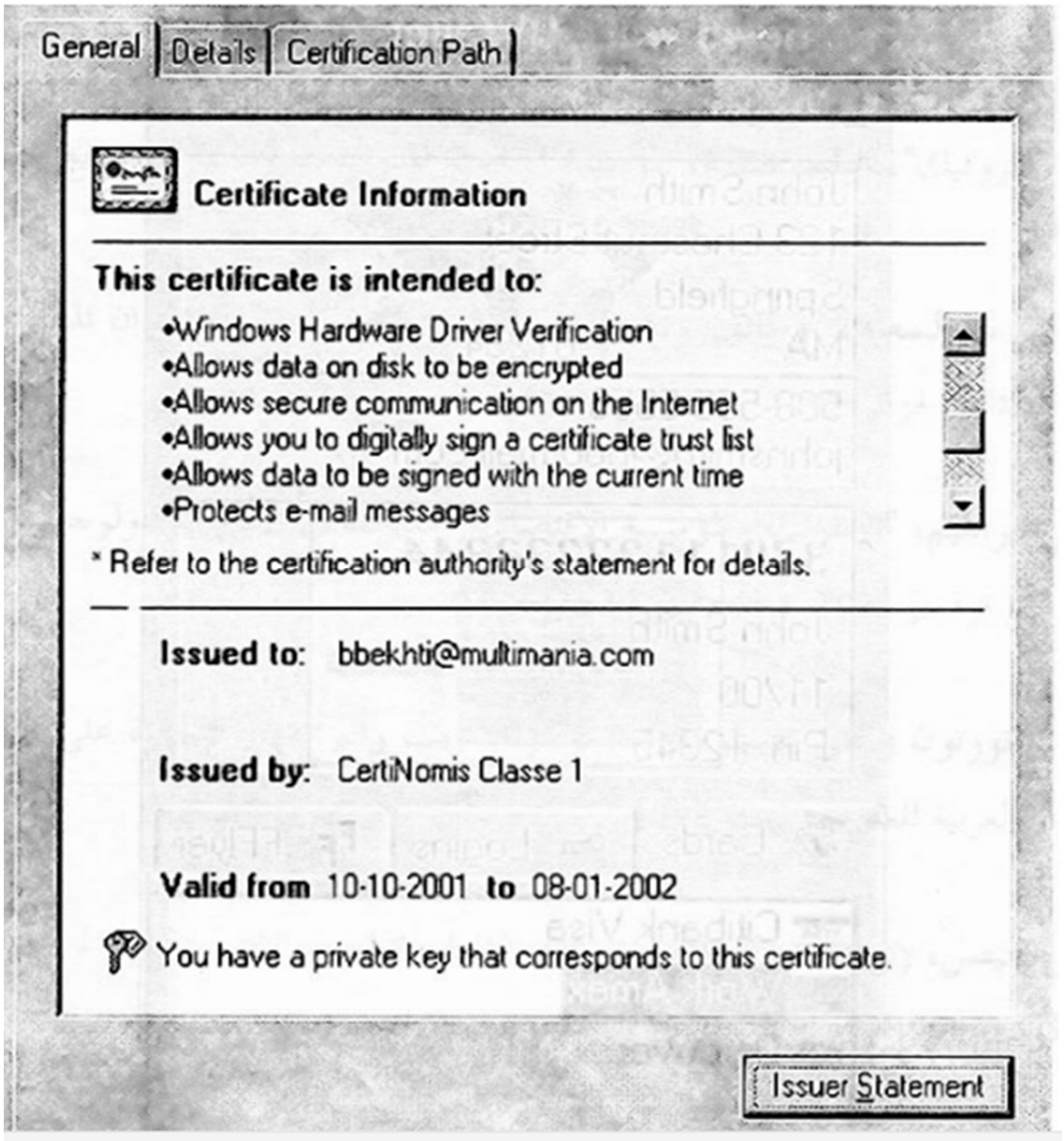

المصدر: www.certinomis.com/c2/iso.jsp ?b4ce9c3bf3lab8

الملحق 2: قراءة لبطاقة CIB

1. تحديد مؤسسة الإصدار وصاحب البطاقة
2. شعار البيبنكية
3. تاريخ نهاية الصلاحية
4. إسم ولقب الزبون
5. الشريحة، العنصر الرئيسي لحماية النظام
6. رقم البطاقة
7. لوحة الإمضاء
8. عنوان مؤسسة الإصدار
9. رقم الشفرة البصرية، 3 أرقام الأخيرة الظاهرة على لوحة الإمضاء للبطاقة، هو عنصر إضافي لتأمين الدفع عن بعد
10. الشريط المغناطيسي

Source :satim.dz

الملحق3: النظام البيئي لشبكة النقد الآلي مابين البنوك

source : satim.dz

الملحق رقم 4: بعض صفحات مواقع التجارة الإلكترونية في الجزائر